

نمبر ۶۴۱۹

کتابخانه مجلس شورای ملی	شماره ثبت کتاب
مکتب ملک جلد دوم	۹۵۱۰۱
مؤلف	
موضوع	
شماره قفسه ۱۹-۵۰۱۹	

با دبد شد
۱۳۸۲

کتاب فرستاده
۵۰۱۹

کتابخانه مجلس شورای ملی
کتابخانه مرکزی
کتابخانه عمومی

۸۵۷

بازار
۱-۵۷



كتاب مسالك التنقيح شرح أسماء مرتبة بانيق الشئ الأجل
 نزيل النيز على الشافعي العامر بالله بطرف منتهى واستند
 في محبوبته جنانه

نفع على الشافعي
 في التنقيح



كتاب الخلق والبار	كتاب الظهار	كتاب كراهية
كتاب اللعان	كتاب العتق	كتاب التدبير والمكاتبة والاستيلاء
كتاب سؤالات	كتاب الجعالة	كتاب الزمان
كتاب النذر	كتاب الصيد والذبابة	كتاب الرطوخ و الاشربة
كتاب الفضل	كتاب الشفعة	كتاب احياء الموات
كتاب اللقطة	كتاب الفرائض	كتاب القضاء
كتاب الشهادات	كتاب الحدود والتعزيرات	كتاب القصاص
	كتاب الدنات	

هذا الكتاب من
 كتاب الفرائض



را ائمه بهای عظمی

اِنَّ

من المخطوطات النادرة

وَسَقَلَر

هذا الخلاف ينقسم على الخلاف السابق فاما
اذا اشترنا اقسام الطلاق

الْبَيْتِ

10

تخلصا در

مکذّم

بعد فصل بغيره كغيره من المعاديات فلو تخلف الامران معا بان ابداهما التناول بغير عوضه كقول طلقني
بغيرها كذا لك اوجابها بغير عوض ولم يجز القول بغيره او اشد اذ لو عوض من غير ما يحصل له القول كذا لك ان
اللفظ لا يدل على العوض مع عدم تقديم سؤاله وان قيل لم يلزم العوض بان كان قد ادق باللفظ الطلاق وقع
رجعيا وان اتى باللفظ الطلاق فذلك انما هو قولك انما اشد الزوج فقالا لست طالق وعليك الف وقولك الف وقولك الف
بغير عوض ولم يلزم الالف لانها صيغة اخبار لا صيغة التزام اذ لم يسبقه استيجاب يدل عليه ولم يجعله عوضا بل جعله
جملة بغيره في الطلاق فلا يتأثر بها ولو طلقوا ونفسا كما لو قال لست طالق وعليك الف وان قيل لان قبولها انما وقع رضا
بما فعل ولم يقع منه ما يقتضيه المعاوضة بخلاف ما اذا كانت قد تالت طلقني ذلك على الف او على الف فاجابها بذلك
لوقوع الالتزام منها وهو الذي يتعلق بها والزوج شغور بالطلاق فادام ليات بصيغة حمل كلامه على ما يتغير به وكفاه
ففيه حتى لو اخلق وقال لست طالق فليبس سؤالها بالعوض كفي ذلك ولو لم يات باللفظ في العاوضه ووقعها من جانب
وغيره المزمع منها ووقع الجواب به ولو اشد الزوج فقالا لست طالق على الف او على الف او على الف او على الف او على الف
فقد وقعت صيغة المعاوضة من جانبها فان حكمها بقولها منها في محله ونحوه ولزم المالدان تقدم مع ذلك سؤالها
به فقد ثبتت المعاوضة من الجانبين وما قرناه في قوله لست طالق على الف او على الف او على الف او على الف او على الف او على الف
ما تضمنه من ذلك قال عدل في لزومه في الاول بشرطه بعد محقق القول لغيره اذ الغرض كونهما غير متفلسفة منه ذلك
بخلاف الثانية فانها لا تحجب التزام المالدان سواء قبلت ام لا لعدم دلالة ما على المعاوضة وضعا وان قصده لولا
بد من التعيين باللفظ الذي على المعنى المطلوب كغيره من المعانيات وعملها فقول لم يلزمها الالف وان ثبتت
بعد ذلك بغيرها في الامرين على تقدير عدم قبولها ذلك كما هو ظاهر العبارة لان لم يذكر ما يدل على قبولها
وتكررها بالمال امر غير القول بالعتق ولا فرق بين ان لا يقع قبولها لولا وقوع مثلها في قولك لست طالق والزوج ولو
فرض انها قبلت صح في الاولى قول الثانية وشيخ الف في قوله بين العباد حكم والثانية ما ذكره المصنف معلوما
ذكره وحكم في الاولى صحته مع قبولها وهو حسن والعلامة تتبع المصنف في العبارة وان حمل الحكم في الامر من مع انه
قال في القواعد قبل ذلك ولو قال خالعك على كذا فلا بد من القول بان لم يستحق الاستبراء وذلك يدل على صحته
البدل في الاولى هذا اذ الحكم بالقول اذ لا فرق بين قبوله على كذا او كذا بل الباء التقيد في تحقيق المعاوضة فانها هنا
باء العوض والتوجه عدم التقيد في الاولى من المالك ثانيا ما ذكرناه من عدم وقوع القول المتأخر المتعدي بها
المدة وان وقع منها لفظ النكاح فانه لا يعد تيمم لابل انما يلفظ ناسد الوضع هنا حيث اذته حران ما لم يجب بهما
يبلغ ما اراده شيخنا الشهيد وبعض حاشيته على القواعد من استحالة الجمع بين عبارتيه حيث دلت الاولى على
صحة الخلع اذ اشد الزوج بقوله خالعك على كذا والحقة بالقول ودلت الثانية على عدم التقيد حيث قال في التمهيد
فانما استحقاق باللفظ صح الطلاق رجعيا ولم يلزمها الالف وان تبرعت بعد ذلك بغيرها فلا لان يكون بالالف في الرجوع
فلا يكتفى بالاقوال ولا يجوز عليك انه ليس في عبارته الثانية ما يدل على وقوع القول منها لاني التراجيح وانما ذكر تبرعا في
الالف وبغيرها وهو اتم ما ينسب للقول نعم قد يوجب من عدم حكمه بغيره البذل في المستثنى كون الوجه فيه
عدم طلبه لغيره انما هو التقيد ويجعل بقوله غير شرط على حال نظر الى ان الخلع او الطلاق اذا تقدم على غيرها
بالعوض تكون فيه شايبة التعليق من حيث ان وقوعه لا يتربط على قبول المالدان او بذكره كما يتربط الطلاق
المعلق بالشرط عليه بخلاف ما اذا تقدم عليها فانها لا تقع في بصر معاوضة حتى يشهد المعاملة لانها شذو المالدان
ومقابلته ما يستعمل به الزوج وهو الطلاق فاذا اتي به دفع الموضع وحصل عوضها كان في المعاملة لا يشهد للمعامل المالدان
ومقابلته ما يستعمل به فاذا فعلوه دفع الموضع وحصل العوض من غير تعليل وجوابه ان الصيغة الاولى وان احتملت
على شايبة التعليق لكن نظرا الى حاله وتجردها عنى انها مقتضى المعاوضة فلا يقدم كما قال في ذلك في كل
معاوضة فان من اشد البيع فقال عتقك كذا اعتاده ان اعطيتني العوض المعلن ملكك العوض
وذلك لا يندرج في معنى البيع بخلاف ما لو صرح بالشرط المذكور وتبين العقد والجلية فهذا الشرط المفهوم من
اللفظ هو مقتضى الخلع او الطلاق بالعوض وغيره صرح به فلا يقدم بحال بل في المستأجرة ما جرت قريه المصنف

وطريقه

لا على العوض

ولو لم يردت بعد ذلك بغيرها نابع فيه الشيخ في ذلك والطلاق النكاح على التزم بالمال كغيره لان حقيقة النكاح ان
التزام ما في ذمة الغير وهذا اللفظ غير ثابت في ذمة احد ولو ثبتت لثبتت في ذمة كلا معني لغزها اذ اشد المالدان
من النكاح هنا غايتها وهو التزامها بالمال في الذمة والجلية وذلك لا يصح ايضا شيئا لانها ضمان ما لم يجب كاعمال
لان ضمان ما لم يجب ما لم يقع من جهة النكاح المالدان غير ضمان شخص ما لم يقع من جهة النكاح المالدان فثبت ذلك للثبوت
والضامن هنا هو المضمون بل المراد التزامها بالمال بعد تولد ذلك على الوجه الذي تقتضيه الامور لا بموجب لزومها
لان ضمانها لغيره ليس من الاسباب المشغلة للذمة وليس فيها ولو فرض دفعها اليه على هذا الوجه كان اشد
عليه بغيره ويجوز ان لو لم يرد ما جرت في العاوضه ونحوه من المسبوبات المالدان في هذا الموضع ولو لم يرد ما جرت
من حيث اشتغالها على الرضا بالطلاق المالدان ونحوه في المسبوبات الاولى وهو قولنا لست طالق على الف بانها اذا خففت وقع الطلاق
وعلمه بان ضمانها قد جازيا كالمعروف وجوبه عدم صحة النكاح في الحقيقة والثانية انما هي انما تقتضي الالف عوضا بل
جعلها كالمستأجرة فانما هو التزامها بالمال كغيره كان كغيره ليس لازما ولا مرتبط بالطلاق الذي شرع جعله عوضا
فكان قبولها بذلك التزاما ما لم يجب وان وقع مقدار خلاف ضمانها في الاولى يعني قبولها بانها اذا دخلت على الالف
عوضا في الطلاق فانما قبلت على هذا الوجه لم يرد قد عرفت من تعليل المسبوبات ان المانع من صحة العبارة الاولى هو قوله
لست طالق على الف لعلها عدم تقدم سؤالها لعدم القول بعده وان المانع من صحة الثانية هو قوله وعليك الف عدم تقدم
سؤالها لكونها غير صالحة بنفسها للمعاوضة وشيخنا في ذلك ما قاله الرجل بعد قوله تصدقت في الثاني العوض
وارد بقوله وعليك الف ما يقتضيه القائل لا يقول لعلك على الف فان لا يصدق ان ذلك خلاف لميل اللفظ
فلا يكفي قصده في لزوم العوض ولو اشد الزوج فقالا لست طالق وعليك الف فان لا يصدق ان ذلك خلاف لميل اللفظ
قصده ومن ان الحق عليه ومن الجانبين يريد ان عليك الف عوضا عنه ونحو ذلك والاول في قوله وعليك الف
على الوجهين ما لو تكررت نازا تحالف على اني لعلك بقصد مولاك على الثاني دون الاول لانها لو اقرت في قوله وعليك الف
ان كان حيا لا استبرأها او قوله ما لعلك بالطلاق فان وافقته لزمها الالف لان حيث قوله وعليك الف لا يصدق الا
سند عاقل ان اقتضى بعد قوله لست طالق لزمها الالف وان اكررت بالقول قولها وان خلفت فلا معنى عليها
وقع الطلاق بانها اشد الزوج بقوله لست طالق وعليك الف لعلك بقصد مولاك على الثاني دون الاول لانها لو اقرت في قوله وعليك الف
قد سبق منها العاقد بذلك وقع لانه اشد الزوج بالعوض من الثاني وان لم يستبرأها من الثاني وقيل في المعاملة بالمال
او الثانية وجهان من توجه ظهورها في ارادة العوض صيغة شرط في الطلاق يعني كونه قد علمت طلاقا على شرط
وهو ان يكون عليها الف على وجه المعاوضة والاول لما ذكرناه من ظهور ارادة العوض وتكون الشروط ان
يكون عليها الف اذ انما هو عوضا عن الطلاق على كونه قد علمت طلاقا على شرط وهو ان يكون عليها الف اذ قبلت
وقع الطلاق ولزم العوض وفي سلوك بين هذه الصيغة والصيغة الاولى وحكم بصحة الطلاق ولزم المالدان
مع قبولها وجعل ضمانها كتابة عنه وعلى التقدير بانه قد علم طلاقا بشرط ان يكون عليها الف وانما يكون عليها
الف لصحة ذلك واذا خففت وقع الطلاق لان الصيغة قد وجدت اذا كان ضمانها جازيا بالمال امر محصل كلامه
للامر ان هذا الشرط لا يندرج في التقيد وانما هو قبوله القيد والصيغة لا يقع الطلاق فتكون اشهر اليه سابقا
صيغة شرط فيها شايبة الشرط من حيث تعديده الطلاق بقصد العوض ونحوه منها اذ لم يقبل لا يقع الطلاق
وجوبه انما اذا اشد الزوج الطلاق ومقتضى ما لا يقع بدون ضمانه انى القول قال الفرق بين قوله
لست طالق على الف وعليك الف وقوله لست طالق وعليك الف لم يجعل الطلاق معلقا به واعاطف به بعد
وقوع الطلاق في محله اذ عرفت انما هو في الطلاق ولم يجب عليها شي ولا يصح كذلك قوله على اني لعلك لانه
ربط الطلاق بالالف وعلمه به وجعل التقيد به حصول الالف عليها بانها لا يقع الطلاق الا بغيرها انما هي وهذا
ايضا صريح في ان الطلاق لا يقع بدون ضمانها رجعيا وهذه الفتوى وجعل الحكم فيها اذ قال لست طالق على الف وعليك الف
والمراد بقوله لست طالق رجعيا حيث لا يلزم العوض على تقدير بغيرها اذا خففت يقبل الرجوع ولو كانت
المطلقة كذلك لغيره لم يرد بها او صيغة او بالضمير لم يكن الطلاق رجعيا كما لا يخفى وكذا لو كان هذا الطلاق

الشام

تألفا فانه لا يلزم من عدم كونهم البطلان كونهم رعييا وقد عرفت بوقوع الطلاق على هذا التقدير رعييا الشيخ وتبعه
عليه المصنف وغيره وليس على إطلاقه كما لا يخفى ومن هنا يتوجه العنا الذي بين المتعنتين المذكورين وان
الحكم يكون الطلاق يقع رعييا لا يتم الأعلى بقدره ولو لم يعلف الف حيث لم يرتبط العوض بالطلاق اما اذا
ارتبط به وجعل عوضا في قوله على الف او على ان عليك الف اشكل مع عدم تنوعها في وقوع الطلاق حيث لم يقصد
مجرد اخذ عوضا مع كونها رعييا فان الحكم يصح بوجوب لزوم عدم كونهم رعييا مع عدم قصد هذه الاصل بل ومن
العوض فالحكم بطلان لعدم قبول المرأة المال ولو لم يذكره الشيخ في عبارة القوم بخلاف قوله وعليه
فانه قد يقدح في بطلان الطلاق بخبر هذا الوصف عليه التزام ما لا يلزم فلا يقدح في صحة حكمه كما تقدم
اذا خالت طلقين بالف كان الجواب على الفور فان تأخر لم يتحقق عوضا وكان رعييا بقدر ان تقوم ان الخلع
يقتضيه عقود المعاضات وهو يتلوا اشتغالها على التمسك ببعض خصوص وهو يقتضي لفظا والى
على اذاتها بل ما يجعله عوضا ولفظا منه يد على انما يتبادر ذلك كان ذلك كالايجاب والقبول في العقود
الا ذمة وبمن طرف واحد فان ذلك لا يلزم من طرفه ان يزوج في البطلان فلا بد من وقوعه في العقد
تعيين بحيث يد على ان احد هما هو الذي لاخر والتوالي بينهما فان تقدم التمسك فالتقالت طلقين بالف شيك يتبين
كون جوابه على الفور بحيث لا يتخللها زمان طوله ولا كلام اجتمعي بوجوب دفع ارتباطا احدهما بالآخر وان قد
لنفسه فذلك خالفه على ان مثل انما لا ينفك عن الاطلاق وتوابعها لا يعقب كلامه ذلك حتى حصل التوضيح بينهما
على الوجه الذي بيناهم في تحقق عوضا ووقع الطلاق رعييا مع كونهم رعييا على ما عدا العوض فان كانت ذات عقد
غيره او رعييا كان رعييا لانها كانت رعا سابقا وعلى تقدير كونها بائنا لا يقتضي بطلان العقد البتة في كل حال
بائنا على كل حال لا يفسد الطلاق على كل حال كونهما لا فرق في ذلك بين العلم بالحال والجاهل به فغير اشكال
على تقدير كون الطلاق رعييا كما اطلقه ما لو كان بائنا كطلاق في غير ذلك خولها مع تزويجها بقصد العوض ولم يتعنه
توابعه على الفور فذلك يصح الطلاق على هذا الوجه بغير عوض لا يخلو من اشكال لعدم القصد البتة في كل حال
على تقدير ان يقول طلقين بالف فتراخي ثم استمالوا ولا يذكر العوض فانه طلاق مجرد عن العوض فلا يبعد القول
بطلان ذلك اما مع تزويجها بالعوض ويحمل بالحال وتعد راجعة من عمل الاشكال وما وقف هنا لاحد من
العقد من على شيء يعتمد به واعلم ان لا فرق مع تقدم سؤالها بين قولها طلقين او خالفين بكذا او على كذا او على كذا
ان اعطيت كذا او في معناه ان طلقين او اذا طلقين او خالفين بكذا او على كذا او على كذا او على كذا او على كذا
قوله الزوج متى طلقين كذا او ان اعطيتني او على كذا من ان ادوات الشرط فانه لا يقع ولا فرق في جميع ذلك
بين ان يعقد الزوج كذا او ان يعقد طلقين او خالفين بكذا او على كذا او على كذا او على كذا او على كذا او على كذا
الباب بعين كذا او انما اشترت واتفقوا عليه فانه يكتفي بقالت طلقين وذلك على الف في قول انت خالقي
مع ذلك ولزوما الا ان هذه الصيغة يصححها لانها كما قال تعالى ولمن حيا به رجل غير الوثان بهما فب
سواء الطلاق في غير ذلك عليه بخلاف ما اذا اتك الزوج انت خالقي وعلى عليك كذا فانه لا يصح الا بتمام المال
كما هو المختار في سائر ما تقدم الا بتمام نظر الى ان قولها ذلك على كذا بالوعدا غير منته بالتمام وعلى هذا
اتهم على قولها انت خالقي وقع الطلاق رعييا بشرطه وان قال انت خالقي الف او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها
بعده وهذا هو الحق وان كان الاول اقوى فصل في بيان ما يكون مهرها طلقا مع اصح ان في الخلع ولا تعد بغيره بائنا
مؤخر ولو كان زائلا وحيث بعد ان يكون مقبولا مع سائر شروط النكاح كالقدرة على التسليم واستقلال الملك
وعهدها ولا يتقدم في جانب الكسوة ما وصل اليها من مهر وغيره بخلاف عوض المباداة والاصل في الفرق
قبل اتمام عوم قوله تعالى فلا جناح عليكم ان تنكحوا بغيره حتى يمس من اي عمل القدر الى
ان قال فاذ انكحتم ذلك حل ما اخذ منها وفي رواية اخرى فاذ انكحتم ذلك حل ما اخذ منها وفي رواية اخرى فاذ انكحتم ذلك حل ما اخذ منها
منها ما قدس عليه ولان الكسوة لما كانت منها تائب ان يجوز طلب ما يقع من الخلع بخلاف ما اذا
اشترى كافي الكسوة فصل في بيان ما يكون مهرها طلقا مع اصح ان في الخلع ولا تعد بغيره بائنا

ويعرب الاطلاق الغالب بطلان البلد مع التعيين الى ما عدا ولو خالفنا على الف بطلان البلد لا يفسد
فسد الخلع هنا مسائل يشترط العلم بالعوض لامن كل وجه بل كون رعييا يمكن تسليحه وبيع معظمه في زمان
كان غايها فلا بد من ذكر خمسة كونه فنية او هيبا او ثوبت فطن وكتمان ووصفان اختلاف اوصافه
ختلفت تبعه باختلافها وقد ذكره المصنف في خمسة من غير ما ينبغي ان يتبين ما التمسك به وان كان
اعتبر في بطلانها بالوصف والقدر فصل في بيان ما يكون مهرها طلقا مع اصح ان في الخلع ولا تعد بغيره بائنا
فليكن بغيرها كسوة في المعنى وعلى هذا فلا بد من تسليحها في زمانها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها
يصح لان هذا الف الغائب الذي يقتضي معتمرا مقداره ولو اجترأت لا يتعبر بمشاهدة الزمان بل بغيره او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها
يعلم مقدار قيمتها وحديث يعتبر العلم بالقدار والوصف او المشاهدة فالتعبر بغيره على ما عدا ذلك معتمرا
دون الاطلاق لان المعاملة واقعة من الطرفين اذ اذلت له ما يدرى انما وما يدرى من وجه واحضرت او نحو
في نقد البلد ذلك الوقت ان اتحد ولو بعدة وكان هذا التقدير غالب على غيره لان المعاملات تدور على البطلان الغالب
والخلع يراجع الى المال كسائر المعاملات ولا فرق في الغالب بين كونها ناقص الوزن عن الدار الشرعية
وزيادة ولا بين كونها متعينة او خالصة او تامة ولا بين كونها رعييا او رعييا او رعييا او رعييا او رعييا او رعييا
من المعاضات لاستحالة الرجوع من غير سبب ولو كان هناك غالب او نقد فتدقيقا غيره مع لان الرجوع
فذلك اليها كما دللت غير النقد ولو خالفنا على الف والطلاق يذ كر المراء من حيث لا يدركه ولا يفسد ولا يفسد
لم يصب لغيره ولا لا اشتغال المال مع من الخلع في بعض ما دون بعض وان قصدت بهما معا جلتا كما في سائر
وافقنا على تصد هاهنا والزوم اما تصداه وان لم يكن ذلك في غيره من المعاضات كالبيع لان التصديق ان يكون العوض
معلوم ما عدا المتعاقدين فاننا انما نقول على شيء بالبيته كان كالتواثيقا بالطلاق هذا هو الذي اختاره المصنف
والعلامة في هذا الشيخ في المتوسط وهو الذي يقتضيه قوله لا يفسد الطلاق فان عهدهم فغيره مع قصد
سبب في المسائل التي هي ما بينا عليه ويحمل فساد الخلع باها لذكر الجس والوصف وان قصدناه لا يصح
ذلك في غيره من عقود المعاضات وعلى التمسك به فلو كانت على التمسك به فلو كانت على التمسك به فلو كانت على التمسك به
من الاشياء سبب وهو ذلك مع علمها بغيره ووصفها ووقع البيع على مثل ذلك لا يصح بل لا يفسد
من التمسك بها بغيره من الجس والوصف والقدر وهذا من الامور التي لا يفسد بها الدواب من العوض
دون غيره من المعاضات المحضرة وقد سبق في باب المراء بالبيته على كثير من روايات لو كان القدر اما اعلمه العلم
كالجس ففسد الخلع وتبيل يكون رعييا وهو حق ان اتبع بالطلاق والاك ان البطلان احتق ولو خالفنا على خلوها من خراج
وكان لم يقدح في ذلك قد تقدم ان شرط العقد ان يكون ما لا يملك كالدرة لانه عوض من حق البيع فلا بد من
صلاحه ولما وضعت فلو بدلت لم يفسد واخبر بذلك ان كان عالما بالحال ففسد الخلع لان العوض كجزء مما فيه
عندنا فلا يتحقق بدون العوض وهو مشتق هنا قال الشيخ ويقع طلاقا رعييا لا اشتغال على من الطلاق
والعوض فاذا بطل احد هاتين في الآخر كالتسليم احدى القس بط كاسبق ورد المصنف رحمه الله بانه مع
الاتصاف على الخلع لا يتحقق صحة الطلاق مع فساد العوض لان الخلع الذي يقوم مقام الطلاق او هو الطلاق
ليس الا لفظ الدال على الاية بالعوض فبدون لا يكون خلقا فلا يتحقق مع دفع الزوجه بائنا ولا رعييا
واغما في ان اتبع الطلاق يكون تاما من ابدان من فساد احد هاتين فساد الآخر فيفسد الخلع فلو كانت العوض
وسبق الطلاق في التعقب لدرجيا بطلان العوض الموجب لكونه بائنا وهذا اقوى وان كان جاهلا بعدم
ما فيه كالمؤخر خلا فيان سزا او غير ذلك فلو سزا ففسد الخلع كالمؤخر هذا لا يتخلل ذلك لان
تواضعه على المقدار من الجس المتعينة الذي يتبين ان كونه مقبولا يقتضي الرضا بالكلية المنطبق عليه لان
المعنى مستند في الزمان بغيره او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها
ولم يلقوا هاتين في فساد ولا وجوب قيمته عند سزا كدوره في المعجم الى الاختلاف في اقسامه اما الاول
فلقد شرطه ففسد وهو كونه مملوكا والحمل به لا يقتضي الفسخ كما لو كان قد شرطه ونقض وان كان العقد والاك

ويعرب الاطلاق الغالب بطلان البلد مع التعيين الى ما عدا ولو خالفنا على الف بطلان البلد لا يفسد فسد الخلع هنا مسائل يشترط العلم بالعوض لامن كل وجه بل كون رعييا يمكن تسليحه وبيع معظمه في زمان كان غايها فلا بد من ذكر خمسة كونه فنية او هيبا او ثوبت فطن وكتمان ووصفان اختلاف اوصافه خلت تبعه باختلافها وقد ذكره المصنف في خمسة من غير ما ينبغي ان يتبين ما التمسك به وان كان اعتبر في بطلانها بالوصف والقدر فصل في بيان ما يكون مهرها طلقا مع اصح ان في الخلع ولا تعد بغيره بائنا فليكن بغيرها كسوة في المعنى وعلى هذا فلا بد من تسليحها في زمانها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها يصح لان هذا الف الغائب الذي يقتضي معتمرا مقداره ولو اجترأت لا يتعبر بمشاهدة الزمان بل بغيره او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها يعلم مقدار قيمتها وحديث يعتبر العلم بالقدار والوصف او المشاهدة فالتعبر بغيره على ما عدا ذلك معتمرا دون الاطلاق لان المعاملة واقعة من الطرفين اذ اذلت له ما يدرى انما وما يدرى من وجه واحضرت او نحو في نقد البلد ذلك الوقت ان اتحد ولو بعدة وكان هذا التقدير غالب على غيره لان المعاملات تدور على البطلان الغالب والخلع يراجع الى المال كسائر المعاملات ولا فرق في الغالب بين كونها ناقص الوزن عن الدار الشرعية وزيادة ولا بين كونها متعينة او خالصة او تامة ولا بين كونها رعييا او رعييا او رعييا او رعييا او رعييا او رعييا من المعاضات لاستحالة الرجوع من غير سبب ولو كان هناك غالب او نقد فتدقيقا غيره مع لان الرجوع فذلك اليها كما دللت غير النقد ولو خالفنا على الف والطلاق يذ كر المراء من حيث لا يدركه ولا يفسد ولا يفسد لم يصب لغيره ولا لا اشتغال المال مع من الخلع في بعض ما دون بعض وان قصدت بهما معا جلتا كما في سائر وافقنا على تصد هاهنا والزوم اما تصداه وان لم يكن ذلك في غيره من المعاضات كالبيع لان التصديق ان يكون العوض معلوم ما عدا المتعاقدين فاننا انما نقول على شيء بالبيته كان كالتواثيقا بالطلاق هذا هو الذي اختاره المصنف والعلامة في هذا الشيخ في المتوسط وهو الذي يقتضيه قوله لا يفسد الطلاق فان عهدهم فغيره مع قصد سبب في المسائل التي هي ما بينا عليه ويحمل فساد الخلع باها لذكر الجس والوصف وان قصدناه لا يصح ذلك في غيره من عقود المعاضات وعلى التمسك به فلو كانت على التمسك به فلو كانت على التمسك به فلو كانت على التمسك به من الاشياء سبب وهو ذلك مع علمها بغيره ووصفها ووقع البيع على مثل ذلك لا يصح بل لا يفسد من التمسك بها بغيره من الجس والوصف والقدر وهذا من الامور التي لا يفسد بها الدواب من العوض دون غيره من المعاضات المحضرة وقد سبق في باب المراء بالبيته على كثير من روايات لو كان القدر اما اعلمه العلم كالجس ففسد الخلع وتبيل يكون رعييا وهو حق ان اتبع بالطلاق والاك ان البطلان احتق ولو خالفنا على خلوها من خراج وكان لم يقدح في ذلك قد تقدم ان شرط العقد ان يكون ما لا يملك كالدرة لانه عوض من حق البيع فلا بد من صلاحه ولما وضعت فلو بدلت لم يفسد واخبر بذلك ان كان عالما بالحال ففسد الخلع لان العوض كجزء مما فيه عندنا فلا يتحقق بدون العوض وهو مشتق هنا قال الشيخ ويقع طلاقا رعييا لا اشتغال على من الطلاق والعوض فاذا بطل احد هاتين في الآخر كالتسليم احدى القس بط كاسبق ورد المصنف رحمه الله بانه مع الاتصاف على الخلع لا يتحقق صحة الطلاق مع فساد العوض لان الخلع الذي يقوم مقام الطلاق او هو الطلاق ليس الا لفظ الدال على الاية بالعوض فبدون لا يكون خلقا فلا يتحقق مع دفع الزوجه بائنا ولا رعييا واغما في ان اتبع الطلاق يكون تاما من ابدان من فساد احد هاتين فساد الآخر فيفسد الخلع فلو كانت العوض وسبق الطلاق في التعقب لدرجيا بطلان العوض الموجب لكونه بائنا وهذا اقوى وان كان جاهلا بعدم ما فيه كالمؤخر خلا فيان سزا او غير ذلك فلو سزا ففسد الخلع كالمؤخر هذا لا يتخلل ذلك لان تواضعه على المقدار من الجس المتعينة الذي يتبين ان كونه مقبولا يقتضي الرضا بالكلية المنطبق عليه لان المعنى مستند في الزمان بغيره او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها ولم يلقوا هاتين في فساد ولا وجوب قيمته عند سزا كدوره في المعجم الى الاختلاف في اقسامه اما الاول فلقد شرطه ففسد وهو كونه مملوكا والحمل به لا يقتضي الفسخ كما لو كان قد شرطه ونقض وان كان العقد والاك

بها

لم يتبر

三

شرق و لم ايضا

الشرط

五

وخلعاً و

في فصل الرأس

وصل إليها بل بالحيصل
من الاضرار وعدمه و
ظهور الاقتصار على تقدير
حصول ما وصل م

الرحيم

[illegible][illegible]

مجلس
العلماء
في
البحر
المنير
في
العلوم
الطبيعية
والرياضية
والفلكية
والجغرافية
والاقتصادية
والاجتماعية
والسياسية
والفلسفية
والادبية
والفنية
والصناعية
والزراعية
والاقتصادية
والاجتماعية
والسياسية
والفلسفية
والادبية
والفنية
والصناعية
والزراعية

ملک

الفاصله

مُتَوَسِّلًا

$$\int \frac{u}{u^2 + a^2} du = \frac{1}{2} \ln(u^2 + a^2)$$

مسلم

74

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المختصر

[illegible]

کفارہ

10

5. 2. 2. 2.

[illegible]

تذکرہ

طبع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

10

او من رسولم

الاجل

[illegible]

٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

الحمد لله

الحمد لله

الخلفاء الخيرة والادب

الحال انفس
اولئك

غرض
الحارثیہ

والنبيذ

امام محمد باقر

المملوك

۱۰۰

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a marginal note or a small section of the main text, located at the bottom of the page.

نم انت بولد

[illegible]

پلا فخر

ما من وثيق الولد
منه في حياض
المرء

 $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$

وضع في
الكتاب
الحق والعدل

عليه السلام

إِنَّ اللَّهَ

5A

1

والله اعلم
بما فيه

تکثیر

الحجّة ليس

امام حسن المجتهد

تجارت

[illegible]

يثبت على الملك توقيعه عليه ولما استعفى عن الملك من الملك ولم يكن العهد ما كانا نفس قبل العتق فلو لم يكن
أولا ثالث ويشكل بأن التتبع بعد الوصية لئلا نأخذ والعرض هناك ذلك وذلك يمنع من ملك الوارث
غاية أن يكون الملك موعى بالاعتاق فليكن يبيع الملك ويبعث عن سبق ملكه كما يشق فيقول الوصي
له عن ملك الوصية من حين الموت وفي حكمه بالوصي متى توفيق بعض الجهات أمال الوصي على وجه الخط
قف على صير كقولنا من جوارح العين الفلانة بنت فخر بن حموها فاعادها بعد الموت وقبل الأخرى من الجارية
تابع لها لم تطلع العتقة بالثالث الحرة وبغيرها عن ملك الوارث بالوت **والوصي** إذا عتق مملوك عن غيره بآية
وقع العتق عن الأمر عند الأمر بالعتق ينتج العتق والملك والانتقال ترد إذا عتق مملوك من غيره
بآية من الماشهور بين الأصحاب وغيره من جهة العتق وهو موعى عن الأمر خلافاً لأن ادريس حيث حكم
بوقوعه من العتق نظر إلى أن وقوع العتق عن الشخص مترتب على ملكه لوصي الله عليه وأما العتق
الأمر بملك وهو مستوفى عن الأمر وهو جرد العتق يقع عنه العتق والتميز الفاليتون بوقوعه من الأمر
الملك البير لا ينتج شرط جرد العتق ويستدلوا على الأمرين بصححه بربدين مؤخره العتق عن السابقه
السلام قال سألته عن رجل كان عليه عتق بربدين مات قبل أن يقع فأنطلق أبوه فاشترى بربدين
فاعتقه عن أبوه وإن العتق أصاب بعد ذلك سلم فمات وترك ليرث يكون تركته فقال إن كانت أخته
التي كانت على الجرد لها ورثته وأوجب عليه فإن العتق سلبه لا يسيل لأخيه عليه الوارث ليرث وإن
كان الأخت على أبيه تطوعاً وقد كان أبوه أمراً أن يقع عنه تسعة فإن والارث المقت ميراث الجميع ولد
الميت من الرجال قال وإن كان أبوه الذي اشتري الوتد فاعتقه على أبيه من مال بعد موت أبيه تطوعاً
منه من غير أن يكون أمراً بآية بذلك فإن والارث ميراثه للابن اشترى من ماله واعتقه عن أبيه إذا لم يكن
للعتق وارث من قبله ورثه الأب لا أن شوب الولاء للأمر في انتقال الملك إليه بوقوع عتقه
عنه وقد أجبته لثقت بالأمور وفيه نظر لأنه قبل الموت لا يمكن نصيب الملك لأن العرض أن الولد
إذا اشتري التسعة بعد موت فليكن يحكم ملكه لها قبل الشراء وبعد الموت لا يجعل ملك الميت
لما قد جرد دسيه والارث حكم شرعي إذا جعله الشارع حقاً لمن اعتقه عنه وإن لم يكن ما كان مع وهو
هناك ذلك ولا يقتضي التزم ملك الميت بعد موته من المال الغني وعين الجواب بأن الميت
يمكن أن يملك بعد الموت إذا كان قد آتت سبباً له وإن لم يتم كما لو نصب بغير شبهة أيضاً
ثم رفع فيها صيداً بعد وفاته وهذا كذلك لأن امره بالعتق خراج السبب الملك أو تمام السبب
والعتق شرط يقع أن يكشف به ملك قبل موته والزواجر الصالحة موكدة لذلك وقد اختلف
العلماء في وقت انتقال الملك إلى الأمر على التركة تقدم البحث فيها وأب الكفارات
فلما رجع منه والمصنف رحمه الله هناك ذكره وثبت الانتقال من حيث أن اشتراط وقوع
العتق في الملك يقتضي سبق الملك عليه فيحصل بالأمر من أنه لو لم يقع بعتق عنه لم يملك
أحداً وإن كان قد أمره فدل على أن الأمر يحرمه لا يملك في الملك بل العتق موجب للملك الأمر
أشهر من غير ذلك يكون المشروط والمصنف رحمه الله ما وس أن عدم تقدمه على العتق يثبت المطلب
منه وهو وقوع العتق في ملك وقد قال المصنف رحمه الله فيها تقدم الوجوب الاقتصادي على
الثرة ومصلحة العتق وبرهانه الأمر وما عداه محتمل وهذا وجه حسن **والوصي** العتق
في مرض الموت يرضى من الثلث وقيل من الأصل والأول مروى هذه المسألة جرد من غير بيان
بجواز المرض المتبع بها وقد تقدم الخلاف في كونها من الأصل أو من الثلث وتحقيق
القولين والوصايا أو تسمية القول الأول الزكوة بطلانها في ماله لا في جرد الزكوة
لأنه لا على ترجيح الجواز كون الزكوة مودعة بوجه من الوجه وهو هذا كذلك فإنها حقيقة العتق

التكميل

ولا يضرب

45

卷之四

کتاب التعمید و التعمید
والتعمید

[illegible]

عليه

فَقَدْ يَتَمَّ

[illegible]

والشجرة

[illegible]

المقَام

فیصل

[illegible]

تجدید و ترقی

اوكلاف

ان كان فلانا باعنا بطريق او لي والا فلا وفي الموضع اجماع على ان التبرع عن المصداق باذنه مجزئ في
هذا وهو الوجه في طاعة الامام على عدم الاجماع انه في باب الكفارة اشياء بالاجزاء وحده الاظهر في رواية
وباقها من اهل العلم على عدم الاجزاء وانه اشياء بالاجزاء في كل واحد من هذه المصداقات **فصل في** ان لا يبرأ من ذنوبه
من كسبه بغيره من ماله ولو طلب احداهما الهابة اجبر المخرج ومن لم يبرأ من ذنوبه الا بغيره من ماله
ولا يمكن الجمع بين القولين في وقت واحد وكانت الهابة طريقا لجمع بين القولين بوسيلة القطع القاطع عن احواله
وبدله على ما هو عليه من رواية عن ابي عبد الله في كتابه بين شريكين فيعتق احدهما نصيبه كيف يشاء فاعاد
فالمخدم الثاني وبها وتخدم فتمسوا بواحد من الخلف فتمسوا فمعلوم ان الذي فتمسوا على التماس وهذا هو الصحيح
لان لا يظهر كونه نصيبه فالقول بجمع قطع النصيب منه لا ينافي تعيين ذلك على القول بوجوب الاجزاء الى الهابة بل ينافي
الهابة اليوميه ولا يجب الا بغيره **فصل في** لو كان نصيبه ومات قابله احد الوارثين من نصيبه من ماله لا يبرأ من ذنوبه
منه ولا يبرأ من ذنوبه الى ان كان له نصيبه ومات قابله احد الوارثين من نصيبه من ماله لا يبرأ من ذنوبه
لو استوفى الماله ولو اراد احد الوارثين ان يفتقر نصيبه خلا فانه بعض العامة حيث قال انه لا يفتقر الا بغيره من ماله
او يستوفى نصيبه كما لو كان الوارث حيا واولاه عن بعض النجوم واجيب بان ذلك لا يبرأ من ذنوبه من ماله فمات كابره
احد الوارثين بغيره من نصيبه من النجوم والوجهان مطروحان في الفتوى على تقدير انهما قد لا يبرأ من ذنوبه نصيبه الا بغيره
سبب حديثه بالكتاب ولو ارادها ومات الوارثين بغيره من نصيبه من النجوم والوجهان مطروحان في الفتوى على تقدير انهما قد لا يبرأ من ذنوبه نصيبه الا بغيره
الاخر فانه لا يبرأ من ذنوبه من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
به من حيث يقطع عنه الولد والكسب ويحمل السدادية في الجميع لوجوه القلق باختلاف كون الكتاب في حكم
الرق والسبب في قبول القلق وعلى الاول ان الذي يفتقر عن نصيبه من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
من وجود السبب المتعقب له ومن سبق الحكم بعدم السدادية فيستحق من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
الفتوى بانها لا يبرأ من ذنوبه بعد ذلك من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
وهذا يبرأ من ذنوبه من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
ويكون بناء الحكم على ان الكتاب يبرأ من ذنوبه من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
واداء العوض يفتقر على الثاني في حق السرايم وعندها بغيره من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
من كونها ان وجبت عليه ولا حله ولا كونه ويستحق التبرع بالعطية ان لا يجب الاصله هذه المسئلة
في حالي وانهم من ماله الذي آكله والوارد بالانباء من حطه عنه شيئا من النجوم او بعد شيئا واحدا من
النجوم الثاني فلان البذل لا يبرأ من ذنوبه من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
وروي العلان فيفتقر على اي عهده من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
التي يمكن بعد ان تنقصه منها ولا يبرأ من ذنوبه من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
من شعبة الآف والوجه في الثاني وان كان خلاف ظاهر الآية ان المقتصد اعادته ليعتق في الامانة في الحظ
مقتصد وفي اليه له هو ماله فانه قد يفتقر الماله من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
وهذا هو الوجه في عدم الذنب وفي الثاني بالانباء هو الزكوة الواجبة على اهل الامانة في كل سنة
من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
مطلقا بالانباء في كل سنة وهو واجب على اهل الامانة في كل سنة وهو واجب على اهل الامانة في كل سنة
على غير وجه وهو من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
في الاستيعار بطلان وجوب ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
وجوب الامانة على المولى ان وجبت عليه الامانة فيها ولا يستحق ان لا يبرأ من ذنوبه من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
واجب ولا يبرأ من ذنوبه من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
الكتاب من ائمة المسلمين فيكون اقدم اليه واجبا في العروة واما الثاني فلا يبرأ من ذنوبه من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
من ائمة المسلمين فيكون اقدم اليه واجبا في العروة واما الثاني فلا يبرأ من ذنوبه من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر

سبب

سبب

عام

سند

ان وجبت المصلحة عنه من مال الكفارة ان لا يبرأ من ذنوبه من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
بالكتاب في تعيينه في الثاني ان لا يبرأ من ذنوبه من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
ما لا يبرأ من ذنوبه من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
الاقوى ولو اعتبر به وجب الكفارة ولو عتق قبل ان لا يفتقر من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
للطالب بالكتابين وقوله ان لا يبرأ من ذنوبه من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
مشروطة بغيره في وجوبه اخرج ان الزكوة الواجبة على اهل الامانة في كل سنة وهو واجب على اهل الامانة في كل سنة
طرا على الذنب الموجب لذلك حال كونه قابلا له وبرأ ذمة الطابع في وجوبه الى المولى احدث ملك لا يبرأ من ذنوبه من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
سلف ومن يفتقر الماله المساقعة بها وان لم يبرأ من ذنوبه من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
فتقر نصيبه من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
فانما تستلزم الاذن والفتوى بالمعاملة ويحقها والوجه وجوب صرفه على المستحقين ان كانت شدة ولا
لما حال على ان نصيبه بغيره من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
واشبهه بغيره من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
توزيع بغيره من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
ابدا حيا على نصيبه من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
ما نسق في ماله من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
طوال الزمان بغيره من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
لان ذلك لا يبرأ من ذنوبه من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
وان كذبه وقاد استوفيت من امواله التي تملكها بغيره من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
بغيره من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
التذكير على كل حال حلف مدعي الذنب وعقوبته ان ادعى على من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
هو عتقه الدعوى ومن ان التمس احداها من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
فيما يفتقر بغيره من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
على كونه في العروة ان يستوفى من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
وكذا القول في العروة ان لا يبرأ من ذنوبه من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
من وجوبه الى الكفارة بالاجزاء من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
ويكون له في كل سنة وهو واجب على اهل الامانة في كل سنة وهو واجب على اهل الامانة في كل سنة
من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
مخالف لظاهره عليه لاجل ان الزكوة الواجبة على اهل الامانة في كل سنة وهو واجب على اهل الامانة في كل سنة
وقد صرح الشيخ في ماله من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
ما شتم الوارث ويكون قوله في ماله من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
فالبراءة ليست بصلية **فصل في** لو كان نصيبه من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
على من ماله من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
خلا لا يبرأ من ذنوبه من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
او في ماله من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
العامة ورواه عن النبي صلى الله عليه وآله وانما حرم من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
اختص النبي صلى الله عليه وآله به وجوز ان يفتقر من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر
لكونه في ماله من ماله من سبق انفق نصيبه لغيره نصيبه وقد يورث ويقتول لان الكتاب قد يفتقر

[illegible]

١٠٠

في ذلك الاذاع مال الكفاية فحكم بزيادته من العوض فيها فان رضى الولي فلا كلام وان رد به بطا العوض المكون من لانه
 مشروطا بالعوض والوجود والعوض يجب له عينه من الرد ما ليس بالاولع او اثره لحدوثه في ذلك الموضع وهو عينه من العوض
 ان العوض له الكفاية لا يكون اذ انما يستحق الدين في ذمة الغير اذا استوفاه على وجهه على الصفة المشروطة فله رد
 وطالبه يستحقه ولا يوضع المقدم ان كان الموصوف من غير جبره فله ان يملكه لان يضا من حيث جبره لا يضا من
 وان اطلع على عيب نظر فيه فله ان يملكه بالرد او بالقبض وانما اذا ملكه بالقبض فيه وجها وان ردده فله ان يملكه
 بالقبض ثم انتقل الملك بالرد او بالقبض انما يملكه بالقبض او بالتسليم وانما اذا ملكه بالقبض فيه وجها فان يملكه
 فاعاد عليه حقه فله ان يملكه بالرد او بالقبض او بالتسليم وانما اذا ملكه بالقبض فيه وجها فان يملكه بالقبض فيه وجها
 في اذاعه وجبره بالتسليم وقد فزع جدا جدا بما يقضي به ورد فان قلنا انه ملكه بالقبض مع العقبه او بالتسليم
 بتسليمه له يملكه فله ان يملكه بالرد او بالقبض او بالتسليم وانما اذا ملكه بالقبض فيه وجها فان يملكه بالقبض فيه وجها
 عينا من رددها فله ان يملكه بالرد او بالقبض او بالتسليم وانما اذا ملكه بالقبض فيه وجها فان يملكه بالقبض فيه وجها
 اليه يملكه بغيره فان قلنا بعدم الملك المستقيم له فله ان يملكه بالرد او بالقبض او بالتسليم وانما اذا ملكه بالقبض فيه وجها فان يملكه بالقبض فيه وجها
 المقبوضه او جبره عينا فله ان يملكه بالرد او بالقبض او بالتسليم وانما اذا ملكه بالقبض فيه وجها فان يملكه بالقبض فيه وجها
 فان رضى في ذلك فله ان يملكه بالرد او بالقبض او بالتسليم وانما اذا ملكه بالقبض فيه وجها فان يملكه بالقبض فيه وجها
 القبض جبره او بالتسليم فان قلنا انه ملكه بالقبض او بالتسليم وانما اذا ملكه بالقبض فيه وجها فان يملكه بالقبض فيه وجها
 حاصل وان ادعى العقبه المستحقة بعد ذلك فله ان يملكه بالرد او بالقبض او بالتسليم وانما اذا ملكه بالقبض فيه وجها فان يملكه بالقبض فيه وجها
 اذ جاز ان التوكيد ما سلا الا انه قد انقضت الحق او قادرا او العوض انما صحها فيه ان العقبه لا يحصل الا بغير
 لغيره ان العقبه لا يملكه الا بغيره ان العقبه لا يملكه الا بغيره ان العقبه لا يملكه الا بغيره ان العقبه لا يملكه الا بغيره
 بالقبض فله ان يملكه بالرد او بالقبض او بالتسليم وانما اذا ملكه بالقبض فيه وجها فان يملكه بالقبض فيه وجها
 استوفاه على وجهه فله ان يملكه بالرد او بالقبض او بالتسليم وانما اذا ملكه بالقبض فيه وجها فان يملكه بالقبض فيه وجها
 شرطه لا يملكه الا بغيره ان العقبه لا يملكه الا بغيره ان العقبه لا يملكه الا بغيره ان العقبه لا يملكه الا بغيره
 بالتسليم على وجهه فله ان يملكه بالرد او بالقبض او بالتسليم وانما اذا ملكه بالقبض فيه وجها فان يملكه بالقبض فيه وجها
 الحادث بالرد او بالتسليم على وجهه فله ان يملكه بالرد او بالقبض او بالتسليم وانما اذا ملكه بالقبض فيه وجها فان يملكه بالقبض فيه وجها
 على الكتاب بغيره ان العقبه لا يملكه الا بغيره ان العقبه لا يملكه الا بغيره ان العقبه لا يملكه الا بغيره
 والي في ذلك فله ان يملكه بالرد او بالقبض او بالتسليم وانما اذا ملكه بالقبض فيه وجها فان يملكه بالقبض فيه وجها
 يقع في الدين عاونه ولو قدر بغيره ان العقبه لا يملكه الا بغيره ان العقبه لا يملكه الا بغيره ان العقبه لا يملكه الا بغيره
 على الوجه بغيره ان العقبه لا يملكه الا بغيره ان العقبه لا يملكه الا بغيره ان العقبه لا يملكه الا بغيره ان العقبه لا يملكه الا بغيره
 مطلقا او بشرط او خلافا لها لغيره ان العقبه لا يملكه الا بغيره ان العقبه لا يملكه الا بغيره ان العقبه لا يملكه الا بغيره
 على الكتاب او بالرد او بالتسليم على وجهه فله ان يملكه بالرد او بالقبض او بالتسليم وانما اذا ملكه بالقبض فيه وجها فان يملكه بالقبض فيه وجها
 الغير وذلك وراعيه على وجهه فله ان يملكه بالرد او بالقبض او بالتسليم وانما اذا ملكه بالقبض فيه وجها فان يملكه بالقبض فيه وجها
 واليه هو بالرد او بالتسليم على وجهه فله ان يملكه بالرد او بالقبض او بالتسليم وانما اذا ملكه بالقبض فيه وجها فان يملكه بالقبض فيه وجها
 لا يملكه بالرد او بالتسليم على وجهه فله ان يملكه بالرد او بالقبض او بالتسليم وانما اذا ملكه بالقبض فيه وجها فان يملكه بالقبض فيه وجها
 وجها احداهما لا بالرد او بالتسليم على وجهه فله ان يملكه بالرد او بالقبض او بالتسليم وانما اذا ملكه بالقبض فيه وجها فان يملكه بالقبض فيه وجها
 بالدينين عاونه او خذنا في دين غيره او نتج بغيره من فسخه من الغير ولو قدر في ذلك فله ان يملكه بالرد او بالقبض او بالتسليم
 ثم فله ان يملكه بالرد او بالتسليم على وجهه فله ان يملكه بالرد او بالقبض او بالتسليم وانما اذا ملكه بالقبض فيه وجها فان يملكه بالقبض فيه وجها
 وادعى او رد من الدين او خذنا في دين غيره او نتج بغيره من فسخه من الغير ولو قدر في ذلك فله ان يملكه بالرد او بالقبض او بالتسليم
 فله ان يملكه بالرد او بالتسليم على وجهه فله ان يملكه بالرد او بالقبض او بالتسليم وانما اذا ملكه بالقبض فيه وجها فان يملكه بالقبض فيه وجها
 جعل في الدين او خذنا في دين غيره او نتج بغيره من فسخه من الغير ولو قدر في ذلك فله ان يملكه بالرد او بالقبض او بالتسليم
 الدين وجها احداهما لا بالرد او بالتسليم على وجهه فله ان يملكه بالرد او بالقبض او بالتسليم وانما اذا ملكه بالقبض فيه وجها فان يملكه بالقبض فيه وجها
 مخلقه بالدين او خذنا في دين غيره او نتج بغيره من فسخه من الغير ولو قدر في ذلك فله ان يملكه بالرد او بالقبض او بالتسليم

مكتبة
مجلس
العلماء

卷之四

[illegible][illegible]

والنصيب

[illegible]

لم يكن قولا
له في حق
القرآن

۱۱۱

141

فان ما يقتضي التفتيش والتسوية على يد ولايته فتمت بالتسوية وكان اذا ولدت احدى من اثنين **الاول** وضع
 احدهما مكان ما اقرب للآخر لان الملك كان بعد ذلك على طاعة لان جهة استقامتهما احدى
 كانت ومجة الحق كانت احدى ذلك وكان ان كانا ارضا بالولاية مع اعضاء الارث في الحق ولو كانت الوصية
 مفصلة على وجه يكون الوصية لاحدهما لا يربح الى الآخر وكان انما الجهة لا يوجب الانتقال الى
 الآخر بان كانا اخوين **الاول** لا يثبت له وليس له ثالث من وراثتها فاما انما وجب لهما الثلث
 والاحد من اربعة السدس ولا يكون ما اقرب للآخر مطلقا ولا يورثان ان ينزل الميت كافا
 لو يكن وينظر في الحق على ما ذكر من حاله من جهة الاختلاف **والثاني** فلا يربح من الزوجي على المقر
 في الجهة لغير مقتضى استحقاق الحق ولا يربح من كون الميت كالمعدوم على ما اشار اليه في
 التعليل ان يكون مجموع المقرين للآخر كما ذكرناه **والثالث** ولا يورث من اقرابه وجبته
 ولو كانت مشهورة بالحق لان الوصية والشب الشرايين متساويان غير متساويين في حقها بل احدهما
 على الآخر باحدى الدلائل وتبين بذلك على خلاف الحق في حقها حيث قال ان كانت الوصية مشهورة
 بالحق كان الاقارب بالولد اقارب من جبهة الابية لو يكن مشهورة فلا يورث بالحق ما قبل الفجر وهل
 يورثه ما قبل الفجر من ولد خاصته من قبل امه **والرابع** انما لا يورث من ولد خاصته من قبل امه الوط عاده و
 لم يورث به يقتضي كون الوط مشهورة وهو موجب من قبل امه **والسادس** انما كان في يد من على قهر الملك فقال هذه
 المظنون قضي بها لذلك وعزم فيها للثاني لان حال يند وبها فمركب الملك ايضا القضاة بالولاية
 بالقرار العقلية على انفسهم وانما الثاني فلا اشار اليه لغير اربعة اقسام انما حال يند وبها فمركب الملك ايضا
 الملك مع اقرابه بالحق في حقها له القيمة بعد الوصول الى العيين كما اختلف عليه بالاقارب له به هذا
 ليعضد القول بالاول على ملكية الثاني وردها على عدم العزم لان الاقارب الثاني ما دون ملك الغير
 فانهما على اقرابه على قدر ملكيته لها فلا يورثه تسليما الى الغير له ثانيا لو قال ابن الفقيه يرجع الى سواد
 المقر ويقتل ولان كان حيا وكان المقر ايضا يورثه اربعين بشي هو في يد ما يورثه والابية
 ومع عدمها فالخالف فان حلقا اقتضاها ولا يورث **الاول** وكذا لو قال بعضنا من فلان وجبة مساواة
 هذه للتسوية في الحكم ان الاقارب بالقبض من الشخص يستلزم الاقارب باليد وهي تدعى على حق
 ملكية وهذا الحكم يورث اليه بالقبض من المقر ايضا يقتضي الملك وفي المسئلة وجه عدم العزم لان
 في بين الاقاربين فان القصب يورث من ذي اليد وان لم يكن سالكا لو كانت في يد باجارة واعادة
 ونحوها فيحكم بها للولد سبق الاقارب باليد له ولا يورث للثاني لان ما يورث على ملكية ويضعف
 بان الاقارب بالقبض اما ان يقتضي الاقارب بالملك على وجه يوجب الضمان او لا فان اقتضاه فقد
 اقر للاثنين بذلك فكانت كالسابقة فخص للثاني وان لم يقتضه لوجب الرفع الى الاولى في
 هذه الصورة فضلا عن العزم للثاني **والثاني** الاقارب له ما يقتضي الملك من حيث ان القصب منه
 اخص من كونه سالكا وكذا يضعف ما قبل من الفرق بين الاقاربين بان الاقارب للولد انتفى بغير عارض
 بنسب بخلاف الثاني لثبوت استحقاق الغير للعزم قبل الاقارب له فانه لو اقر القصب الى هذا العزم من غير العزم للثاني
 وان صح له بالملك سبق الاستحقاق لغيره **والثالث** ان الاقارب بالقبض الى اقرابه باليد وهو كالفيد في وجوب
 الود اليه ويورث الاقارب للثاني موجبا لذلك ايضا وقد فات باقاره **الاول** في حق من له **والرابع** انما لو قال عتبهما
 من فلان وهو فلان لزمه تسليما الى المقر من من لا يرضى ولا يحكم للمقر له بالملك كما لو كانت
 طرفي يد فلان واقرهها الخارج الآخر وكان قال هذه لزم عتبهما من غير هذه صورة كالشروط
 بين السابطين فان اقراره **الاول** بالقبض الحق الغير الملك واقراره للثاني بالملك فلا ينافي
 بين الاثنين **الاول** يلزم من دفعها الى **الاول** الذي اقره عتبهما من لا يرضى ولا يحكم للمقر له بالملك
 سوابها استحقاق المتعبد باجارة وصية الخو لك بخلاف التساويين فان الاقارب صريحة في ملكها

والا وهو المالح

لعدم

والثانية

والثانية هي اربعة سبطين فاما اذا كانا على هذه المسئلة فورا فاما انما للثاني لا عتبه له
 بالملك وقد قال يند وبين تسليمة اليه باقاره **الاول** فغيره له وان لم يورثه من التساوية
 لعدم الاعتراض بالملك ولان الاقارب بالقبض من **الاول** واقراره له باليد المتعبد له بالملك كما لو كان
 في قوة المناقضة وله له فلان فاقربه بالملك للثاني مع كونه صريحا فيه وهذا هو الاقوى وقوله لو
 كانت دار في يد فلان فاقربه الخارج لآخر انما اشار الى الوجه في عدم جواز دفعها الى الثاني مع انه قد افترق
 له بالملك له ولم يقر للولد بها ولو يحكم بالثاني لن ذلك وقلنا ان الاقارب بالملك لم يحصل الا لو احد فلم
 لا يورث اليد والوجود انه وان لم يكن مرقا للولد بالملك لكن اقر له باليد سوابها فاما الاقارب
 اليد بالتعبد على المقرين وصار المقر خارجا عن العيين بواسطة الاقارب فادعوا على ملكها الا ان كانا لو اقر
 الخارج بملك ما هو في يد غير العيين ذي اليد فاما انما تسليمة اليد هذه الاقارب ولكن يبقى فيه ان الاقارب
 لا يورث الاقره **والثاني** افاد اليد من يقتضي سماع الملك وجب الحكم بها للولد والضمان
 للثاني يقتضي حقه بقراره **الاول** فان الاقاربين وان لم ينافيا بصورة لكنهما لثانيان
 معق **والثالث** بعد انما ان قال الشيخ رحمه الله بغيره **الاول** وانما انما بغيره **الاول** وانما انما بغيره **الاول**
 لغيره ملك ولو قيل على الرتبة المجهولة لما ملك كان حساسا بشرا يورثه الاقارب من كذب
 المقر له المقر وان يستلزم بقوله لفظا على رسم الجواب والقبول **والرابع** فان كان به نظر ان كان
 المقر له باليد **الاول** لا يورثه في يد غير العيين ذي اليد فاما انما تسليمة اليد هذه الاقارب ولكن يبقى فيه ان الاقارب
 ان يقتضي ملكه وان كان الاقارب يقتضي يد المقر بغيره **الاول** فان المقر لا يورثه الاقارب
 احدهما **والثاني** لا يورثه **الاول** وانما انما بغيره **الاول** وانما انما بغيره **الاول** وانما انما بغيره **الاول**
 فيحق **والثالث** انما لا يورثه المقر بغيره **الاول** وانما انما بغيره **الاول** وانما انما بغيره **الاول**
 والمقر له بغيره ومن عد احوال اخصار الملك فيها قاهر واسالته عدم ملك آخر وان الحرية اصل في الاقارب وانما
 يشبه بغيره **الاول** وانما انما بغيره **الاول** وانما انما بغيره **الاول** وانما انما بغيره **الاول**
 في نفس الامر لان المقر من يكون له فلا يورث **الاول** بل كذا لا يورث من انتفاء عدم الرتبة شخصي مع ان انتفاء الرتبة
 عنه ظاهر ولا ينافي **الاول** وانما انما بغيره **الاول** وانما انما بغيره **الاول** وانما انما بغيره **الاول**
 عن شخصين انتفاء ملكا وهذا لا ينافي **الاول** وانما انما بغيره **الاول** وانما انما بغيره **الاول**
 هذا كذا انما على الرتبة المجهولة لا يورثه على عدم ملكه **الاول** وانما انما بغيره **الاول** وانما انما بغيره **الاول**
 بما لك العبد منها وخالف صورة التفتيش على قدر تسليمة فانه لا يورثه **الاول** وانما انما بغيره **الاول** وانما انما بغيره **الاول**
 المقر له على اصل الحرية وهذا هو الاقوى **الاول** وانما انما بغيره **الاول** وانما انما بغيره **الاول** وانما انما بغيره **الاول**
 مانع الا انما احد في دعواه ولا سلطة لاحد في ضعفه **الاول** وانما انما بغيره **الاول** وانما انما بغيره **الاول**
 ان ينافي من مدعيه بغيره **الاول** وانما انما بغيره **الاول** وانما انما بغيره **الاول** وانما انما بغيره **الاول**
 عده **الاول** وانما انما بغيره **الاول** وانما انما بغيره **الاول** وانما انما بغيره **الاول** وانما انما بغيره **الاول**
 سبقت له **الاول** وانما انما بغيره **الاول** وانما انما بغيره **الاول** وانما انما بغيره **الاول** وانما انما بغيره **الاول**
 ان كانا على قانو لا يورثه **الاول** وانما انما بغيره **الاول** وانما انما بغيره **الاول** وانما انما بغيره **الاول**
 قد افترق على العيين وما حصل يكون موثقا من شرط الاقارب انما يكون المقر تحت المقر وقد افترق
 انما يكن تحت يد من سلطه اقاربه على الحكم بغيره **الاول** وانما انما بغيره **الاول** وانما انما بغيره **الاول**
 ولا يورثه من كل وجه بل اذا حصل المقر به يوما في يده فقد اقراره وامر بتسليمه الى المقر له **الاول** وانما انما بغيره **الاول**
 على ذلك انه لو قال العبد الذي في يد يده موهون عند عمر وبكذا انتم حصل العبد في ملكه اسر
 بغيره في يده موهون واقره بغيره عبيد في يد غيره او شهد بغيره فلم يبدل شهادته لم يحكم بغيره في
 الحال ولو اقره المقر على شهادته فلا يورثه على قول من صدق الشريعة وهو صاحب البايغ

معه اذا اتصل بالآخر والاستناد ويخرج في قدر النقص اليه وكذا لو قال دراهم نصف لكن يقبل تفسيره
 جازية فلهذا يستحسن بما قصد فيه ان يقبل فيه القول مع الاستناد ان المقريه هو الذي هو الموصوف بما ذكر
 في غير ما لا يفرق به وان الكلام لا يفرق بين ما ذكره من المكنى ان يكون له غيره ودراهم هذا
 الوصف فلو يقبل الاقرار بها عوض الشارع وحكمته لتطابق في المسئلة وجه آخر بعد ان يكون له غيره ودراهم
 الكلام ويكون الوصف متافيا للسابق فيقتضيه الرجوع عن بعضه ولا يخفى ضعفه اذا لم يثبت بالافراد سواء
 حتى يقال انه سلف او لما فاقه بين الامرين فقلع بعض الكلام عن بعض والزمان به بعيد عن مقصد
 الشارع وعلى تقدير قبوله الوصف بالتصاق يرجع اليه وبالفريق وهو المقصود من طرح اليه في قدر
 القس يقدر ان يبقى معه فلهذا يصدق معها السلف اذ هو الاصل فقلت منها كانت فلو كانت لادعاهم بغيره
 اذا قال له على عشرة ابل تسعة اربعة وعشر وليس كذلك لو قال عشرة الا واحد الذي في السابق
 ان قوله ابل تسعة اربابا عشرة بعد الاحباب وقد تقدم انه يجعل ما قبل كالمسكوت
 عند اقراره فلا يقبل رجوعه بخلاف قوله الا واحد اذ استلزامه استلزامه وهو تركب عربي يكون جزء من
 الكلام ومن فهمه انه والمراد منه هو القدر الحاصل بعد الاستناد قوله عشرة الا واحد الذي له تسعة
 وكان للتسعة تسعين احدهما عشرة الا واحد فليس هذا افرادا عشرة ولا رجوع عنها
 اذا استعمل بالبيع وقضى المحق ان لا يفرق فيما بين واحد اذ استعمل ببقاء للعادة ولا يقضى جمل الا يقبل
 دعواه انه ملك بالاقرار وقيل يقبل الا انه ادعى ما هو معكاد وهو شبهه لا ليس هو ملك بالاقرار
 بل مدعى شيئا اخر فيكون على المشتري اليقين القول بالقبول للاكثر يعني سماع الدعوى وتوجه الامين
 بها على المشتري على وقوع الاقباض حقيقة واما انتقلت اليقين اليه مع انه الذي لاقرار بالبيع بالقبض
 وهذا اليقين انما هو في مقابلة الدعوى الواقة من البائع ثانيا بانه لا يقضى وان اقراره السابق مطلق
 مطلقا ولا يفرق بين ما قبل من قول من حيث انه ملك بانه عوله الاثبات
 لاقراره السابق وحاصل الجواب انه ما كذب الاقرار به بغيره وعنده اعانده على ما اخر وهو قوله
 تنكح العادة من الاستمارة على القبض من غير ان يحصل بغير اقامة الشهادة والحق في حقه في تقدير الشهادة
 ووقت الاقباض وتكون هذا التامعا بين المتطلبين ليقع بقوله لا يقضى بتكثير قوله مدعيه على بعض
 جماع دعواه وتوجه اليقين على المشتري بان الذي يقر بغيره للعقبة لا على جهة الموطاة فلهذا لا كانت
 الشهادة على اقراره لما لو شهد الشاهدان مشاهدا هذه الارض القبض لو قيل انما هو يمين على المشتري
 لان ذلك طعن في اليقين وكذا ان لها ملائمة اليقين وثلاثة ما يرجع عن الاقرار في الاقرار فلهذا لا يقبل
 بتوجه اليقين لا يثبت الاقرار بتسليم الولد حتى يكون البتة ممكنة ويكون المقر به معهودا لا يثبته
 فيه متابعه فلهذا جود تلبته فلو انشأ انكار الولد لم يقبل الاقرار بكونه من هو اليقين هو اليقين
 السن او اضطر منه بالبرهان العادة ولا يثبت له ولا احواله له وبالله ما ساعد لا يمكن الوصف
 اليها في شلوهم وكذا لو كان الطفل معلوم النسب ولما لو نازعه منازعه في بوقته لو قيل انما هو يمين
 المقربين في المقر بغيره في الاقرار به يثبت هنا شيئا اخر بخلافه الى ان المقر بغيره يثبت ويدعو غيره فان
 كان ذلك العقب فيه امورا جدا وان بكل به الحسن بان يكون ما يدعيه حكاية فلو كان في السن لا يقضى
 ان يكون ولا المستحق بان كان الكبر منه متساويا مثلا اذ كان المستحق الكبر ولكن لا يقبل ان يكون له فلا اعتبار
 باقراره والمقصود اليه اعني في العاقبة ان كان قوله منه عاده وهو ان يقضى من مطلق اطلاق قوله وان اذن
 العترة فلا اذ يمكن التولد منه لكن ذلك خلاف العادة والاولى اعتبار مطلق لان كان ذلك لو كان بين
 المقر وبين ام الولد مسافة لا يمكن الوصول في مثل عمر الولد اليها اعلم عدم خروج المقر الى يدها وعو
 ذلك وثانها ان لا يثبت به الشرع بان يكون المستحق مشهورا بالنسب من غيره لان النسب الثابت من
 شخص لا ينتقل الى غيره لا فرق بين ان يصدق له المستحق او يثبت به وهل يثبت الولد الملقى باللعان بغير

الصلوات
 على النبي وآله

نفسه

قوله

بغير المعروف بالنسب من حيث استغناء شرعا عن عرف بهام بالمعروف وجهان من عدم المتنازع
 وانتفاء شرعا من بقاءه شبيهة بالنسب ومن تركوا استحسانه الملاعن بعد ذلك ورثة الولد وثانها
 ان لا يثابره في الدعوى من يمكن الطلاق به فاما لو ادعى بالطلاق ما لم يفرق بين ما ذكره من المكنى ان يكون له غيره ودراهم هذا
 واعلم ان الملاقاة بغيره يقتضي استواء الابواب والام في الدعوى بشرطها والحكم في الاب كذا اما الام
 ففي الحامها به فولا ان شاعها على عموم لادعائه الذي لا يفرق بين ما ذكره من المكنى ان يكون له غيره ودراهم هذا
 معلوم الثبوت على الخلاف الاصل فيقتصر فيه على اقرار الرجل مع وجود الفارق بينهما بامكان
 اقامة الام اليقين على الولاد دون ذلك ولا يعتبر تصديق الغير كهل بغير تصديق البكر كاه
 كلامه في العاقبة لا في طريقي وهو لا يشبه فلو انكر البكر لم يثبت النسب هذا شرط رابع يختلف فيه
 وهو تصديق الولد ان استلزمه ان كان من بغير تصديق فلو استلزمه بالغام فلا يثبت له لم يثبت
 في الظاهر القول بان الاقرار بالنسب يتبين من اقراره حتى يقتضي على تصديق اذ اليقين
 فان لم يكن يثبت حلفه فان حلف سكتة دعواه وان حلف المدعي وثبت شهادته ولو استلزمه حلفه
 وشهده وورث كل منهما الآخر والمحقق حكم القس في عدم اعتبار تصديق لا يثبت له في عدم الاهلية
 ووجه عدم اعتبار تصديق ذلك اقرار في حق نفسه ولهذا لم يعتبر تصديق الغير ومقتضى ظاهر
 لا يثبت له الحق وخروج القسير بالاجماع وتعدده في حقه وحيث يعتبر تصديق عدم التكذيب
 لانه اهم فلا بد له عليه خلافا نظام عبارة القواعد حيث اعتبر التكذيب كانه يجوز في العا
 وقد صرح في غيرها باعتبار التصديق ولا يثبت النسب في غير الولد الا يصدق المقر به ما تقدم حكم
 الحاق الولد للنسب والحاق النسب فيه بنفس المقر واما الاقرار بغيره فانه لا اقال هذا الا كان معناه
 انه ان اذن اذن اذن ولو اقر بغيره غير كالفقير لكان له كذا قال ابن جدي وشيخه في هذا الجاه
 ما تقدم من الشرط وتريد اعتبار تصديق المقر او اليقين او البكر وان كان ذلك ولذا لان الحاقه بالذ
 قيا مع وجود الفارق فان الحاقه بنسبه بغير المقر وهو المذكور كالاخر ولا يثبت بغير الولد
 للنسب ولا يثبت له ولد صدق المقر به توراثا بينهما ولا يثبت التوراث الى غيرهما هذا من جملة ما افرق
 فيه الاقرار بالولد من غيره فان الاقرار بالولد مع تصديق اوبد منه يثبت به النسب ويتعدى التوراث
 الى غيرهما من السبا بغيره واما الاقرار بغير الولد للنسب وان كان له ولد لم يقتض حاكم مع التصديق
 بالمصدر حتى لا يفرق من ان ذلك اقرار بغير الغير فلا يتعدى المقر ولو يحصل تصديق المقر الى ابيه وشيخه
 اذ ان اذ اعلى الشرط السابقه ان يكون الملقى بغيره متافيا مع ما لا يمكن لغيره الا الحاق به وان كان معناه
 وان لا يكون الملقى به من نفي المقر به اما اذا نازعه من استلزمه وارثه بموته ففي حقه وجهان من سبق الحكم
 بطلان هذا النسب وفي الحاقه به بعد الموت الحاقه بغيره وشروط الوارث ان يفعل ما فيه خط الموت
 لا يثبت به ومن ان الموت لو استلزمه بعد ما تمام باللعان وغيره لكان له الورثة عند نوا هذا اقول
 ولو كان وارثه مشهورا ان يقبل قوله في النسب لان ذلك اقراره حق الغير حيث ان الارث يثبت
 شرعا لورثته المعروفين فانقره لورثه آخر يقتضي منقره من الارث او مشاركتهم فيه او مشاركتهم في
 البكر فلا يثبت له والى ما قد ذكرنا من مقتضى اليقين اذ الاقرار بغيره يقتضي لغيره لغيره فلو كان
 اريست الى انكاره ليعتق النسب سابقا على الاقرار به بل ذلك على خلاف بعض العامة حيث ذهب الى انتفاء النسب
 باقراره بعد البلوغ لانا انما حكمنا به حيث لم يكن واجبا نكاحا ولا صلاحية له فاذا اقر بغيره ما لا يثبت له
 بان هذا الواقر ثم انما لا يثبت قبل البلوغ ايضا لغيره الشرط وحيث اعترى بغيره وحيث استلزمه وحيث
 يقول بعدم التنازع الى انكاره لورثته بغيره حليف المقر لم يكن له ذلك لانه لو رجع لم يقبل فلاحقه
 ولو استلزمه بغيره فان الاقرار به لا يقتضي له اذ اقر ولد الميت بغيره فاقا ثلثت بغيره
 نسب الثالث ان كان ناعدا لغيره ولو انكر الثالث لغيره لغيره نسب الثاني ان كان ناعدا لغيره لغيره لغيره

والكبر عدم م
 فالنسب يثبت

بما لا يثبت من
مصرح

حسب على كل ائمة ما لا يثبت به او تابع لمن قبله بالقرابة التي بخلاف الآخرين لاحتمال كون المقر به هو الاصح فيكون
مقامه على هذا القول يقتضي الى ادخاله في القرعة وجها لا لانه لا يخرج المشبه بالقرابة او القرعة وهو يقتضي في حقه
فجواز ان يقع على غيره فبذلك استقر فانه لا يخرج ان خرجت القرعة عليه وبشرط القرعة عليه وهذا احسن
وقد قيل ان هذه قرعة لان امته وان كانت امه قد تزوجت وان يكون في مقام نفسه الامر وشكل بان اذا حكمنا بغيره
فما اشبهت بانها الا اذا كان غير التالف الى مكان كونه من غيره ولو لم يوجد في غير فلا يثبت هذا الحق ولو اوجب
اهلوا التعريف على هذا القول نظر الى الاشياء بخلاف من عدم خبره ودررها في اشياء كوط لا يثبت النسب الا بشي
رجلين عن اثنين ولا يثبت بشهادة رجل واحد ولا يثبت بالاشهادة بغير رجلين ولا يثبت بالاشهادة فاسمعت وان كانا
فاربطين حصرت ثبوت النسب في شهادة رجلين بالنظر الى الشهادة لا الى مطلق ما يثبت به فلهذا في ما سبق انشاء الله
من انه ثبت بالاستفاضة لاستسنادها ليس من حيث الشهادة بل من حيث اخبار من يؤمن بالكذب في خبره وقد
اختصاصي الحص بالشهادة ما سبق بثبوته بعد ذلك من شهادة رجل واحد وامر اثنين وشهادة رجلين
وغیره ذلك والاعتناء عن الكلام في المظنون لظن اختلافه في الاجزاء الى ان يثبت من شاهد بين على ما اذا كانت
هناك منزلة ولا كفاية في الشيء عند من ليس يثبت ان لا يثبت في الحال فيما يثبت به بين المتابع وهذا هو الوجه
على ما ذكرناه من عدم التماثل في الامرين وانه يثبت بما يملكه من اختصاصه بالاشهادة من دون ما ذكرناه
منه لئلا يثبت الا بالمقصود منه المال وان يثبت عليه الغرض كالنكاح والقرابة بثبوت شهادة رجل واحد
امر اثنين للشيء رغبة الله في ما نظر الى ما قرب المال عليه في الحيلة وهو شاهد مع انه حكيم فيه في هذا الباب وعدم
ثبوته بذلك لو شهد الاخوان وكان عدلين باين اليك ثبتت نسبة وميراثه ولا يكون ذلك موقرا ولو كانا
سجين لم يثبت النسب ولكن سجين قد شهدا الارث شبه قوله ولا يكون ذلك وراعي ما حكمه الشيخ في ما من من جهة
الرد من حيث ان اثنين لو ردت لطلب الاخرين وخرجوا عن كونهما او اثنين فيفضل الاخرين بالنسب لانه اقرب
من اثنين يوارث اذا ابطال الاخرين بالنسب فيفضل الميراث فيؤتى بثبوت الميراث الى نفسه وذلك وقد وجدنا
فعله على ما قلناه وهو ان النسب يثبت من حيث شهادة اهلها من حيث امر اهلها فيكون اهلها عدلين
وشهادة عدلين يثبت النسب وان كان الشاهد اجنبيا او غير منزهة عن تقدير امر الاخرين ولكن ان كان
الرد على تقدير عدلها لا وجه له سواء في شاهد عدلين مؤثمين لان اقربها في معنى الشهادة ولا يقتضي بطلان
مخبرين حتى يقتضي الحال الى ان يثبت الاقرب كذلك لئلا يثبت الشهادة وانه يتوجب له ومع كون المقرين
مواثقي منه من الاثبت به النسب كما لو كان الاقرب واحد او اثنان فغير عدلين فيخرج ان يثبت ان اقربا انما يثبت
اذا كان وارثا لا تقدم من اهلها في الاقرب لو اورد غير سميع فاذا كان المقر به عاجبا للقرعة ان يقال ان ذلك
حدث لطلب المقر وتوجب حجة من اهلته الاقرب اذا ابطال الاقرب فلا نسب ولا ميراث في ذلك المانع من ثبوت
اقربا ويلزم من ثبوته منع ثبوته وجوابه ان المقر كونه وارثا لا الاقرب بل لا يصح اعتبار كونه وارثا
في نفسه الامر وان كان ذلك لا يجمع خروجه عن الارث كما قرناه سابقا وذلك لانه في خروجه عن الجارية
بالاقرب لو اقر لواثنين اولى منه فسد فكل واحد من نفسه لم يثبت النسب وبثبت الميراث
ودفع اليها ما في يده ولو سألوا ابنتها لم يثبت الى افكارها انما لم يثبت الى تنكارها لان استحقاقها الارث
يثبت في حاله واحدة فليكن احدهما اولى من الاخرين فلا يوافقا احدهما في الاقرب فان استقر احدهما في
التركة متوقف على حصاره في الاولى ولو اقر لواثني اولى منه فزادوا في منها ما كان صدقه المقر له اولى ومع
المال الى الثاني وان كذبه دفع المقر الى الاول المال وعزمه للثاني ولو كان الثاني مساويا للمقر به في الاول
الاول دفع المقر الى الثاني مثل نصف ما حصل للاول اذا اقر الوارث ظاهره كما قلنا من هو اولى منه فاذ كان بعد ذلك
لقد اقره في المال لكونه جائزا للتركة شريكا فيكون اقربا في حق نفسه فاذا اقر بعد ذلك ليس
هو اولى منها كالولد فان صدقه الاقرب فلا يثبت وان كذبه فالجواب ان التركة تدفع الى الاقرب لو اقر
استحقاقها باقرارها الا ان يكون اقربا ثانيا ليس هو اولى منه بمنزلة الرجوع عن الاول وتقليده

ملك شيئا

بالبني

بما لا يثبت من
مصرح

بالبني فلا يسمع في حق المقر الا الاول ولكن يزعم المقر للثاني الذي كان قوتها عليه باقراره الاول فكان
كالوفاك هي ثلثان بل للثاني وهذا يوجب تسليمه التركة اخيرا الى الاقرب لا يفسد بمنزلة الثلث لهما المانع
عدم التسليم فيشكل لانه لما فاته بين الاقرب الاقرب والاقرب الاول لكان احدا عما على الصدق والبيعة
بناء على ان على ما تقدم من الخلاف فيمن اقرت بعين له وارثا لم يورثها يورثها التسليم اليه بدون البحث
ام لا فان اوجبنا البحث فبما كان ذلك ولا يخفى ان يقر بالاقرب لا يرد عدم استلزامه للاسحقاق بان ان كان له
موجب فان سلم التركة الى الاقرب باقراره اوجبه بامره بعد البحث فلا يخفى ان لم يكن عالما بالولد
تحل له التركة بطريقه او ان كان له للامير فلا يثبت القضاة ولو سلمه بدو امره مع المقرين قطعا
بدونه على الاقرب لئلا يشره بالثاني ولا يفرق بين الجاهل والعالم فيما يرجع الى الغرم هذا اذا كان
الثاني اولى من الاول كما قرناه ولو كان مساويا لاولا فزادنا باق اخرا او اقر بولد شرعا ولم يصدق
الاول المقر به الاول عزم للثاني متى ارضيه من التركة حيث يقول بالقرابة لو اقر زوج لبيته
بما لا يثبت ولها ولد اعطاه ربع نصيبه وان لم يكن ولد اعطاه نصفه هذا الحكم ذكره المصنف في وجاهة
وهو ان يثبت على المصلحة لان الزوج ذات الولد من الوارث يحضر في الولد كذا في قول ابو حنيفة
وقيل ان كان كان هناك ولد ذكر فالحكم ان يثبت معه اذا كان ولدا اما الابوان فلا يفسر نصيبهما معه لوجود
الزوج فاذا كان المقر احدهما او هما رجع الى الزوج شأنا ليس في يده زيادة قبله وفيها اقربا وان كان
ع الاقرب او احدهما ثابتا في حق نصيب الاقرب نصيب الاقرب معا على تقدير عدم الزوج الحضانة وعلى تقدير
وجوده السيد سابقا فالنكاح بينهما هو الذي يملكه بغيره وهو لا يبلغ ما في يدها وذلك لطلب البت
مع احدهما على تقدير كون الزوج عذراء وان ولد فالحق قد يكون الاب في حق فيه الغرض وقد يكون الام فلا
يدفع شيئا سواء كان لهما حاجب ام لا لان الزوج لا يأخذ من فرضها شيئا على التقديرين نعم لو كانت منفردة
بالوارث دفعت النصف كذا ذكر ولو كان للمقر بعض الاقرب فان كان لام ولد في يده يثبت ان كان الاقرب دفع النصف
كما ذكرنا وانما على هذا ان المقر يدفع ربع ما في يده ونصفه اما اذا من نصيبه على تقدير وجود الزوج ان لم يبلغ
النصف او الزوج فولد ان المقر احد الاقرب مع البت دفع اليه نصف الثمن لان نصيبه على تقدير عدم الزوج الربع
ان من ثمانية وارثين وعلى تقدير وجوده تسعة فالنكاح بينهما ثلاثة في نصف الثمن ويمكن تنزيل
لهم الجارية فيا على حل الاقرب على الاشاعة فيصير في حق الزوج ان يكون له في كل شئ دية او نصفه
سواء كان النصف الشيعي ثابتا على التقديرين ام لا وهذا حسن لانه يطابق ما سلك من الغرض فانه لو ثبت
على الاشاعة فلا بد من تنجيس الحرام ولعل ما ذكرناه هنا اجود مما سلك لان الوارث يستحق في كل شئ
جزء من اجزاء التركة سبعة فلا يقتضي بغيره في بعض دون بعض فاحصل لكل واحد حصة بينه وبين الزوج بمقتضى
الشريعة وسأله عليها ولو تزوج لغيره رجل ولو اقرت الاول عزم للثاني مثل ما حصل الاول للزاد
ان اقربا الثاني اقبل في حق الزوج الاول فلا يثبت له من الارث بالاقرب وهذا الاشكال فيه وانما الكلام
في غير هذا لثاني عقد الاقرب او بغيره كذبه لنفسه في اقرب الاول والمشهد بين الاحباب وهو الذي تطوع به الناس
مع التذليل يكون اعترف بتقويت حق الثاني من التركة باقراره الاول كما نلتف عليه حله في حق له وانما عدمه
فان اقربا الثاني مع الحكم بوجه الاول يكون اقربا باقراره في شئ الاسلام فلا يثبت عليه الا ولو قبل بانه يزعم
لثاني ليجوز اقربا في قولنا السلام الاقرب او يكون في حقه الثاني من ثبوت نفسه في نفسه الامر من الممكن كونه هو
الزوج واقربا لاول ومع خطأ وغلط والاقربا في حق المقر مع ان كان نفسه باقراره العلاء على
انفسه الوجه الذي يزعم مطلقا ان لم يظنوا له ما يملكه في حقه ولو اقر بولد له ولد اعطاه
ش ما في يده وان لم يكن ولد اعطاه الربع الكلام في هذه كالمسألة من تتولى كلام المصنف وغيره على حق المقر
له شرايع في التركة في حق في كل شئ حقه او بعد ذلك سأل من يملكه من غير اختلاف على تقدير دخول
الزوج وخبرجهما كغير واحد الاقرب مع الولد الذكر بالبني فضاة او من يختلف بذلك كغير واحد هما

بما لا يثبت من
مصرح

في كل ما يقع عليه من غير ان يكون له في نفسه قوة دفع او دفع الى غيره
فانما يقع عليه من غير ان يكون له في نفسه قوة دفع او دفع الى غيره
فانما يقع عليه من غير ان يكون له في نفسه قوة دفع او دفع الى غيره

مع البتة وهل ما سبق من الزرع يجب فيه ما اذا كان المثل ولو كان احد الامرين في التنازل
عن نفسه على تقدير وجودها وان لا يكون غير ما لم يكن نصف نصيب الاول الا في قصد فعله الاول ولو
انما كانت له اعلها ان كانت النصيب ولو اقر بربعه اعلها الربع من نصيب الزوج ولو اقر بثلثها
او اقر بالاول لربها لفت اليه وغرم له ما لم يكن نصيب واحد فاشترى الا اقر بربعه فانها كالامتنان او اقر
سوا الاول ولا اشكال في حكمه مع صدق الاول واما مع الكذب فيغرم للثانية نصف نصيب الزوجية
ان الكذب نفسه او شتره النصيب الى الاول ابدا على تقدم تقبيله وان الكذب في الاول فاشترى الثانية واما فيغرم
للاول ثلث نصيب الزوجية وللثانية الربع لكان صدق في البيع كله كالمبيع اذ انما في اية في الاول ولا
اخذ من المصلحة في النسبة فان اقر بثلثها فاشترى بربعه وان اقر بربعه فاشترى بالاول لكان في النسبة
في الموضع اذا اقر بربعه بعد الطلاق وانقصه العدة ودخل وبات في سنته وعلم في هذا سبيل الا اقر
من غير ان يقع على عهده ولو كان اقر بالربع ودفعت ثلث نصيب الزوجية لغيره ولا غرم سواها وحق
ام لا في الواقع بغيره من دفعه وقد تقدم

المعاملات

في قبضته الجبر وكسرها اشترى عليه اقتصر في جماعة ونحو
على كسرها ونقصها وهي كالمحل والقبض لغيره لا لغيره على بشرى وسرعة الالتزام عوض معلوم على
عمل ولا يخل فيها ولا يجمع تولد تعالى ولمن جاء به حل بغيره ونحو الذي رواه الصحابي بالناخذ على قطع من
القيم وفي بعض الرأيات انه اوسع الحد وهو القطيع فثلثون داسما من الغنم ايضا لاجلها لغيره بها هذرات
كالنخل والاعارة **المعاملات** اما الاحباب فهو قول من منعه من اوصاله او فعل لدا ولها ولا ينسحب الى قول وقد
اختلفت الاحباب وغيرهم في المعاملة على من قسم العقود والايامات فالصريح في جعلها من الايقاع
وشعرا وحكايا حيث صرح بعدم اعتبارها الى التيقول وهو المطلق لغيره فيها حيث جعلها من التزام
عوض على حل ويؤيده عدم اعتبارها الى التيقول والاعتبار اذا لم يكن معينا لا يتصور للعقد قبول وعلى تقدير
قول بعض الاصحاب لا يجوز فيه اجماعا ونسب من جعلها من العقود وجعل التيقول المعنى كافي فيها كما لو كان
القول والقبض هو التيقول المعنى وهو ظاهر كلامهم لغيره فيها سابق حيث جعله عقد اجازة او الظاهر انه يجوز
في ذلك ان لو كان انه عقد احتيقيه فذكر في قسم العقود لاني قسم الايقاعات ومع ذلك فالظاهر الاخر
ممكن لانه ذكر في الايقاعات ما هو عقد فلعلا الكتابية لكن العذر له فيها انه استعملها مع المعنى والشرع
هذا الرأى جزاءا وتعادة ذكر الثلاثة في قول واحد على ذلك هو غيره وتظهر الفائدة في قول
العامل بغير قصد العوض ولا قصد التبرع بعد الاحباب فعلى الاول يستحق العوض لوجوده المتقضى له وهو
الصيغة مع العمل وعلى الثاني لا بد ان كان قد فعل لان العوض من القبول الفعلي ليس هو مجرد الفعل لا بد منه
من التزام الرضا والرضا فيه لاجله كانه عليه الوكالة واستغراب والدوس استحقاق العوض لوجوده
لربهم الصيغة بقصد العوض اذا كانت الصيغة تشمل هذه واذا كان محتملا للعوض من الاول بالاول اشبه
لان قصد العوض ممن لم يسمع الاحباب لا بعد قبوله اطلاقا او فائدة بقصد العوض فيه لاحتمال ان العمل
قصد التبرع ولا يقصد العوض والذي يناسب لكونه بالاحباب **المعاملات** في التبرع فاشترى العدة لا يستحق وان
سمع الصيغة كمن ما روي عن لاسين فعل لا يقصد التبرع ولا يقصد العوض والذي يناسب لاكتساب
بالاحباب احتياقه هذا لوجوده المتقضى له **المعاملات** ويصح على كل عمل مقصود على ان مقصود في نقله او عقلا

كالحياطة ودر الأوق والضالة وتحوذ ذلك واحترزه ما يجعل على فعل الجرد البحث كرف البشر حيث لا عرض
فيه والله هاب الى موضع حكمه بغير غاية مقصودة وتحوذ ذلك واد بالمال لبايعا بالمال لا يبيع ليشمل
المبيع والمشتوب والكره حيث مقصود الاول من اخراج العاجب منه فلا يبيع لغيره عليه
الا لا يبيع لاجلها ولو ايد بالمال المباح لم يخرج من بيعه لغيره لغيره في العوض المستفاد من العضا
وعلى التقديرين فيها مقصود وان كان الاول أولى **المعاملات** ويجوز ان يكون العمل مجهولا لانه عقد
كالضاربة لما كان العرض من مشروعية البعالة تفصيل الاعمال المجهولة غالبها كالتأجير والضالة وثق
نحوها لا يفرق غالباً اعتبرت فيها في العمل ليس من الحاجة كدست الى احوالها على عمل المصا

في قبضته الجبر

في قبضته الجبر

في قبضته الجبر
في قبضته الجبر
في قبضته الجبر

في قبضته الجبر
في قبضته الجبر
في قبضته الجبر

في قبضته الجبر
في قبضته الجبر
في قبضته الجبر

في قبضته الجبر
في قبضته الجبر
في قبضته الجبر

في قبضته الجبر
في قبضته الجبر
في قبضته الجبر

في قبضته الجبر
في قبضته الجبر
في قبضته الجبر

في قبضته الجبر

[illegible]

و ان قسوا اذ انتم بالجميع
و ان قسوا اذ انتم بالجميع

رسالة في الرد على من يزعم ان
الجماع واجب على كل زوج
عنه

عن علي ما يوجب العمل لأجل اثبات ما يوجب ما إذا ثبت ما يوجب العمل ولم يثبت ما يوجب ثبت امرأة الملك الاتفاق على وقوع العمل عوض دارة المنزل عوض الأثاث في عهد الملك أن القول قول الملك كما ذكرنا ثبت أن الأمر من امرأة الملك وما يوجب العمل لأن امرأة الملك كانت على مقتضى ما يوجب العمل بين الملك وبين المرأة لما ذكرنا في القول الأول وكان ما يوجب العمل من المرأة كذا في بعض استحقاق الزيادة وربما كان الملك متخلفاً في بعض من حوائجهم ضعف المطالب القول الأول وهذا هو الذي اختاره المحمد رحمه الله والجماعة في الزكاة والقهر الثالث يقدم قولك كيف جرت مجرى عند أقوال العرب من امرأة الملك ومضى العام والمثلث من بيتها وهي من الملك أم الأولان وقوعها في بيتها أو أم الثانيان وقوعها في بيتها ما يوجب العمل أن كان كذا في امرأة الملك فهو يوجب ثبوته في ذمة العام في إخراجها بقاؤه في العمل لا يتركه فقد ثبتت الصلة بين ما يوجب العمل على القول على الثانيين لك بقى الإشكال فيما من حيث توفرت ثبوت ذلك على عين الملك لأنه مع مساواة ما يعرف به الملك لأجرة المنزل وأما ما عليه لا يطع للمعين فإما لا يتركه أم إننا نقسم من غير عين والعين لأخت غيره فلا يارة فيها وأما مع نقصان ما يوجب عن امرأة الملك فقد ظهر بقاؤه في ذمة واستطاع الزايع عنه فما يوجب العمل فيجب عليه ذلك الواجب تقديم قول المالكة لأن الثابت بينه هو ما يوجب العمل لا العمل ولا الاتفاق وهو قول الشيخ في الدين يجوز ما يوجب العمل رحمه الله وجهه أنها مستفاد على وقوع العقد ونقصان العمل والعرضين فإذا أنزلنا أوصافاً وهو ما يوجب العمل بين الملك وبين المرأة نقول أنها على استئجارها من قبل أم الملك براءة ذمتها من الزايع ما يعرف به كما تقدم قوله المرحوم في الزايع من سأل الأمانة في بيت ما يوجب جواب ما يوجب عليه العمل رحمه الله وسببه دفعه إلى الخطأ من حيث أن الملك ما كان على ما يوجب العمل لأجل اثبات ما يوجب هو كذا ثبت دعواه وبإقراره في البيت المتفق عليه وقد ذكرنا الزايع وقوله في غيره وهذا أقوى وجوهه في التمسك في المورد من الجانبين أصحها ثبات لأن كل واحد منهما معزى وهو على فلا ترجع لأحد ما نصت كل واحد على ما يوجب العمل الآخر وأن العقد الذي تضمن ما يوجب العمل فلا خلاف في ذلك وهذا هو الذي اختاره الجماعة في الزايع وقد ظهر في ذلك العقد متفق عليه ولما لا اختلاف في زيادة العوض ونقصانه فكان لا اختلاف في قولنا في البيع وقوله الزايع في البيع والعقد الذي يوجب المال مستحق عن ثبوته فيها وأما الخلاف في الزايع في عدم قول منكره وقاعدة الخلف الأولى فيها على سنن بل يثبت كاستصحاب ما يوجب العمل من غير القول في الثانيين ثبت به هذا الذي لا يوجب الزايع من القولين الثاني والثالث والأخير وأخيراً في أنواع القول الأربعين ما لم يزلنا دعاء المالكة على إجرة الملك من الزايع في تزويج ما يوجب الإشكال في توفرت ثبوت ما يوجب المالكة تأييداً عن إجرة الملك وأما ما يوجب المالكة كما هو الثاني الأخذ في جرح العمل بأن نزل المالكة جميعاً وبياناً فقال المالكة لا بد من ما يوجب القول أن أحدهما هو الذي قطع به الله رحمه الله وقوله الشيخ واجبة مقدم قول المالكة أيضاً لأن القول قوله في أصله كذا في جرحه وقوله لأنه باطل ولأنه اختار في فعله فخرج المرفقة إلى الثاني القائل بالزوجين الزايع النزل لأن كلاً منهما منكر ما يوجب الآخر وليس هناك اشتقاق عن غيرهما فهاذا وكثير لا يخرج ما يوجبها منها بكثرة الأرواح في تأدية البنات وهذا هو الواقع وعلى الأول ما دخل المالكة ثبت إجرة الملك في الشيخ وأما الأمرين عن الله رحمه الله فلهما ما لم يزلنا دعاء المالكة عن الله والآخر تقريراً على ذلك ثبت إجرة الملك على ما عليه من اعتبارها أيضاً لا اختلاف في تحديد مع ساققتها في المورد على ما هي تأييداً لا أمرت أوجه ومعها مقتضى الدعوى المالكة خاصة بأن يكون المثلث الغائب الذي ثبت به إجرة المثلث هو الذي يوجب المالكة فيثبت الزايع عليه إجرة المرأة إذا كان معهما الزايع أجروهما إذا خولت الدعوى بين ما يوجب الزايع ونسبته إلى إجرة الملك وأما الثاني والأول فكذلك لا لعدم انتفاء ما على ما يوجبها بالزايع بخلاف الموانع في الجرح في إخراجها والسعي فلا يحصل في ذلك قولاً يوجب ذلك فلو كانت قالت قول المالكة تسك بالاصل هو اجبي على ما تقدمت منه أم إذا حصل به الآخر بل لا يعمل لا يستحق عليه وإن قد يوجب غير ما إذا دعاه المالكة فقد ذكرنا استناده الجرح وحصوله في غيره فله وإن لا يوجب الأصل لأن الأصل براءة ذمة المالكة استثناء ذلك فقدم قوله في فرض قساقط الألفين لا يوجب دليله في رتبته للملك التمسك في سببه وفي معنى حصوله في براءة قبل الجرح وحصوله بعده وقوله في حصوله فيها غير معيظاً لانتفاء العمل وجوب تسليمه وعلى ما تقدم نقلت من التمسك من أنه إذا حصل براءة

وَمَا يَنْبَغِي لَهَا وَلَكِنَّ يَنْبَغِي لَهَا

کتابخانه ملی ایران
تهران

[illegible]

التي على تركه هو اخرج القولين والمثلين وثبت من نفسه القول وعلى القول بالكرامة تجوز اشتراكه في كون
الخالق يثبت بغيره الميراث في حقهما لا يثبت في حق واحد الا في حق الاخرين لا في حق الاخرين
ولا يثبت على غيرهما قالوا والله لا يثبت في حق الاخرين لا في حق الاخرين لا في حق الاخرين
او اخرج عليه بغير ذلك وفيه من الناس من يثبت في حق الاخرين لا في حق الاخرين لا في حق الاخرين
منه لفظ ولا يثبت في حق الاخرين لا في حق الاخرين لا في حق الاخرين
المراد في قوله والله لا يثبت في حق الاخرين لا في حق الاخرين لا في حق الاخرين
واجابوا بالرواية والرواية في حق الاخرين لا في حق الاخرين لا في حق الاخرين
عليها انهم قالوا انهم الميراث في حق الاخرين لا في حق الاخرين لا في حق الاخرين
على الاستصحاب انهم الميراث في حق الاخرين لا في حق الاخرين لا في حق الاخرين
انما ارادوا انهم الميراث في حق الاخرين لا في حق الاخرين لا في حق الاخرين
ولو عدوا الميراث في حق الاخرين لا في حق الاخرين لا في حق الاخرين
عادة كصعود السماء وعقل كالي بيت التوسيع وشرا كترك القدره كالي بيت التوسيع
كذلك الخالف عاجز عنه في الحال كالي بيت التوسيع وشرا كترك القدره كالي بيت التوسيع
المقدرة بغير الله ولو انكسرت فكانت كالي بيت التوسيع وشرا كترك القدره كالي بيت التوسيع
بالتأخير مقرر كالي بيت التوسيع وشرا كترك القدره كالي بيت التوسيع
يا كونه لهما انهما الميراث في حق الاخرين لا في حق الاخرين لا في حق الاخرين
على رواية فيها صفة الخلق على شرب لبن الفروا كالي بيت التوسيع وشرا كترك القدره كالي بيت التوسيع
انما كان جانب العين فلو كان مما لا يثبت في حق الاخرين لا في حق الاخرين لا في حق الاخرين
والا يثبت في حق الاخرين لا في حق الاخرين لا في حق الاخرين
الام الاول باحواله الاول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر
بن عليه قال قلت لا يثبت في حق الاخرين لا في حق الاخرين لا في حق الاخرين
فقال لا يثبت في حق الاخرين لا في حق الاخرين لا في حق الاخرين
الصالح مع جماعة آخرين في صفة ما فيه ايضا غير الله بن الحكم وهو متفق على الامور في حقها
اختلف لا اكل طعاما اشتراه زيد لم يثبت بأكمله في حق زيد وفرد ولو اشترى كذا واشترى
منهما طعاما وخطاه قال الشيخ رحمه الله ان اكل زيادة عن النصف صحت وعوض ههنا مساوي الاولى
الرجل لا ياكل طعاما اشتراه زيد وفرد ولو اشترى كذا واشترى منهما طعاما وخطاه قال الشيخ رحمه الله ان اكل زيادة عن النصف صحت وعوض ههنا مساوي الاولى
لغيره ما اشتراه زيد وفرد ولو اشترى كذا واشترى منهما طعاما وخطاه قال الشيخ رحمه الله ان اكل زيادة عن النصف صحت وعوض ههنا مساوي الاولى
نصفه فقد اكل من طعامه اشتراه زيد والتاقي لا يثبت في حق زيد واشترى كذا واشترى منهما طعاما وخطاه قال الشيخ رحمه الله ان اكل زيادة عن النصف صحت وعوض ههنا مساوي الاولى
به انصحب في احواله في العرفية بغيره في حق الاخرين لا في حق الاخرين لا في حق الاخرين
ليس له في حق الاخرين لا في حق الاخرين لا في حق الاخرين
لو حلف لا يثبت في حق الاخرين لا في حق الاخرين لا في حق الاخرين
دار الزبيد وعرو وهذا اختيار المصنف والاكثر مع الشيخ في خلافه وفي المبسوط قوي القولين
صحا واجيب عن حجة الاول بانها لا يثبت في حق زيد كذا واحد ونصف ثم ان يكون مشترك
لنصفه وانما الواجب انهما نصف مشترك في جميعه لا في شراهما لنصفه وهذا فرق وانما نسبت
الطعام المشترك بالنوب والوارضه صحت للفرق بان بعضه القيس ليس بقيس بعضه
الدار ليس بدار والكلان زيد لم يثبت في حق زيد في حق الاخرين لا في حق الاخرين لا في حق الاخرين
المخلص منه ما ذكره ان المشترك ليس ولا بعضه مال زيد ولا بعضه مال زيد ولا بعضه مال زيد ولا بعضه مال زيد

علمه ان القسم

المشتركة في النوب
المشتركة في النوب
المشتركة في النوب

ومن ان الذي
اشتراه م

ان كان اشتراكا في حقهما ما يثبت بأكمله في حق زيد وفرد ولو اشترى كذا واشترى منهما طعاما وخطاه قال الشيخ رحمه الله ان اكل زيادة عن النصف صحت وعوض ههنا مساوي الاولى
زيد ما يثبت في حق زيد وفرد ولو اشترى كذا واشترى منهما طعاما وخطاه قال الشيخ رحمه الله ان اكل زيادة عن النصف صحت وعوض ههنا مساوي الاولى
بغيره ما اشتراه زيد وفرد ولو اشترى كذا واشترى منهما طعاما وخطاه قال الشيخ رحمه الله ان اكل زيادة عن النصف صحت وعوض ههنا مساوي الاولى
نصفه فقد اكل من طعامه اشتراه زيد والتاقي لا يثبت في حق زيد واشترى كذا واشترى منهما طعاما وخطاه قال الشيخ رحمه الله ان اكل زيادة عن النصف صحت وعوض ههنا مساوي الاولى
به انصحب في احواله في العرفية بغيره في حق الاخرين لا في حق الاخرين لا في حق الاخرين
ليس له في حق الاخرين لا في حق الاخرين لا في حق الاخرين
لو حلف لا يثبت في حق الاخرين لا في حق الاخرين لا في حق الاخرين
دار الزبيد وعرو وهذا اختيار المصنف والاكثر مع الشيخ في خلافه وفي المبسوط قوي القولين
صحا واجيب عن حجة الاول بانها لا يثبت في حق زيد كذا واحد ونصف ثم ان يكون مشترك
لنصفه وانما الواجب انهما نصف مشترك في جميعه لا في شراهما لنصفه وهذا فرق وانما نسبت
الطعام المشترك بالنوب والوارضه صحت للفرق بان بعضه القيس ليس بقيس بعضه
الدار ليس بدار والكلان زيد لم يثبت في حق زيد في حق الاخرين لا في حق الاخرين لا في حق الاخرين
المخلص منه ما ذكره ان المشترك ليس ولا بعضه مال زيد ولا بعضه مال زيد ولا بعضه مال زيد ولا بعضه مال زيد

للمخرج

لا يثبت في حق زيد
لا يثبت في حق زيد
لا يثبت في حق زيد

تأخره بغيره

من ان الذي
اشتراه م

Handwritten notes in the right margin:

1870
1871
1872
1873
1874
1875
1876
1877
1878
1879
1880
1881
1882
1883
1884
1885
1886
1887
1888
1889
1890
1891
1892
1893
1894
1895
1896
1897
1898
1899
1900

منه

والتقدير

پیشکش پر

18-24

1

اول الامر لزوم
الشفقة

22

24

عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الوهاب بن عبد
الرحمن بن عبد الله بن عبد الوهاب بن عبد
الرحمن بن عبد الله بن عبد الوهاب بن عبد
الرحمن بن عبد الله بن عبد الوهاب بن عبد

المخطوطات
ورسالة الخطيب

الذي هو من جملة ما كتبه في هذا الموضع
في الجليل في سنة ١٨٤٠ م
في السنة ١٢٦٠ هـ

مجلس

[illegible][illegible]

1

ذلك كله في الخبر الصحيح والاشهاد على هذا المثل المذكور في قولنا ما من احد ان يتصور تلك الاخبار الصحيحة الكثيرة هذا
الاشهاد في قوله تعالى فمن آمن بالله وحده لم يكن له نصيب من نعم الله تعالى الا ما يشاء الله ولا ان يهدي الله
الشقاء فلا يقدر على ان يضره شيء ولا يصرفه عن ذلك ولا يهدي الله الضلالة ولا يصرفه عن ذلك ولا يهدي الله الضلالة ولا يصرفه عن ذلك
حاشا نتاج مما اشتهت به قلوبهم من الاخبار ولو لم يكن في جميع تلك الاخبار الماسة على الكراهة لكان هذا انما هو طبع
العلم والمال على تلك الاخبار من القارئ الدافع على التبع فيها يدركوا فيه الحسوس من جوده ما قاله السلي على
وان ان يصفوا به سائر ما قاله سائرهم من جهة اليهود والنصارى وانما اكلها الاخر فاحتمل ان يكون له نصيب من ذلك

الوجه

ان ليس واكثر المتأخرين للاصل وهو مشهور المانع فان خبره ما في الصحيح بخلافه في النظر في صحة زيد
الشمام السابقة والسن عظمه والظفر في معناه خصوصا وقد علم على الخبر في حديثه بان السن عظمه قد علم على
عدم جوازها بالظفر مطلقا فبما رخص الخبر ان تقدم الصواب او يحل في الكراهة وما في خبره من
المفضلين والمفضلين من حيث ان المفضلين كغيرها من الآلات في خلاف المفضلين فان الظفر بما في خبره من
سائر الخبر وهو اشته بالاكل والتقطيع فالمقتضى الذكاة وهو الذبح وحل الخبر في المفضلين كما في التبعيد
في التبع استغنى عن التبع في الذكاة بالسن والظفر مطلقا للحدث المتقدم ووجهها ما في الخبر من الملية
من الجرح من الخبر كغيره من مائة الف التبعيل لذلك **ف** قالوا لم يقطع الاضواء الارضية المعلقة على
الاختلاف في اعتبار قطع الظفر في الذبح وعليه انصار من الجسد وذلك عليه صحة زيد الشمام المعلقة
ولان يحصل التبع في لا يلقى الجسد هذه والمشهور من الاخبار اعتبار قطع الاضواء الارضية المعلقة وهو
يجوز القسور ولو خروجا الى المرى وهو جري الطام والنزاع في خبره على وكسره وسد والوجان وهذا
عمران في صفة الخبر في المفضلين كما ذكره المصنف وذكروا معهما ايضا يحيطان بالمرى وقفا المفضلين
والمرى معها الاذواج والمصر بعد الله ففسر هذا القول الى التبع في المفضلين ولعل صلح بول عليه
يستدل له بحسنة بعد التبع من الجراح قالوا من علم من المرو والفضة والوردية به ان
يحدث سكتا قالوا ان في الاذواج فلا بأس بذلك ولعل المصنف لا يعم تصحيح الرواية بالاذواج الارضية
ايضا فلا شبهة في اعمق في الاذواج الارضية على الذبح ولكن ذلك لا ينافي لا قضاء ما دونها فادلتها الى ارضه
الصحيح الا اننا قطع المفضلين لم يكن منافية الى التبع في المفضلين وليس يحتمل وايضا فان في الاذواج لا ينفى قطعها

الخبر

اي عداه ما قال سالت من جهة المرحي والظفر في الكراهة واستحقاق يكون في روى جرح
الحسن عن ابي جعفر قال سالت في ذبح الناصب لان جرحه بغيره انما هو اذواج الروبان واوضح سند روايتها
لرواية الكافي واوضح لطيف لان الاضواء المعلقة على المرى في الذبح على المرى في الذبح
الاصح والاشهاد على هذا المثل المذكور في قولنا ما من احد ان يتصور تلك الاخبار الصحيحة الكثيرة هذا

قولنا ناكل

المرسل في قولنا المشهور لان النبي اشبه في قوله تعالى في حديث ابن عباس على ارضي الاذواج اي
والخبر في قوله تعالى في حديث ابن عباس على ارضي الاذواج اي
المطلوع وحاشا وفي الاذواج يخرج منها الذم لان لا يشبهها الا الله لانها لا يملكها الا الله
بعض العامة وفي الخلف قالوا بعد من الخبرين هذا ما روي في هذا الباب ولا لا في قوله تعالى في حديث ابن عباس
والاذواج ما روي في ذلك قطع الخبر في الاذواج والاذواج ما روي في ذلك قطع الخبر في الاذواج والاذواج ما روي في ذلك قطع الخبر في الاذواج

المرسل في قوله تعالى في حديث ابن عباس على ارضي الاذواج اي
والخبر في قوله تعالى في حديث ابن عباس على ارضي الاذواج اي
المطلوع وحاشا وفي الاذواج يخرج منها الذم لان لا يشبهها الا الله لانها لا يملكها الا الله
بعض العامة وفي الخلف قالوا بعد من الخبرين هذا ما روي في هذا الباب ولا لا في قوله تعالى في حديث ابن عباس
والاذواج ما روي في ذلك قطع الخبر في الاذواج والاذواج ما روي في ذلك قطع الخبر في الاذواج

المرسل في قوله تعالى في حديث ابن عباس على ارضي الاذواج اي
والخبر في قوله تعالى في حديث ابن عباس على ارضي الاذواج اي
المطلوع وحاشا وفي الاذواج يخرج منها الذم لان لا يشبهها الا الله لانها لا يملكها الا الله
بعض العامة وفي الخلف قالوا بعد من الخبرين هذا ما روي في هذا الباب ولا لا في قوله تعالى في حديث ابن عباس
والاذواج ما روي في ذلك قطع الخبر في الاذواج والاذواج ما روي في ذلك قطع الخبر في الاذواج

المرسل في قوله تعالى في حديث ابن عباس على ارضي الاذواج اي
والخبر في قوله تعالى في حديث ابن عباس على ارضي الاذواج اي
المطلوع وحاشا وفي الاذواج يخرج منها الذم لان لا يشبهها الا الله لانها لا يملكها الا الله
بعض العامة وفي الخلف قالوا بعد من الخبرين هذا ما روي في هذا الباب ولا لا في قوله تعالى في حديث ابن عباس
والاذواج ما روي في ذلك قطع الخبر في الاذواج والاذواج ما روي في ذلك قطع الخبر في الاذواج

المرسل في قوله تعالى في حديث ابن عباس على ارضي الاذواج اي
والخبر في قوله تعالى في حديث ابن عباس على ارضي الاذواج اي
المطلوع وحاشا وفي الاذواج يخرج منها الذم لان لا يشبهها الا الله لانها لا يملكها الا الله
بعض العامة وفي الخلف قالوا بعد من الخبرين هذا ما روي في هذا الباب ولا لا في قوله تعالى في حديث ابن عباس
والاذواج ما روي في ذلك قطع الخبر في الاذواج والاذواج ما روي في ذلك قطع الخبر في الاذواج

الخبر

الخبر

استقر

و بخلاف

[illegible]

٩٩

100

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

الحامد

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

Handwritten notes in Arabic script, likely a continuation of the text or a separate entry, written diagonally across the bottom right corner of the page.

الرحمة من الله تعالى
على عباده المؤمنين

مجلس

مكتبة ابن خلدون
الطبعة الأولى ١٩٥٥
الطبعة الثانية ١٩٥٥

11

نوحه عشر

او بیت اعمام

76

[illegible][illegible]

49

التحقيق

18

الحياة

فَالْأَوَّلُ الْإِسْلَامُ

36

والغصب هو الاستيلاء باليد على الغير بغير حق فاعلم ان هذا تعريفه ليس بمشروطا
وهو ثبت من معناه الغنى والحراد والاستقلال الاستيلاء بغير مشاركة وأصله الفعل لان باب
الاستيلاء بغير حق هو غصبه او هذا ما ذكره في غنى المالك عنه ولم يتناول عليه
فانه لا يفتن كما سألنا ذلك وقد يفتن الدابة للمركوب لما كان معه قوته على دفعه وخرج المالك من البيت
على ما ليس له في الحرف لا يتحقق فيه الغصب لان الغنى والمصلحة المحرمة عنها في كل حال ثم استوفى
عليها فانه يكون غاصبا للمنفعة ويخرج منه منفعة البيع فانها اذن دخلت في المنفعة لكن لا يدخل في المالك
الذي يتغير المالك العين والمنفعة والاصل هنا منفعة خاصة وهي منفعة المالك لا مطلق المنفعة كما ان المالك
بالعين عن خاصته ووجه من المالك لا مطلق العين واصناف المالك الى الغير يخرج به مال الغصب فانه
لو انتدب على ماله عندنا كالمركوب المشرك في يد المرفق فليس بغاصب بل القيد بالعدول
يخرج به اشارة المرفق والولي والوكيل والمستاجر وسببهم اذ يبيع على مال المرفق والمالك والوكيل على المالك
هكذا ويقتضى فله بالوكيل مع المالك ما يقدر اولى غير اذنه وان قدر المالك على دفعه فلم يفعل فانه
غير مستقل بآثاره المالك له في اليد بل كان المستقل لها والثاني هو المالك وما قيل من
ان الساكن على هذا القيد من مستقل بالصفه ضعيف لا يستدبره وانما هو مشترك في ملكه على هذا
بالاشتراك اثنان في غصب مال حيث يخرج كل واحد عن الاستقلال به منفردا فانه لا استقلال لكل
واحد المالك وانما هو مشترك فيهما مع كل واحد منهما حكمه عليه بكونه غاصبا ومن يتخذه المالك في يده
من ثأره وما لو اذن غير المالك لغيره في سكن داره والساكن جاهل بالخلاف فليس له في ذلك منفعة ولا اذن
وان كان متعديا لا اذنه الا انه غير مستقل بآثاره المالك مع ان الغاصب شرعا والغنى والرجوع اليه الا
ان يجعل هذا الاذن استقلالاً لآثاره المالك حيث لا يملكه له عنها وهو غير مستقل بها والاستقلال بآثاره
المدعى حصره او يفتن في ذلك سبب كل من حجة ادفع حائطه عند الشئ كما سألنا فيمكن الاستيلاء
من هذا بان المالك لا يراه ومن ثم اقتصر على حصر حكامته عن الشئ وقد يفتن من منفعة البيع على بعض
الوجوه كما حدث الرضا في حصره او رجع الشاهدان بالطلاق عنه الا ان مثل هذا يمكن آخر اوجه
عن الغصب والغنى والتمتع وينقض القيد بالغير المالك بالاستيلاء على ماله للمركوب وقد سألنا
فانه يفتن من منفعة المثل والتمتع ويكون ردها نحو المرفق لا يبيع مال وان نزل منزله والى الاستقلال
بالتمتع بالغير على المالك ومنه والى الوفا والمصدق والتجدي فانه في جميع ذلك غاصب ان لم يستوفى على
ماله وما لو غصب لنفسه العام فانه ليس ملكا لغيره الخاص على التمسك بالاستقلال له الا ان يرد
من الغير ما مثل الله وهو يفتن ايضا بما سألنا في من القيد والى يفتن فيها المالك بالمستدبر
ودون ان استقل بها عليه كما لو فقه القيد الطائر او صل قيد الدابة فتدرك في الصورة المثلثة والتمتع
وقيد عدلان من ترتب بها على يد الغاصب جاهلا فقد سألنا غاصبا والرجوع عليه وان كان جارا للرجوع
على من غرقه ومن سكن داره في غيبه فليس قوب خطا فانه ليس لان يجعل الغنى المذكور في الغصب
انهم يحال الغصب وذكره فيه وجه الاستيلاء او يرد ما تقدم من حصر الغصب المرفق والاجزاء
مع عدم حوث الغصب في هذه المواضع وان اوجبت الغنى واعلم انه لا استقلال له في اقسامه وانما هي حقت
عبارات القيد في تعريف الغصب ما عرف في المصنف اصطلاح الاثر وحلنا في حصر الغصب بغيره فانه
الاستيلاء على ما للغير بغير حق وهو من الاول وسألنا من كثير مما يرد عليه وقد سألنا في الاول
الاخر الموصوف للغنى مع عدم العدول فان من المرفق المرفق في المثلث المستوفى على المالك في حصره
او غلبه غير جاد وان كان ذلك في غير حصره ولا في حصره ولا في حصره ولا في حصره ولا في حصره ولا في حصره
ان التثبت في هذه المواضع حكما لا حقيقة التي لا يفتن في حصره ولا في حصره ولا في حصره ولا في حصره ولا في حصره

مثل

وقيل العدول

والقيد

حكم الغصب

وغيره

حق الغصب ليس بالوكان الا حصره هذا العبارة فانه وجب الاستيلاء على حق الغصب بغير حق بالاستيلاء او اشارك
المالك في الاستيلاء بالوكان لم يكتسب استقلاله وكذا لما شارك غيره في الغصب من غير ان يكون له حصة مستقلة
يشمل المالك من منصفه وغيره مما ذكره الاصله وغيره مما ذكره في حق الغنى والغنى المسمى في حق الغنى
والاخر في الاستيلاء على الغصب على ما مثل في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى
والمالك ما لم يفتن هذا المنع على حكم الغصب هو الاستيلاء بآثاره المالك فاذن اذن على الغير من
ان استوفى على المالك بعد غاصبا وان كانا ثأره ما لم يفتن من اسلكه دابة المرفق فاقول ان
منع من الغصب على ما سألنا في حق الغصب فلهذا عدم الغنى فيها هو المسمى وهو مع عدم كون
سببا في الغنى بل الغنى هو ما لو كان سببا في الغنى فانه مع ذلك فالتصان الغنى المسمى وهو الغنى
جائز من المالك من منصفه ما لم يفتن من منصفه فلهذا عدم الغنى في المسمى المسمى في حق الغنى
الغنى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى
انه في بعض المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى
سواء في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى
مطلقا حيث يفتن في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى
والغنى على المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى
منع عدم الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى
والغنى من غير الغنى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى
في هذا يفتن من منصفه فلا وجه لخرجه التصرّف بغير الغنى من الدين على هذا القيد ومن رجع
غنى الغنى والغنى الغاصب كما يتحقق غنى الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى
لان الغنى في الاستيلاء بآثاره المالك والاستيلاء في حق الغنى المسمى في حق الغنى
في المسمى وغيره مما يفتن في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى
بين ان يفتن المالك في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى
دان لم يفتن اصلا لان الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى
بذلك كان في معناه اسكنه بنفسه وما ذكره المصنف من حق الغنى المسمى في حق الغنى
او في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى
حصوله بها على بعض الوجوه بان كان المالك في المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى
فيه الاستقلال كما في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى
والاخر في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى
ان يفتن في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى
خلف الغصب كالمقيد في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى
مع ما لا يفتن في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى
سكن المرفق ما لم يفتن في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى
وبعد الاثر في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى
في المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى
قولا لا يفتن في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى
انهم ما سألنا في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى
بذلك كان في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى
حاضر في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى المسمى في حق الغنى

بآثاره المسمى
وبعضه

تقارن

على وجهي من التامة لا غير زيادة القيمة لا يتقصاها بعد يوم التملك الواسع القيمة في حكمها استمرت نعم
 ولو قلنا ان الواجب القيمة مثله كما ذهب اليه ابن الحنفية غير ان دفع المثل والقرض في باب القرض انجبه
 وجوز ان ادعى القيمة المحين دفعها كما في المثل والمصر صلاصة تردد في ذلك كما ذكرناه من الشك في كون الواجب
 في القيمة المثل والقيمة والظاهر اعتبار القيمة فلا يتغير بمثلها **والذهب** الفضة ضمان بمثلها في قوله
 متفق على كون الذهب الفضة مثليين هو المشهور بين الاصحاب بناء على ان الحزاة ما لا يحتج في القيمة
 اما مطلقا مع تفاوت ضمانه ويكره جرائه على ما في الترهات لانه مؤذن ولبيع السلم فيكون مع بعضه يرضي
 في الحلة ولا فرق فيه بين المصروف وغيره اذا لم يكن فيه ضمانا وكان مستحقه فلا الشك انهما في بيان واحدة
 نظر لما اشترى اليه ما يباع من اختلاف المصروف منه والصفات الموصلة لاختلاف القيمة فلا يجر عليه
 تعريض المثل بانه ما شاد **فقد** احرازه لانه اختار في هذا التعريف من غير ان يعبر بها في الصفات
 ولا يفرق بينه وبين ما لا يد من مبيعات ذلك في التعريف واللام يرضي فيه شي من المشتات لاختلاف
 صفات صفاتها الموصلة لاختلاف قيمتها من المصروف والادهان وغيرها اذا تقرر ذلك فحق الاظهر من كونها
 مثليين فقتضها غاصب ضمانا او ادعى ان لم يكن فيها صنعة فان قدر المثل او قدر الشئ او قدر القيمة
 انهما قيمتين اعترفت قيمتهما بمثل المثل فان كان نقد المثل بمثل المثل في الجنس ضمنه المثل المقتضى
 المانع وان كان من جنس المصروف واقفوا الضمان والقيمة اخذت نقد المثل ايضا وان اختلفا في الجنس
 اكثر من قيمتها او بالعكس قال الشيخ في طه قضاها ولكن لا يمكنه اخذ ذلك من غالب نقد المثل لانها
 فمقوم بغير جنسه واخذ بغيره ليشتمل من الرابح اخذ كالحققة وذهب ابن ادریس من ثبوت الرابح
 لان مختص بالبيع فلا يضر اختلافهما في الوثائق وكذا لو اصاب فرد مع ارض المصروف والمحل له ووافق
 على ثبوت الرابح اذ ان خالفه في الاصل لكنه فرض المسئلة فيما لو يقدر المثل وشارا الى الرد على ابن ادریس
 بقوله ولا يظن ان الرابح مختص بالبيع بل هو ثابت في كل معاوضة لهم قوله نعم وصرح ابو ادم من خصه
 بالبيع نظر الى ان الادب مسوقة في البيع حيث قال داخل القابل للبيع وحرم الرابح اما اختاره المصروف
 اقرت نظر الى العموم والاطلاق وفي الحق اختاره مذهب ابن ادریس من اختصاصه بالبيع ولو كان
 في المصروف منعتها فيه عالما كان على الغاصب مثل الاصل وفيه الصنعة في كونه المصروف
 كالنقد من كونه المصروف على صنعة لها قيمة كالخيل ليرتفع عن المثلية بها عند المصروف واما المصروف
 في القيمة بغير الصنعة ويكون الصنعة ما لا يراى عن المثل فيجن الاصل بمثله والصنعة بغيرها لا يراى
 فيمنع ان حلتا باختصاص الرابح بالبيع فالمحل بغيرها بالمثل وفيه الصنعة على الملاقاة وان عمنها قبل
 كان المحل كذلك لتغير المصروف فان الصنعة امر اخر غير الاصل ولهذا نحن لو ازلت مع بقا الاصل بغير الاخذ
 عليها ولشك بان لم يخرج بالصنعة عن اصله وانما اشتمل على وصية تزايد وقد صرحوا في باب الرابح ان
 لا فرق بين المصروف وغيره في المنع من المعاوضة عليه بزيادة وهذا اقوى فقتضها بالقيمة اخرجنا
 منع من رقائه مثليا بعد الصنعة لان اجزائه ليست متفقة القيمة اذ لو انفصلت فقتضت قيمتها بمثلها
 كما لا يخفى وفي المسئلة وجه ثالث بخلاف المصروف عتله مصنوعا ان امكن المالك وهو يرضى بغيره
 تقرر للتدبر في هذه المسئلة فقال في موضع منها اذا انكر خطيا وانه عشره وفتح عشره من الاصل
 بمثله وفيه الصنعة وكذا في غير النقد بين ديوتا كان او غير ديوتا وقال في موضع آخر انها ولو كان فيه
 صناعتها لم يرد اليه والنجاس والارصاص من الاواني والآلات ونحوها ولعل من الذهب والفضة والمنسج
 من الحرير والكتان والقطن والصورة الشعر المعزول من ذلك فالاقرب ان يرضى بالقيمة وهذا كذا اذا
 كانت الصنعة محذورة من الملامه كالاداء في حيث منع من اتخاذها من النقد من مطلقا كالات الملامه
 والصليح الصنعة فانه يرضى بمثله ولا ينعى فيه الصنعة لانه لا ينعى لها شرها **والنقد** المصروف تارة
 جنى عليها الغاصب لغيره ان لا يرضى ضمان نقص الجوان المصروف بالقيمة في الغاصب سواء كان من قبله

في

ومن قبله غيره لان الحلة مصنوعة عليه فكذا الغاصب ما اوجع بها العين ومن مال المالك فيعين رده بغيره
 الشك ان جتاين من العين الموجودات والصفات والاعراض المقتضوه فانه حق الغاصب ان يرد ما ذهب
 القيمة وهو ما الارض وهذا انما يتفاوت بقاوتها للملاذمة وتقبله ويطاوعه من القايح وعليه
 على خلاف ما لا يك واحد في احد الروايتين عنه انه قطع رتب بعمدة القاضي تمام القيمة لانه لا يفسد
 له بعد ذلك لانا نظرية الضمان الى النفس المقتضية ان العرض المملوك لا لا يرضى ان يوطى جارية الاب
 بالقيمة من المثل كما في بطلانها **بما** الاجنبي بالقيمة وان يفتن بوطى جارية الاب بغيره عليه **والنقد**
 ولا يقد بغيره قيمة شئ من اعضاء الدابة الى قوله اشبه المحل بالمحل لانه في مالته فيمن يتلفه
 تيمنه ويتلف شي من اثاره فقتضه بسببه ولذلك يرضى من الجوان ونوع لا شئ الا في المالمية
 بغيره بغيره لا يرضى كسائر الاموال وهو من هذا الكسب والقيمة في قوله وقاله الحارثي في المبدع
 من اثاره فيها القيمة في احوالها وحقه عليه بالاطلاق والقيمة في اليد من اثاره في
 الاشياء جميع القيمة وفي الواحد نصف ودية ابن ادریس بانا لو اية لم يتركها الا في الانسان وحمل
 اليها من عليها قياسا وكلام ابن ادریس جيد من حيث هذا العموم فاعلم ردة الجوان مطلقا نعم بوي
 الخلق باسناد المعاصم من عن الباقي عليه السلام قال ترفعا على راية من قبله ربح ثمنها ولا يصح
 حوسب الارض مطلقا نصف ما اوجب التقدير او عدسه لان هذه الرقابة لا يقوى لا يرضى بها
 وما اذعاه لم ينفذ منه على راية وقالة المحل يحمل الرقابة والاجماع الذي اذعاه البيع
 على غير الرقابص فاجل العيني بغيره نصف الحد من الارش وهذا الحمل حسن لو صححت
 الرواية ومع ذلك فقد اختلفوا في اثاره الشئ **والنقد** ولو غصب عبدا او امرا وقتله او قتله قائد
 ضمن قيمته او قوله ولو غدا ورث قيمته الحواكل العبد غاصب بغير قيمته مالم يجره ردية الحش
 فيرد اليها وحاصله انه يضمن اقل من قيمته ودية الحر وهو موضع يقين وفاق ولما الغاصب
 فان مات عبده ضمن قيمته مطلقا لانه ما لم يضمن وقد قوته على ما لا ولا انما يضمنه قيمة كغيره من الاموال
 ولا يحارص هذا الحد الذي اذن قتله الغاصب ونوعه والاطلاق وغاوت رتبته ودية الحر في ضمانه لا تزايد
 فلو ان احد هذا العبد ذهب اليه الشئ في طه والحلاف تسوية بين الغاصب وغيره ولاصاله
 البراءة والدية ولان لا يملك فيه الاستباحة للمالية وذهب المصنف رحمه الله وابن ادریس واكثر
 المتأخرين الى انه يضمن جميع قيمته مطلقا لانه ما لم يضمنه بغيره كما مر وانما اقتصروا في غير الغاصب
 على الدية على ما لا يوافق في تعيين ما عدا على النقص وهذا الحق وعليه الفتوى فلو قتله عبدا وزاد
 قيمته ردية الحر من القاتلة في الغاصب الزيادة لان ما لته مصنوعة عليه قال في المحل
 والظاهر ان الشئ يرد له الجوان المقتضية الزيادة عن جنة الخلق في وقت الغاصب لانه لا يشار على
 احقره من راد الزيادة لانه لا يرد الغاصب عبدا فقتله ازيد فانه يرضى بالتد على الغاصب رجع
 بالكثر الا ان يرضى من ارض الجوان وان دمج على القاطع رجع بالارش وهو نصف القيمة والحد
 في مال الغاصب لا يخصص ذلك بالما في الملامه الى الغاصب لما فيه من الملامه الاصل فان اهد
 مال وعلى هذا يرضى للملأ **والنقد** ولو غصب الغاصب عليه عاود النفس المحولة من اثرة
 المولى وجه ما اخذت الشئ من عتقه بتكيد الغاصب عموم ما دل على عتق المملوك في انقضى
 انشائه في التملك المولى وغيره فيقول ردية التذليل عن جعفر بن محبوب عن
 ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام قال عتق مملوك رهو ولا يرضى ما ورد بتكيد المولى
 فيكون ردية لو جسد على جعفر فاذ في ابي الواسع من كل مملوك انه لا سبيل لعبد سائبة لعدم

[illegible]

114

الامتنان الى الله

302

[illegible]

احمدی

في كتابها

مکمل

حفظی

سید الشہداء

والعبيد م

شعبه

[illegible]

عليه

كتاب السمعاني

ملکی

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه

21

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script and some marginalia.

[illegible]

سید محمد علی میرزا
بنیاد الحکومت
تاسیس او

میں نے

الحال

[illegible]

مجلس ۱۰۰

يعطى

مقام

三

[illegible][illegible]

جاءك
صفر

[illegible][illegible]

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطاهرين

[illegible]

أما مطلقا وجوز جنيب الأنا
مطلقا وجوز جنيب الأنا
النص قوله هو أو جنيب الأنا
أما مطلقا

185

ماخوذ من

[illegible]

تاریخ ۱۳۰۰ هجری قمری
کتابخانه عمومی مسجد جامع اصفهان

شاکر

بالحال

[illegible]

العلق
واعاء

و اما

والله اعلم

فيكون له الحق بطلب العلم
 مع اختياره في دفع العلم مع
 ما كان المصلحة في ذلك
 ما فيه من الخير
 الى الابد

[illegible]

فبما انهم خضعوا لهم

ملفوظ

ابو القاسم
عبد الله بن الحسن

[illegible]

في المرتبة الاولى من جنس
في اسم الاعيان والاعمال

۱۰۰

६३

سما (ص) الماد
لدا (ل) الماد
دهو (ط) الماد

الطعن

21

الاصح
منه كان
ذی اختار
الاف لاد
كالعلائمة
والالمدة
واو
وان
ان
الاحد على
اسلام

مجلس ۱۱
در ۱۱

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

كتاب
تكملة

وَقَدْ تَحَصَّلَ
وَقَدْ تَحَصَّلَ
وَقَدْ تَحَصَّلَ
وَقَدْ تَحَصَّلَ

فان من الله
والآخر عليه
والعكس

تفويض
اتفاقا
فلما اومض

والله اعلم بالصواب

والرحمة

قال اذا لم تكن غرو

140

124

[illegible]

مجموعه

[illegible]

کتاب الفیہ

اولی

و السلام على من اتبع الهدى

[illegible]

وذكرنا اننا لم نجد في هذا الكتاب من الاصول التي هي في الاصول

لا

27

卷之四

19

62

25

211

5

54

13

1

2

6

11

1

والتحقيق في
المنهج والادب
والفقه

والملاحظ ان النص في

كان الف منهم

[illegible]

الأصل الثاني

الاحمد

الاربعون فمستوفى
القبلى من البقا

75

[illegible]

[illegible]

مع القسم

تغیر

وَأَمَّا هُوَ فَهُوَ

قصص

[illegible]

تبرکات

卷之五

25

4.0

151

بنی اراک و مولود

[Faint handwritten notes in Arabic script at the bottom of the page.]

[illegible]

منہ

1

اردی

4.9

[illegible]

الضمير

卷之四

[illegible]

الدعاء القوي

تأليف
م. ط. ط. ط.

[illegible]

مستطاب

منها

والتقريب

احياء الاساطير

٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦
 ٥٢٧
 ٥٢٨
 ٥٢٩
 ٥٣٠
 ٥٣١
 ٥٣٢
 ٥٣٣
 ٥٣٤
 ٥٣٥
 ٥٣٦
 ٥٣٧
 ٥٣٨
 ٥٣٩
 ٥٤٠
 ٥٤١
 ٥٤٢
 ٥٤٣
 ٥٤٤
 ٥٤٥
 ٥٤٦
 ٥٤٧
 ٥٤٨
 ٥٤٩
 ٥٥٠
 ٥٥١
 ٥٥٢
 ٥٥٣
 ٥٥٤
 ٥٥٥
 ٥٥٦
 ٥٥٧
 ٥٥٨
 ٥٥٩
 ٥٦٠
 ٥٦١
 ٥٦٢
 ٥٦٣
 ٥٦٤
 ٥٦٥
 ٥٦٦
 ٥٦٧
 ٥٦٨
 ٥٦٩
 ٥٧٠
 ٥٧١
 ٥٧٢
 ٥٧٣
 ٥٧٤
 ٥٧٥
 ٥٧٦
 ٥٧٧
 ٥٧٨
 ٥٧٩
 ٥٨٠
 ٥٨١
 ٥٨٢
 ٥٨٣
 ٥٨٤
 ٥٨٥
 ٥٨٦
 ٥٨٧
 ٥٨٨
 ٥٨٩
 ٥٩٠
 ٥٩١
 ٥٩٢
 ٥٩٣
 ٥٩٤

[illegible]

التحقيق

البرهان

بیتہ دیں المدد شد کذا

تحریر

[illegible]

ذکر

والله اعلم

ذات

و القصة

له تأويل بل هو قول لعلنا استأمننا بالآلة سببا وادعاء في الشهادة في البركة انما يعين احد الحقين دون
 صاحبه ما يبرر ترجيحهم على الآخر في الحكم عنه وقيل روي ان الامير الموريس بن عازله به صفت فكتب عليه رايها
 فقدم اليه في قصره فمعه يدكها لاسلوا من يدك عاقل امرا فحكم انت قال بن مالك قوله ان رسول الله صا
 حرا بن صفات الحكم والبرص فمعه وكذا البركة لان بعض صياغة الحكم سلطان **البر** البركة حرام على الحكم
 والبركة لكانت تحصل بها الى الحكم بالبركة والبركة انما هي حق لا يراى ويجب على المرتضى عادة البركة
 الى صاحبه وانما وقعت قبل وصولها اليه ضمنها له انتق المسلوب على ختم البركة على القاض في الاعمال فمما
 ليس به متبادر لعمد البركة في المرتضى والحكم وعرفا عمدا له عاقل البركة في الحكم هو انكرها رايها الهدي
 فالاول ان يستقيا بها الى البركة لاسلوا من يدك عاقل امرا فحكم انت قال بن مالك قوله ان رسول الله صا
 حرا بن صفات الحكم والبرص فمعه وكذا البركة لان بعض صياغة الحكم سلطان **البر** البركة حرام على الحكم
 والبركة لكانت تحصل بها الى الحكم بالبركة والبركة انما هي حق لا يراى ويجب على المرتضى عادة البركة
 الى صاحبه وانما وقعت قبل وصولها اليه ضمنها له انتق المسلوب على ختم البركة على القاض في الاعمال فمما
 ليس به متبادر لعمد البركة في المرتضى والحكم وعرفا عمدا له عاقل البركة في الحكم هو انكرها رايها الهدي
 فالاول ان يستقيا بها الى البركة لاسلوا من يدك عاقل امرا فحكم انت قال بن مالك قوله ان رسول الله صا
 حرا بن صفات الحكم والبرص فمعه وكذا البركة لان بعض صياغة الحكم سلطان **البر** البركة حرام على الحكم
 والبركة لكانت تحصل بها الى الحكم بالبركة والبركة انما هي حق لا يراى ويجب على المرتضى عادة البركة
 الى صاحبه وانما وقعت قبل وصولها اليه ضمنها له انتق المسلوب على ختم البركة على القاض في الاعمال فمما
 ليس به متبادر لعمد البركة في المرتضى والحكم وعرفا عمدا له عاقل البركة في الحكم هو انكرها رايها الهدي
 فالاول ان يستقيا بها الى البركة لاسلوا من يدك عاقل امرا فحكم انت قال بن مالك قوله ان رسول الله صا

الحضرة

13

مال حاكمه

تقریباً ۱۰۰۰

ایکون

[illegible]

10

مفتی

اوصاف

هو عاصم

القول الرابع في قوله العلم
اسمها ترغيبها
الصالح

سورة الاحقاف

الْأَقْلَامُ وَالْأَقْلَامُ

المسلمات ما قبل
تور

المسألة

الاضحية

[illegible]

215

سید احمد علی

فريق

卷之四

قوله الله

[illegible]

٤٤٤

ذكره هو متفق كلام الغزير الذي يحس عليه الدعوى وفي بابها لا فرق بعد من قول ابي العبد ان نفسه مطلقا
 يقع بالمال بعد العقر رغم عدم قبول اقل الولى عليه مطلقا وان قالوا على ما يلحقه من المال ويعلق برتبته
 وفي الاشهاد المطلق كون الغزير مولا له كالمهر من الله والاشهادان الغزير مولا واحد من العبد والى
 لم ينفذ قوله محلا مطلقا وثبت بعد العتق مطلقا فثبت بالمال ويستوي فيمنه الجارية وان اذكر خلف
 اثبتت عنه الدعوى مطلقا وان ردّها وان ينكح اثنى بوجهها بعد العتق كالزوال النكاح وبين الذي من المنة
 فراه ومنه ان قيام البينة عليه وكذا هو بيان ثبوت الحق عليه في الجهر والقدار المنقح لله كونه بعد العتق
 لان ثبوت مقام البينة وان اوجب الرجوع بجعل الاصل السبب من حيث جارية العبد لا يتعلق بحج السبب
 بمجرد وان وقع الزواج بينه وبين المولى سواء كان قد وقع بينه وبين العبد ام لا فان اقر بالمال لم يمتنع
 سحابة ولا مئة واستعلا برتبة العبد على حسب مرجح الاقرار وان اقر بالجارية لم يمتنع على العبد بالبينة
 الى العاصم ولكن يتعلق برتبته الجارية عليه بقدرها فيملك الغزير ان يجزى المولى وتحت الشهود والادريس
 يناسب ما اختاره وان كانت عبارة لا تخفى من قصور حيث جعل الغزير المولى كالمطقة الله الا ان يقتصر
 مرجح الما ذكره لانه نافي لولا على العبد فليعلم المولى وان كانت الدعوى بما يؤولوا فالعبد يتم ولو كانت
 بجارية ما عثر العبد مكره وقرا قوله في خاصة لم يقتض من العبد وبك الحق من يقدرها ولم ين من هذا
 وجوب البينة على العبد لو انكر الرجوع بصاح الدعوى عليه فشرط لا يمتنع الدعوى والحدود جارية بالبينة
 يتوجه البينة على المنكر من قوله فاننا لا نريد ادعاءه عليه فانه لا بد ان يثبت الحق على الفلانة بغيره
 استحالة لا يمين وحيد من شرط سماع الاعتراف بين الذين يستحقون وجوب الدعوى فلا يمتنع في الحدود
 لانها قد اتفقوا على سقوطها في الدعوى ولا يمتنع الا بآثارها في الظاهر الامر خلاف ذلك لا يمتنع بغير الحدود
 الشهادة وبالسبب من مرجح من غير اظهر المحاكم وقد اختلف على القول بغيره وان كان اصل استرة
 يتبين هذا ان كانت الحدود حقا فلهذا كمال الزاوية ما يجرى ولو اشتركت بينه وبين الذي كبر القدر
 في سماع الدعوى وما من المقدور قولان بعد هذا وهذا في استثناء البينة في هذا ما شتم مرجح الجارية
 حتى لا يمتنع هو المقدور في الدعوى التي على قدرها في الدعوى التي من نال من الجارية في الدعوى التي من نال من
 وكذا ان حلف سقطت الدعوى ولو ما قد لا يمتنع وان لم يحلف في ثبوت البينة على القادر في ثبوت
 الا ان يثبت بالبينة في السقوط على العتق ولا يحل عليه حل الزنا الذي ذكره الله بحسن واستسحق
 ولا لعزم في فعله الا يمين في غير ذلك من البينة من ابي العبد الله قال في رجل امر اولى من عا بوجوه فقال
 معا فحق في بئنه فقال ابا اموال يمين استطاع نقضه الا يمين في خبره ان الايام من سعة وفي الجارية
 سهل من رادى الدعوى استقر في الشيخ مرجح تعلقه حتى لا يمتنع في البينة في الجارية بالمال لم يمتنع
 حتى لا يمتنع هو حتى ان لم يمتنع في الجارية والاشكال يقتض من حيث قد يمتنع في ثبوت البينة في
 الحجج منكر الشرف يتوجه على البينة لا سيما في الغزير ولو كان من ماله من النكاح القطع ما على القضاة بالكل
 وهو الاثر والاحتمال المحتمل لا يثبت على القولين وكما لو اقام شاهدا وحلف بوجوبه لا يمتنع ان كان
 احد على ما حاله وهو المال الثاني في القطع بشرطه وهو ان لا يمتنع في الجارية استثناء الياسمين
 وبما في نقض الجارية على العتق معونة الدعوى بالبينة لاجل الاكثري ويترتب عليه وجوبه من البينة
 والقضاة ان يكون اربعة رده على الذي على الخلاف ولا يمتنع فيما يتعلق بالحد الا مع البينة كغيره من الحدود
 لان حلفه الله لا يثبت الا يمين لو كان يمينه ما عثر من غير ما يقتض من البينة والاشكال يقتض
 في ثبوت البينة على الرجوع في قوله في قوله ولعل الاثر ما يحسن وكذا البينة لو اقام شاهدا فاعترف
 عنه وقع يمين المذكور القول بعدم جواز الرجوع في الدعوى في الجارية ان اقامت البينة يا يمين حتى لم يمتنع
 فيسقط بالاسقاط ولغيره في الجارية والادب ولغيره ما اختاره المصنف من اقامة البينة وكون ذلك اسقاطا
 على من يقتض الاظهار انما غاية التعرض وهو لا يستحق حتى وان العتق في الدعوى المذكور لا يوجب

والجديد

رافدة من راجح ولا فاعل القيان ^{فأقبل على بقايا الحق} إلى أن مات البيهقي واليمين على شئت حقه والاستيفاء وهذا هو الذي
جواب لهادي صاحب الضابط ابتداءً وأما الجواب قبله فلا بد من بيان الحال من جهة فادى الشكاف ولكنا لو ادعى الشيخ
 الإسلام قبل الجواب لو ادعى العرفا لكانت بطلاناً لا يستحق الاعتراض من قوله ودل الأثر بما لا يقبل
 إلا باليقظة فذكر الأثر بما يوافق قبله في الدعي يميني رافداً أصلاً لأنه من جهة فادى ودعي في غير المحل
 بما لا يؤيد دعوى المالك بل بالانصب في شأن الحق عند الزكوة ونقصها دعوى دفع الزكوة إلى المستحق التي
 دعواه بقدر الحق المقر في الدعوى لا ينفصل عن مقدار غيره من مقدار الزكوة والثبات لدعوى الذي الإسلام قبل الجواب
 يتخلص من الجزاء وإن جرحنا على السلم جرحنا على الدعوى لا يثبت بها عليه بين بلائها من الوجوه في قبول قوله
 قوة الواضع أن الحق بين العبد وبين الله لا يعلم إلا من قبله بأبواب أربع تعود العبي الحق الجواب لبيان بطلان
 يلحق بالادعاء فيقبل على هذه المواضع ويقبل قوله في غير موضع لمشاركة لها في كونها دعوى فادى يوجب عليه الزكوة
 في الدعوى شبهة داني فكون كاشفة لأن العبد هنا مستعده لأنها عين من متى لادعاء عدم الجلب وعدم استحقاق
 القتل دليل يقبل قوله مع القين لأنها التي رتبها إتيان الدعوى لأنه محكوم بيلوغها في مستحق القتل كذلك
 قبله ويجوز رد دعواه لأن الجواب في الحكم مع فيقبل حله لأن يحكم بيلوغها في شأنه وإثباته بل ينقص
 المالبس الذي كفى في دعواه كان قدما بالأثر والحق فيحصله نكل ليل يقبل في قوله ويكون هذا من الواضع
 التي توضع فيما كان عليه عند من لم يحكم مطلقاً وقيل بطلان الاستكراه في وجه القتل للكون مع الإثبات واليمين
 كما كانت قد ولم يجدان أوقته لأن يتحقق البلوغ لهم مع الحلف والكون يستلزم به بطلان والذي استأنه
 المدعي حله عدم قبل قوله مطلقاً الآية البيهقي موضع الشك الإثبات ملزمة للبلوغ وتوجب رد دعواه
 المعالج خلافاً للظاهر فيقف على البيهقي ولا يكون عدم العلم به مستحقاً للمحل فقل محتمل المحذور إن
 رد دعواه الأثر على إيجابها وهو باطل اجتماعاً والكل قبل قوله في غير موضع فادى بالشيء واحتمالاً في الدعا
 التي لا يستدرك قايماً وقيداً بحكم المخرج لا يؤيد قوله ثبت عقداً ولا في الاستيناف ليقف عليه وجهاً
 أجودها العلم بخالصة الظاهر وجود الفارق في إيجابات الشبهة الدارعة للقتل في الأول دون الثاني فتوقف
 وهذا على البيهقي ورواها الواضع الحق ما قبل منه قوله الذي موضع أحداهما دعوى البلوغ وتوقف عدم
 إثباته ببعضه دعوى الاستظهار أما الحسن فكذلك البيهقي لأنك انما شاع عليه بالإثبات في غير محل ليس
 العودة على الأثر وتبقي من مواضع العزوة وتحسب قبل قوله في ثلاثين والأثر في الدولان اعتباره
 موقوف على بلوغ الموقوف على اعتباره وأنها مدعى أنه من أهل الكتاب ليس من غير الجزية وأما ما تقدم
 مدعى تقدم الأسبق على الزنابة ليل حد من القتل وما يبعها مدعى بطلان العلق لتسليم مؤلف من التعزير
 وخامساً مدعى إيقاع العمل المتأخر عليه إذا كان من الأعمال المشروطة بالبيعة لا لا يستلزم إطلاق الجزية
 والصلوة ومادياً دعوى التولي أخراج ما كلفه من نفقة دعواه وكذا التوكيل فكل ما كلفه وفي هذه
البيان نظرياً ما دعوى الجزية وما كان لها لربما في المستعرة المتأخر في ملكية الذكر فادى قوله مستودع
 ثامناً دعوى في الطعام أنه يملكه الآثورة وإن زاد عليه في نفي الاحتكار رتباً سبحانه في الدعوى مع كونه
 محتملاً في الاحتكار بالكلية وعندها مدعى القتل فأعطى الزائد عن المثل للزجر وادعى غيره مدعى في الحلف
 في الزيادة وقد عرفت في غيرها أنه بما يتعلق بالحيز الظاهر كالعقود وما عرفت ما دعوى الجزية في الأول دون
 غير منكر الشرع بعد إقراره مع أن المادى خامساً مدعى في حصة المالك ليس من النحل وإن ضمن المالك
 فساد دعواه مستكروه في الترخيم الثابت بما قرأه وما بين غيرها مدعى الإكراه في الإقرار المذكور فادى
 غيرها مدعى الجواز مع إمكانها في حق دنا مع غيره هادي الإضطرار في الكون مع الإيجاف في جرحه والعدو
 منكر القتل بما عدا ما دعوى مدعى الحادث والعزوة مدعى في الزيادة على قوله المشهور في الثاني
 العشر مدعى تقدم العيب مع شهادة أحاد من قبلها بعضهم بأن ذلك ما كان بين العبد وبين الله ولا يلزم
 الأصل ولا ضرورة على الغير وما يتعلق بالحق في التعزير **والله** وأما ما كان في قوله ولا يورثه ولا يورثه شاهد بين

[illegible]

11/11/11

۱۰۰

10

من اجابته

منعاً من العمل الحكيم
نحو ترم

100

۱۰۰۰

10

卷之六

١٠

تعداد کتب در کتابخانه

卷之五

وایضا

یا انصاف

واختلاف الثنائيات والجناسات يدل على اختلاف الملزومات والمفردات ومعنى أنها قسمة دأقها
يقين ان ما خرج لكل واحد منها من الذي ملكه واستولى على جملتها بما يستلزم من جهة من المبالاة
وكان مشتركاً بينهما واداً اقتسمها فكانت قد بدت كل منهما ما كان له في حقيقة واحدة
في حقيقة واحدة وانما الحقيقة بان البيع لا يتغير في حقيقة واحدة وعن الاجبار بانما حجة القافية
اليه فلو لا يتغيرها عن كونها شيئاً فقد بدت لكل الاجبار والبيع لمصلحة كايح للماكر المليون
تغيرا غير ذلك من مواضع معدودة وبابيه واجيب بان القول يكون ما يتبعه في ما لا مطلقا
لان النصف الايمن مثله الذي يخلو في ذلك كما ان لم يكن كذلك يدعي يقال ان النصف الايمن انما لا يصف
الايسر لم يكن له كحجتي يقال ان ما لم يكن من غير ان النصف الذي اخذه كان مضطربا ويضرب لصاحبه قاله
اقران ما كان منه ومعا ومنه على ما كان لصاحبه وفي لا يتغير في البيع لان الصلح يبعد ذلك لان
تغيرا وهو متغير في حقيقة الوجود في مقلدة الوجود ومنه استلزامه في العرف ان كل ما لا يتغير
المعروف في البيع كما ذكرناه ويكون كنهانها شيئا برأسها ويتغير على اختلافان من جعلها شيئا فانفسها
شيئا بوجوبها وجعلها شيئا في المجلس لم يكن بشيء الكليل بالوزن والموزون بالكيل وان جعلنا شيئا
اخر انا لم يكن بخلافه واليه اشار بقوله ويتغير كيلة ووزن بوجوبه وكان او غيره واما قوله متساويان فاما
في الحقيقة ان يكون نسبة الاستحقاق فاما كان المشترك بينهما نفسين ثوان متساويين وان كان بينهما ثوان
كل ذلك والفاضل في الشافعي بحسب القوة والآن فهو مستلزم حقيقة لان مستحق الثقل لثقل في يد صاحب
الثقلين ثقله ولصاحب الثقلين ثقله فالحق في الحقيقة على الوجه في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
اسلما لم يكن اراد بانها اصل ترجيح احدها على الاخر فاما على حق فليس كذلك بل اخل في حقيقة القضية
بموصفة حقيقة لا بد لقوله قوله متساويان فاما كان اوله والثاني اما ان يستحق الكل
المعنى ولا يستحق احدهما في الاول لا يجزى لمتن كالحاظر والمصداق في الحقيقة وفي الثاني ان الحق
المستحق جزم لا يتغير وانما في الحقيقة لم يجز في الحقيقة من الاجبار بعد الاشهاد بالبيع
بعد التسليم وقبل بيع الثمن في الحقيقة وهو متغير في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
على جميع الشرائع كالحجوة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
بين اثنين لحدودها في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
الاغتراب ولا يتغير احد منهم فمع العرف لا يجزى لمتن في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
وعرفه قوله من الله عليه ولا لا ضرب ولا اضرب وان طلبا احدهم حيث لا ضرب ولا طلب للمعروف
حيث يقتضيه العرف بانما الاول فلا يتغير في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
كما في العرف في الثاني فلو ان الطالب هو الذي ادخل العرف على نفسه في باب البيع لا يتغير في الحقيقة
لا يتغير عن ذلك ولا يتغير في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
منه في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
عزير بحجبه اذا تقرد ذلك فقد اختلفوا في ضبط العرف لما منع من القسمة على اقران احدهما
ان عدم الانتظام بالضيف بعد القسمة وقبحه القدر على هذا الوجه ظاهر لان بطلان
منعها للملك من اقران وهو متفق بالرواية والثاني وهو الذي اختار المعرجة الله هنا
ان مقتضى القسمة وان يقتضى الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
وهذا القول لان الشئ في طه الاول له في ايضا والمعرجة الله ايضا اولهما في باب الشفعة
والاخرهنا وهو للعارف من ايها والثالث ان عدم الاشهاد به متفكرانها كان ينتفع به
الشركة كالدرا في الحقيقة اذا شئت اصاب كل واحد موضع ميثق لا يتغير به في الحقيقة

على ذلك الوجه وانما يتغير في غيرها والى اربع ان نقص القسمة مقداما فلهذا بحيث يحصل به العرف في هذا اقران
وهو خيرة التمهيد بعد اهل في الادوس ويكون ان يريد مطلق القول يقتضيان القسمة ورجع الاقران
كلها في العرف في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
لم يجز في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
لم يقتضيه العرف في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
الاربعين قسمة تراعى قسمة اجبار وجعل الصابان المشهور متى امكن عدلين غيره ولا يجرى مقتضى قسمة
ومتى اشقلت على احدها في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
القسمة تقتضيان الاجبار ومنهم من قسمها ثلثا فقام قسمة الاقران وان يكون الشرا بثلث القسمة للاجبار مساوية
الصفتان وكذلك اقسام الاشكال والاشرب الواحد والآخر في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
اجبارا مع بقائه لتضمن بعد القسمة مقتضى لها او خافه في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
يعدل سهاها بالقسمة وهي تقتضى الى ما يقتضى واحد او الى ما يقتضى اثنين فصاعدا في الاول ما يقتضى شيئا
واحد في الاخر اني تختلف في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
اريد ان بعضها يسقط من القدر وبعضها بالتصغير فيكون ثلثها لحدود في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
سهاها ان كانت بينهما بالتسوية وان اختلفت الاضياء اعترت بالتصغير دون المساواة ومقتضى عبارة القلم
قسمة هذه احيانا في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
الاغراض والمناقص والوجوهان جازيا اذا كان الاختلاف لا يقتضي اجبارا كالمشتان الواحد
المختلف في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
والسهاين ويختار كذا في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
وهو يقتضى في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
القسمة يجعل للمأدب والمأدب لا يجرى لمتن مع سواها بخلاف الاقران والمأدبان ام ثمانية البقرة
اختلاف الاغراض باختلاف الحال والابنية في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
يجوز عند الجواز وعند آخرين مطلقا ولو كانت بينهما ولا يكون متلاصقة لا بمقتضى
احدهما في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
العدم وتبين وانما غير العقار فان استقر في عبيد او رباب او اشجارا او ثيابا فانما يكون
من موقوف واحد او من متعدد فان كانت من نوع واحد او من اثنين في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
عددا او في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
تلقا في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
اختلاف الدوا في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
العبيد الستة الذين اعتقهم الاقارب من موهنة ثلثة اجزاء ولا لغير اختلاف
المقتضى في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
المعظية في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
استحقاقا في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
اختلاف في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
استشكال المحركة في العبيد ووجه الاستشكال ما ذكرناه ومن تفاوتت الاعراض
بتفاوت الاشخاص كالحق في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة

اجاد

حافظ

وقد

تسهيلا

الدوام

11/22

المحمود

[illegible][illegible]

١٢

حقوقي فقه

下

[illegible]

فصل فی شرح

١٠٠

عن ابي عبد الله عليه السلام

تبرکات و احوال

۱۰۰

[illegible]

تجلیات

[illegible]

الحمد لله

[illegible]

۱۰۰

فہم

المجلد الثاني

الموسى عليه السلام
او سليمان

فصل في القسمة

اذ جعلهم اهل الارض واخرت السموات والثالث الشك والاربعية دفعوا اهل واحد بالثالث لان كل واحد على وجهه الثاني انك
 العين على الوجه عليه وعلى وجهها الثالث العين على وجهها وان اكل كل واحد منهم غيره فان تقيدها انما هي بينة الاول
 فانها كما انك بينة الاول واحد بينة وعلى الثالث وان تقيدها بينة الخارج وهذا الاسم كان للملك المملوك في قوله
 ثلاث من ارض مصر بيننا واولا اربعة التي في يد معنى النصف لقيام اليد لصاحب الثوب بها ونقط بينه صاحب
 النصف بالثوب ايضا اذ يقبل بينة ذليلة ولا خلاف على ما في معنى الثالث وبقي واحد ما في يد معنى النصف وهو اهل الارض
 وهو اهل الارض والسموات واحد ما في ثلث جميع لكل واحد من معنى النصف وهو اهل الارض بقوله اهل الارض واحد
 وقد بقي في الارض استندت فيه بينهما اثنين فيعمل صاحب الثوب في يد معنى النصف والسموات النصف واحد وقد علم
 وقد بقي من معنى الثالث اذ اذى احد جميع الارض والآخر نصفها والثالث ثلثها فاعلم ان ما كان يكون اهل الارض
 يكون ارض مصر علمنا ان اهل الارض واحد بينه اهل الارض واحد ما في يد معنى النصف وهو اهل الارض واحد
 عليها ولا بينة لاحد من قبل واحد ثلث ثلثي الارض على ما في يد معنى النصف وهو اهل الارض واحد
 وعلى اهل الارض على ما في يد واحد فاقدم قوله واحد فها هو واحد على الثالث لئلا يخلو اهل الارض واحد
 ويخلص معنى النصف على الجميع خاصة اهل الارض وان اكل من اهل الارض من غير يد معنى النصف لئلا يخلو اهل الارض
 بينه بغير يد معنى الثالث لئلا يخلو اهل الارض واحد معنى النصف خاصة اهل الارض على ما في يد معنى النصف وهو اهل الارض واحد
 بين الارض من ثلثي النصف على السدس بغير منافع وعلى الثالث ربع ما في يد معنى الثالث وهو اهل الارض واحد
 اقله وانما يتوحد على السدس على السدس على السدس من النصف نصف سدس ارضه والعين على الثالث وان اكلها اهل
 الثالث اقله والباقي بين الارض من السدس على السدس من معنى النصف بغير منافع ويخلص على ما في يد معنى السدس
 ويخلص معنى النصف على جميع ما ياتى المستوجب ان اكل كل واحد فان يعتنا بدها لئلا يخلو ثلث اهل الارض واحد
 وبما على الثالث وان رجعا الخارج على السدس من معنى النصف بغير منافع ويخلص على ما في يد معنى السدس
 وتقتل على بغير منافع معنى النصف لئلا يخلو ثلث اهل الارض واحد معنى النصف بغير منافع ويخلص على ما في يد معنى السدس
 من الارض تحت بغير منافع على السدس على السدس من معنى النصف بغير منافع ويخلص على ما في يد معنى السدس
 ولان معنى النصف هو اهل الارض واحد معنى السدس على السدس من معنى النصف بغير منافع ويخلص على ما في يد معنى السدس
 للاحتياج فيها الى نصف سدس من الارض واحد معنى السدس على السدس من معنى النصف بغير منافع ويخلص على ما في يد معنى السدس
 واحد معنى النصف لئلا يخلو ثلث اهل الارض واحد معنى السدس على السدس من معنى النصف بغير منافع ويخلص على ما في يد معنى السدس
 فاقدم اهل السدس بغير منافع على السدس على السدس من معنى النصف بغير منافع ويخلص على ما في يد معنى السدس
 والارض من الارض على السدس على السدس من معنى النصف بغير منافع ويخلص على ما في يد معنى السدس
 معنى النصف بغير منافع اهل الارض واحد معنى السدس على السدس من معنى النصف بغير منافع ويخلص على ما في يد معنى السدس
 النصف ثلثه ولكل الارض اهل الارض واحد معنى السدس على السدس من معنى النصف بغير منافع ويخلص على ما في يد معنى السدس
 اهل الارض واحد معنى السدس على السدس من معنى النصف بغير منافع ويخلص على ما في يد معنى السدس
 خارجية السدس على السدس على السدس من معنى النصف بغير منافع ويخلص على ما في يد معنى السدس
 من الارض واحد معنى السدس على السدس من معنى النصف بغير منافع ويخلص على ما في يد معنى السدس
 في النصف الباقي وان خرجت لصاحب النصف خلفه واقله وان خرجت لصاحب النصف خاصة بغير منافع فان كانت السدس
 اخذ الجميع وان اكلها اهل الارض واحد معنى السدس على السدس من معنى النصف بغير منافع ويخلص على ما في يد معنى السدس
 يكون اهل الارض واحد معنى السدس على السدس من معنى النصف بغير منافع ويخلص على ما في يد معنى السدس
 ومعنى النصف بغير منافع اهل الارض واحد معنى السدس على السدس من معنى النصف بغير منافع ويخلص على ما في يد معنى السدس
 السدس على السدس على السدس من معنى النصف بغير منافع ويخلص على ما في يد معنى السدس
 من خرجت له الارض من نكوله بخلاف الخضم الاخر ومع امتناع الخضم على الارض فبقسم السدس نصفه

2. *unpublished*

میں ملتے و ملتے

1907

دکتر

نشر

[illegible]

المعنى الاول

العلم من يقى دار
العلم

قیماط الحامد

توضیحات و تفسیر
در غیره

فلا يذبحه الا سقاط المشيمة والواو والذبح ملتزم برب الشهادة لا تقبل شهادة المسلم على الكافر
والحق على الجميع وكل من اعترف بالفسق لنفسه لم يرد شهادته عليه **والا لو شهد بعض الاطراف**
بعضهم على القاطع عليهم الطريق الحق التهمة او اشهد بعضا لوقفا لعق القضيض فان امكن الشاهد
ما خولف في شهادته ولم يرد التهمة وان كان ما خولف فان تعذر لما اخذ منه فيقبل في حق نفسه قطعا
في قوليه في حق غيره وكذا لو لم يشهد في احد من جهات من طهر التهمة وتزود وهو الذي قطع به المهر
رجعه الله بالخامسة وبديل عليه الاطلاق روافد من الصلوات فان سالت اما الحسن الرضا عن ربيعة
كما هو طريق فقطع علم الطريق فاخذوا الاضواء من شهادته بعضهم لبعض فان اقبل شهادته في
بالاقرار الضوضي او بشهادته من غير علمه من وجود العداوة المانعة من التفتي على غير الواو
ومنع التهمة المانعة بل هو كشهادة بعض غوفا او المديون لبعض وكذا لو شهد الاثنان بوصية من تزود
وشهد المشهود على الشاهد من بوصية من هذا ايضا او شتات الدروس القوي بينهما لسان هذه
الصورة على اذ كانت بعض الفتن في احد الطرفين والباقي الاخر وكذا القول في كل شهادة
مستحقة **اما لو شهد عدة بعدة قبلت لاستفا التهمة هذا اذا لم يثبت العداوة مسقاة**
لم تقبل لالت لا لعداوة تعشيرا ولا يفتي ان الفرح بساة المؤمنين والقون بستره حجة فان كانت العداوة
من هذه الجهة واقتر على ذلك من غير حق وظهور الفسق مع القاذف اوضح تعلق بين العداوة وقبول
الشهادة فلا بد من استكمال ان يقتر الامر بالاكثار من الضغاي لا بالاستسار على واحدة فيضو حصة
والا لو كان قرب لا يمنع قبول الشهادة كالأب لولد ولولد له والابن لاهية عليه وقول
قبول شهادة الولد على والده خلافا لما هو ظاهر سوا شهد بما لا يعلق بتعلق يده كالقصاص
الحمد ليس من اسباب التهمة عندنا البعضية فقبل شهادته جميع الاثبات باهم حتى الابن والاب
للاصل وصحبة الجلي عن ابي عبد الله ع قال يجوز شهادته الولد لوالده والوالد لولده والابن لاهية
وسا لا يغير اما عند الله من شهادة الولد لوالده والوالد لولده والابن لاهية فقال يجوز ولا يغير
الفقهاء في شهادته من الولد لوالده والوالد لولده والابن لاهية فقال يجوز ولا يغير
عنهم الاخبار استثنى الا اصحاب من شهادة القرين **شهادة الولد على والده فاقوا بعدم قبولها**
حق نقل الشيخ فان عليه الاجماع واجتبه عليه مع ذلك بقوله تعالى وصاحبهم ان الله ما يعرفهم
من الغرض في الشهادة عليه وتزود لقوله انظر ان يكون فيه فيكون ان كان ذلك معقولا فان قيل
الشهادة ولا يفتي عليه شفع هذه التي فان قول الحق جوده عن الشاغل فيفتي ومنه من الحق يقين
المعروف كاي شفع عليه قوله من انصروا حاكما ظاهرا او مظلوما فقبل يارسول الله كيف انصروا ظاهرا او مظلوما
فان التهمة من ظاهره من ذلك يشك اياه ولا اله الا الله الذي انزل في عباد الله يستعزموه وجوب طاعة عندنا
له بان كتاب الفرائض وقرن الواجبات وهو معلوم المطلقان واما دعوى الاجماع على وجه تحقيقها في الحق
فمنعته وقد خالف ذلك الرافضي وضع الله عنه كثير من المقتضى من كان من الغيبة وان اى عضيل فيه
يتعذر تحقيقها في الحق الحكم على ولا شاعريه ويدل على القول مع الاصل عدم قوله كونه قوا من
باب الفسق شهده الله ولو على النفس او الوالدان والاقرين وقوله تعالى واشهد وادوى عدل ستم
رواية او ابن الحسين ان سمع الضاد من يقول انهم الشهادت على الوادين والولد ورواية
على ان سويك الثاني عن الرافضي على ان كسب الا في شهادته سالت عن الشهادة اذ هي فاقه
الشهادة والله ولو على نفسك او الوالدان والاقرين ورواية اسمعيل بن مهران مثله والى هذا
القول ذهب الشيعي في الدوس مع امدى الشرح اختار المشهور ومعه لا على الاجماع المنقو وخبر
الواحد واعتزض في الحق على الاحقيق بالآية راد الامر بالافتات لا يستلزم الحقون وهو الشهادة على
الاقرين فلو كان غير معتبر لزم عدم انتظام الكلام وانما هي وعلى القولين في تحدي الحكم لمن خلا
من الاباء وسفل من الادلاء وجرمان من الشك في صدق الاموة والشبهة على الجبل وولد الولد فيطرد حق

لا يقبل

متبع

الحق

الحق وادوى بالقبول هنا الوكيل في القريب ولا يفتي الى الاب والولد من الرافضة لعدم كونه
ولدا حقيقيا ومن ثم يثبت بالقبول عند المطلق وضع سابعه مع احتمال دخول ربيعة الله بقوله
سوا شهد بها لا يستلزم بده كالقصاص والمدة على عدوت بعض العامة حيث حكم بقول شهادة الولد
على والده بالمال دون القصاص والمدة بخلافه بان لا يجوز ان يكون سببا العقوبة الا بالحق لا بغيره
ولم يثبت في **والا لو شهد الزوج لزوجته والزوج لزوجته** مع غيرها من اهل العائلة ومنه
من شرط في الزوج الغيبة كالزوجة ولا وحده لدل الفرق انما هو اختصار لزوج غير القوي في المرح
ان يفتي بزوج الرعية والفايدة تظهر لوشهد فيما يقبل فيه شهادة الواحد مع اليقين ويظهر
الفايدة في الرعية لو شهدت لزوجها في الوصية لا خلاف عندنا في قبول شهادة كل من الزوجين
للاقرار بوجود القضي وانما المانع وضعت التهمة مع قسب العداوة لكن شرط الشيخ في انصافه
عدل احدا في كل منهما استنادا الى صحبة الجلي عن ابي عبد الله ع قال يجوز شهادته الزوج لاهية
والمرأة لزوجها اذا كان معها غيرها وهو قول سماعه فان سالت عن شهادة الزوج لاهية قال نعم والمرأة
لزوجها قال لا الا ان يكون معها غيرها كجوابه من الدلالة لانه اطلق القوي والزوج في قوله في الرعية
فالحا معها قاضيا مع وجود الفارق وبعد منه الخاق با في الكارب كما مر في وجه التقييد والرواية ان المرأة
لا يقبل بها الحق منفردة ولا منقذة الى اليقين بل يشترط ان يكون معها غيرها اما استثنى ما رواه
وهو الوصية خلاف الزوج فان يثبت بشهادته الحق مع اليقين والرواية با شهادته لاهية مع
بينة على الغالب والقوي وهي ما عدا الوصية والشرع والشيخ في الزوجة دون الزوج خلافا لما
رواية القوي وجعل القارينة في شهادته بالوصية ولا يقبل في الرعية خلاف ما روته لغيره
وقوله بينهما وبين الزوج بقعة من جرحه وسلا عقده بخلافها ومن ثم كانت شهادة امير المؤمنين بشهادة
دخل فلا يوثق بها لكانا ان يثبت الى مطلوبه يدواني الطبع بخلاف الرجل والظاهر عدم استطراد
الغيبة سلقا وعلى القول بهما في انصاف امرأة اخرى فيما يفتي فيه بشهادة المائتين كسقت الوصية
والمال الذي يكتفي فيه بهما مع اليقين **والا لو شهد المرأة لزوجها** مع غيرها من اهل العائلة ومنه
وهذه لا تقبل بشهادته لا محذور الالة بغير التهمة يتدفع بالعدالة **والا لو شهد** ولا تقبل بشهادة السائل
بأنه لا يثبت سطر الاضاح ولان ذلك يثبت بمائة النفس لا يؤمن على المال ولو كان ذلك مع الضرورة
نادا ايقده في شهادته المشهور بين الاصحاب عدم قبول شهادة السائل في كنه مطلقا لغير صحبة
على من جعفر عن اخيه فقال لما سالت عن السائل الذي يثبت في كنه هل يقبل شهادته فقال كان لا يقبل
شهادته اذا سالت في كنه فتوقفه محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال رسول الله ما شهادة السائل
الذي يثبت في كنه قال ابو جعفر ع لا لا يثبت على الشهادة وذلك لانه اذا اعطى رضى وان من
سخط وفي التحليل ايا ان تهمته واستثنى ابن ابي عمير عن ربيعة القصة الى ذلك ووافقه المدة
جاءه من التحسين وهو من قول السائل بكه الطاعن والمراد بالسائل بكه من يباشر السؤال
في الكنه كناه منه **وبقبل شهادة الاجير والغيبه** وان كان له ما قيل الى المشهوده كان يرفع
التهمة شتمها بالاشاعة لا خلافا منه في قبول شهادة الضيف من حيث هو ضيف لعدم الالة المتعارفة
له وارتفاع ربيعة التهمة بواسطة القوي في رواية ابي بصير لا بأس بشهادة الضيف اذا كان عفيفا
واما الاجير فما خلف الاصحاب في ثبانه في عدم المدة بله ابن ابي عمير يقول شهادته وعليه المتأخرون
للاصل ومعلوم قوله تعالى واستشهدوا بشهادته من رجالكم واشهدوا وادوى عدل ستم وشهد الخ
في ربيعة والصلد وقان واسو الصلح وخا ع الا عدم قبوله بشهادة ما دام اجيرا في الرافضة الغلام سبابة عن
الصدق على ان كان اميرا او من عدا لا يثبت بشهادة الاجير ورواية ابن ابي عمير فلا تستغنى عن
الشهود فقال الربيع والخضر والشريك وراعي مغرم والاجير وفي طريق الرواية الاولى اجماعه فضلا
عن ابهر الظانبة ضعيقة معروفة وكذا القول بالقبول لاجور ويكن حمله على الكناهة جماعا بينهما وبين

والاخذ بغيره وسؤال

الناظر على رواية محمد بن مسلم لا يوجب شهادة المسلم على الخمر المسلم والتقييد بالصفة
 يذهب على أن الحكم قاعداً للموضوع وعلى تقدير تعدد محبة منهم الوصف فيستلزم على شهادته
 على الذي يخصصه من مسلم من أحد ما أنه قال يجوز شهادة المولى من أهل القبلة على أهل
 الكتاب وعلى العهد ياروى عن علي بن الحسن أن قبل شهادة بعضه على بعض ولا يقبل شهادتهم على الأجر
 ذكر ذلك الشيخ في كتابه وفيه نظرية في شهادة محمد بن مسلم المذكورة معارضة برواية ابنه الحسن
 عن ابن جعفر ع قال يجوز شهادة العهد المسلم على العهد المسلم والرواية الثانية لا دل على حق قولها
 أهل الكتاب لا يثبتهم الضعيف والرواية الثالثة ليس لها استدلال فيجوز وقد عارضها الرواية
 الرابعة بن الحجاج أن أمير المؤمنين ع كان يقول لا بأس بشهادة المولى من غير تقييد بكونه مسلماً
 على شهادته الغير مولاة وعليه رواية علي بن زياد وعليه ذهب إلى ذلك أبو الصلاح وظاهر ما يذهب بين الأئمة
 وأن في شهادة المولى من غير تقييد بكونه مسلماً عطف وعصية وقد تقدم ما فيه قال ابن أبي بوير
 لا بأس بشهادة العهد إذا كان على الغير مسلم وهو بعض النعم ما عدا ذلك من حيث المولى لا المظهر
 وأما في شهادة المولى من غير مسلمة يشترط شهادة المولى في نفسه ويجب أن يكون مسلماً في نفسه
 وفي رواية ابن أبي جعفر عن أبي عبد الله ع قال سألته عن الرجل يهودي أو نصراني أو مجوسي
 مواليه فقال يجوز في الدين والشئ القبيح **ولو عتق يهودي أو نصراني أو مجوسي** على مولاة يهودية أو نصرانية
 للقول وهو لا يبرأ من رافى المشرك أو كافراً المانع الذي ليس إلا الرقية فلو كانت أمة لها مال أو
 كان الشاهد من دونه فلا يلزم عليه ذلك أو يبرأ من الرقية على ذلك في كتاب الله تعالى فلو كان يهودياً
 وكذا حكم المذنب المكاتبة المشرقة أو المظن إذا الذي من كتابه قال في يوجب على مولاة يهودية
 ما ظهر فيه من كفره بالتيعة المذنبين قبل موت مولاة حكم الحق وكذا المكاتبة المشرقة ما هو الأثر
 من ماله الكفاية أم لا لا يبرأ من الرقية ما بقي عليه شيء من قبل موته أو غيره فيها القبر عنه ذلك كما هو المطلق
 قائم بؤدبها لكذلك لأن القفس القبول هو المبرر لم يحصل وأن أدى شيئاً فإلا الشئ في يده من
 العبد والقيس وجوزة تقبل شهادته ويستحب في المصلحة المال وتزكيت قوله شهادة الحق
 يستحب المقتضى لا يثبت المانع من ذلك القفس وتزكيت الرقية لا يبرأ من الرقية من شهادة المكاتبة
 إلى قوله فلا يكون الذي النصف أو الثلث من شهادته على ما ذهب إليه على وجه الحقيقة من حق الجسامة
 احتجوا بالرواية موقوفة فمن قارب المذهب المشرك والمناقب إلى أن يكل حريته وجوز القفس أن
 المانع من قبول شهادته هو الرقية والمناقب لا يبرأ من الرقية بل يثبت القفس على أن يبرأ من الرقية وهو
الإحتياط إذا سمع الأقرار بطوار شهادته فإذ لم يستطع عليه المشهور وعليه ولا لو سمع أن
 يوقعان عقلاً كالبيع والأجارة والوكالة وغيره وكذا لو شهد القفس والحيارة ولا لو كان
 لا شهد عليه ما سمع من أحد من أحد ما لا يوجب حكم أو لا يوجب منطلق المشهور وعليه
 وهو القفس في قبول شهادته الشاهد مع استبعاد المصداق العترة فيه على ما يشهد به
 سواء كان سبب العلم بسبب العلم المستشهد له وعليه أم اتفقت عليه بالواقعة لا شهادته الجوع والفساد
 وهو القفس في الرقعة سماعه العقد ونحوهما أو تسميتهما أو تسميتهما أو تسميتهما أو تسميتهما أو تسميتهما
 هذا القول لا يوجب عليه أن يشهد بما عدا قبول الأدلة لذلك كله ولا يقبل شهادة من غير
 مجلس في المذنب مستثنى من الشهادة ولا يجوز ذلك على الحرام إذا الحاجة قد ثبت مولاة يهودية
 من عليه الحق إذا احتلها المستحق فيجد أن أحضر غيره ولا يوجب على الحق إلا العمل الأول فيكون
 من كلام ابن الجوزي عدم قبول شهادته وهو مذهب بعض العامة وقولهم فيكون من كون الشهادة
 عليه من شئ وغيره فقبل الشهادة على الثاني دون الأول وهو عدم الأدلة ومنها أقواله تعالى
 المانع من شهادته بالحق وهم يعلمون يشترط **ولو** التبرع بالشهادة أدلة قبل الشواك تطرف الشهادة

في حق القبول على حقوق الدين والشهادة للعصاة العامة فلا يمنع الأول من الثاني ثم رده من أسباب
 النص للمصالح على الشهادة بالمبادرة إليها قبل استغفار الحاكم سواء كان يدينه الحق المدعي أم قبله وتعلم
 أن الحقوق على ضربين ضرب يمتنع المبادرة إلى الشهادة بهما من قبولها وهو حقوق الآدميين الشخصية
 وضرباً مختصاً به وهو حقوق الله تعالى والضرب الثاني لا ينافي شرب الخمر أو قس على المصالح العامة كما جحد
 أو تقييده حق وهو أن كان مشركاً كحد القتل والوفيق على مقتضى من الحق والوفيق على مقتضى من مقتضى
 بانتقال الملك إلى الله تعالى وبسبب الشهادة على هذا القسم على وجه المباداة شهادة الخصم والمباداة في القسم
 لا قبل خصامه فقبل الشهادة على الله عليه وآله قال السقي مريض الذي في قسم بيمين الشهادة قبل أن يسلطها
 وفي لفظ آخر لم يفسد الكذب حتى يفسد الرجل قبل أن يستشهد وروى الله صلى الله عليه وآله قال خير الشهود
 الذي يأتي بالشهادة قبل أن يسلطها فيعين الخواشي من الأهل على الأول والثاني على الثاني المعصية
 في عدم التمسك في القسم الثاني وجه التردد من عدم الأدلة على الرقية في التهمة من ثبوت الفرق الموجب
 لا خصام من الحكم الأول لأن هذه المصالح لا يمكن في قوله لم يفسد فيها التبرع العطلات وهو غير جائز لأنه
 نوع من الأسس بالمعروف والتكليف هو واجب وأما الواجب لا يبرأ من هذا وهو لا يبرأ من هذا
 تقرر ذلك فالتمسح بالشهادة في موضع التمسح لا يبرأ من هذا حتى لا يقبل شهادة في غير ذلك الواقعة لا في موضع
 المذكور ليس بمعنى دفع شهادة في غير ما وان لم يبرأ من ذلك مدة وأما الذي هو
 حاصل في قسم التمسح فلا يلزم منه حصول في غير ما لو كان ذلك الشهادة في مجلسه على وجهه في قولها
 ويهان من بقا التمسح والواقعة واجتنب التمسح والشهادة الثانية في هذا الجرح وذهب بعض
 العامة إلى أن يبرأ من ذلك في حيلان المباداة عن جازية وتختلف في كونها من الصغار
 أو الكبار برزوخ على م قبولها إذا أعادها كالشهادة المرددة بعلة من غير الثانية يقبل
 على الأول **والشهادة بالنفس** إذا ما قبل شهادة أمه أو جدته لا قبل حتى يستتاب
 استعمل على الصلح **وإذا الشئ يجوز أن يقول قلب** أقبل بذلك التمسح بيمينه
 إلى ما هي بين العهد وبين التمسح وهي التي يدين بها أمه الذنب واليمينية والظاهر هي
 التي تتعلق بها عهود الشهادات والولايات فاما القول من الأولى فهو أن يدين على ما يدين
 ويشركه في الحال ويقتر على أن يعود اليه ويكون اليمين على التمسح فيه
 ثم إن كانت المعصية لا تتعلق بها حق الله ولا لغيره كالا لامتثال عباد ونسب فلا معنى
 عليه سواء ذلك كان تعلقاً بما في كونه الزكاة وكافراً في أموال الناس فيجب حذره
 بيمينه من ماله من يدين الذي في كونه أموال الناس أن يثبت ويقتر بما إذا لم يبرأ من التمسح
 فيبرأ من ماله وكان يدين القرامير أو تقرر أن تعلق المعصية من ليس على كونه التمسح
 فإن لم يظهر شيء من يدينه ويقتر به يدين عليه الجحد ويجوز أن يفسره وهو الأول فإن ظهر ثبوتات
 المستحق في التمسح عليه الجحد إلا أن يكون مشهوراً قبل قيام اليقين عليه عند الحكم كاسبا ومن
 سقط الجحد التمسح قبل قيام اليقين بطلان أن كان حقاً العباد كالفصاح والأفاد وتضاف
 التمسح ويكفي من الاستغفار أن لم يعلم المستغفر وجب الإقتصاص أن يفسر أو أن لا يفسر
 فثبتت بالتمسح من المعصية فإن ثبتت فاقصص وإن ثبتت فاقصص وفي العترة والعتبة أن
 يلحقه بالتمسح ذلك وإن يفسر من حيث ما فيه حق **أدى** فلا يبرأ من الجحد والبدن ذهب
 الأكثر من استلزامه زيادة الأذى وروى القرامير **وإذا** الأول فلو تعدل الاستغفار لا يبرأ
 من التمسح من استغفاره من الاستغفار في الأفعال العترة معصية أن يكون موهباً ما جحد يوم
 القيا من حسناته أن لم يتوجه الله عنه ولا اعتباراً منه في تصحيح المورث وأن وثقوا
 القدرت أما الحق المأني إذا مات مستحقه فانه يفتقر إلى ما يبرأ من يدينه الميراث والتمسح

الحمد لله

—

والأولاد في المصطفى

و رتبه ها و مقام ها

القاسم

المقارِب

[illegible]

پیش رو

2

[illegible]

۴
 کتاب التاج
 در علم الفقه
 ۵
 در علم الفقه

اخبار الكوفة

[illegible]

نعت هذا المرحوم

الحقير

37

على الشهادة

الحكم

المختار
في فنون الصناعات
عليه السلام

هو المختار

۱۰۰

قصص و آخره

الفصل

نور محمد

[illegible][illegible]

لم يجر اذلا غارة
 بنظر ولا يفر
 بالسياط
 والرقعة قد وضعت
 في العنقاك
 والرقعة قد وضعت
 في العنقاك

في حقه وهو ذوا الحكمة والحق في فعله في الرضا بحسب ما تقتضيه من وجوه وأدلة من النص والرواية عليه تأييداً عاماً لا يقتصر على تقديره ولا يفتقر إلى قيامه وإن كان النص لا يبرهن ذلك ولا يقتضي ذلك
والرأي في موضوعه المتعلق بحسب العقل والبرهان في الرضا والبرهان في الرضا وهو من ضمنه
أو العكس لأن الرضا المتعلق على التراضي هو مقتضى وجهه وبطلان وجهه لا يقتضي وجهه ولا يقتضي وجهه
والرأي في موضوعه المتعلق بحسب العقل والبرهان في الرضا والبرهان في الرضا وهو من ضمنه
أو العكس لأن الرضا المتعلق على التراضي هو مقتضى وجهه وبطلان وجهه لا يقتضي وجهه ولا يقتضي وجهه

وبالقطر

१८१

[illegible]

اِنَّهَا عَزْمٌ

البقي ٢٢ م

[illegible]

الحمد لله
الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا
هدى الله لنا

خلف العفو عنه
من انهم

970

[illegible]

7

۱۰۰

فان حادفا حادفون
اد اشرف حادفون
وما اكثر دينا
من شرفه
ويزم على قلم

الحسين بن علي

سجل ما سمع على
فوقه السيد الميرزا
احمد طاهر
على ايدى
الحفظ

وفاقی

[illegible]

عشرون
فصل

مجلس

فصل ثانی

۱۱۱۱

فانما دخر

११४

[illegible]

استعداد

4

القسط و
وخاصته

مناقب

این مع

يقع الضرب بالصخرة فوقه قيل انضج حتى يجد ثوبه ثم انما كونه عليه برسمه نحو وضع نظره قطع الاجساد
 آخر الحال من دون ثوبه والحق لا قطع وهو محذور لا على حال الاستمرار كون الجرح كغيره من الساقين في قطع
 اذا سرق من مال المستأجر شرطه هذا المشهور بين الاصحاب لقوله الآية وغيره ما لا دالة له وما لا منفعة
 فربما لا يقطع على استأذنا المروءة سلطان قال صاحب الترمذي ما عدا عن النجاسة كالجرح كغيره من
 بئس هذا قطع بده فانه هذا مؤمن ليس يشارك وهذا حاله وحسنه الجرح عن الجرح السجدة في الجرح
 استأجر الجرح اذا قطع على من اعطس فيه فقال هو مؤمن ورواه جماعة قال صاحب الترمذي استأجر الجرح اذا قطع
 الاجبر مناعته فمرفوع فقال هو مؤمن فقال الاجبر والسيوف الميمان ليس يقطع عليها الضرب المتروكة وللمعروف
 من الاصاب جرح الزنايات على ما لو كان فلتساق قد استأجره على المال ولا تجزئ عنه حتى يروا بان يقطع
 اليه بل في رواية لم يقطع فيه هذا مع ضعف الاول واكثر المسلمين ان الزنايات جازم من جرحه من الضرب وغيره
 والافضل بالوقت في الاستئجار وفي النصف فلا يلزمها الا يقطع للملك وهو المروءة والافضل
 اذا عزم من رده وهو استأجره ليعدم قطع النصف للشيء في النهاية وما عداه من اجل الجرح والصدوق
 وابن ادرس جميعا على الاجماع ويستدل على الحكم الرواية السابقة ورواية محمد بن قيس عن النجاسة
 عا قال قال النصف ذائق الا يقطع واذا اصاب النصف ضيقا فمرفوع قطع في النصف والاصح القطع للمروءة
 وعلى المسلم اجمع المشافين ونحو الرواية مع انك لا تكفي في نصف السجدة على المروءة في المال عنه وعليه
 الحكم بقطع نصف النصف لان المال لا يقطع لا يقطع فيها نقص عن ربع دينار وقطع فيما يبلغه
 ذهابا الصاعين من اكله السكوا ما يقينه ربع دينار او بكان او بطل ما او بكان كذا غيره كان اكل
 الا اجماع اولى من وضابطه ما يملك المسلم ولو كان حجارة الزحام ورواية يقطع خبيثة ببلغ
 القطع على الشارق ببلغ خبيثة كذا السحاب ليعا على ثا ولكن يختلفون في مقدار ما يقطع فيه ربع دينار
 ربع دينار من الذهب الحاصل للغروب بسبب الحاملة او ما يقينه ربع دينار وقطع فيما دون ذلك على ربي
 عن النجاسات قال يقطع البدني ربع دينار فصاعدا وفي رواية لم يقطع الا في ربع دينار فصاعدا محمد بن مسلم
 عن الصادق عليه السلام قال قلت لابي عبد الله يقطع الشارق فقال لم يقطع ربع دينار قلت ايسر من ذلك فبلغ
 دينار وبلغ القيسار يقطع فقال قلت له اربعين سرق اقرس ربع دينار هل يقطع عليه حتى يوافق السارق
 وهل هو عند القيسار في ذلك الحال قال كل من سرق من سبيل شيئا قد عاوه واخبره فوقع عليه سبيل
 السارق وهو عند ربه السارق ولكن لا يقطع الا ربع دينار او اكثر ووقعت يد الشارق فيها هو اقل من
 دينار لا يجب عليه ان يمس يقطع من غيرها من الاثام والكثرة وتحتوي ان يعقل دينار فصاعدا
 وقال ابن بابويه يقطع في حرمه دينار وفيما بينه ذلك ويظهر من بن الجيد ليل اليه والذهب هو الاول
 وبه يقطع ثوبان او بطل ما او بكان كذا من اصول الاحكام لا على خلافه في حرمه على ان لا يقطع
 فيما كان مباح الاصل الا في حرمه السباح والحق بعضهم في الاثام من الضلال والعودة والذبح والشيء
 المحبوس كذا في الروايات والادب ولا تقا كان دها او متوقفا للسارق او لرب الزنا والبيع والبيع
 والزنا يبيعون واشتروا وهو يستدرك في خروج الجرح والشم المشعل لما عموه الاثر وشاروه وعنده فمرفوع
 عن النجاسات في النصف من سرق من ثوبه اذن ثوبه لم يقطع على النجاسات عليه القطع كان من الحق عند هذا
 ربع دينار والرواية القيسارية المسمومة ليل من سارق الزحام وغرة ورواية السجدة عن
 عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سرق الحمار يبيع الزحام وشيئا من ذلك ولا يخطي حاله
 من سرق الحمار يبيع الزحام وشيئا من ذلك ولا يخطي حاله

18

جمع

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 لا يفتقر الى دليل

لا يفتقر الى دليل

والله اعلم

تو ان يفتقر الى دليل لا يفتقر الى دليل من الحجة والبرهان على ان يفتقر الى دليل
 ينقل منه الاستدلال لعلنا لو اعترضنا عليه لم يفتقر الى دليل ثم يفتقر الى دليل
 مستغارا ولكن هذا مضطرب حتى لا يعلم القطع لان الحجة والبرهان لا يفتقر الى دليل
 لم يفتقر الى دليل ولو اعترضنا عليه لم يفتقر الى دليل المستدرك للمعبر به والفتور
 ويضعف هذا الاستدلال ايضا ولو كان الحجة والبرهان لا يفتقر الى دليل
 ان القول لا يفتقر الى دليل فلا يكون حجة والبرهان لا يفتقر الى دليل
 حتى لا يفتقر الى دليل ولا يفتقر الى دليل لان الحجة والبرهان لا يفتقر الى دليل
 لا يفتقر الى دليل فاقطع سائر ما قد يكون سائر في الوقف على المصالح العامة وعلى خلاف
 المصلحة العامة لا يفتقر الى دليل ما ذكره المفسر المجلد ولو لم يفتقر الى دليل
 ما لك والاعراض والاعتراض من غير الوقف فلا يفتقر الى دليل القطع لا يفتقر الى دليل
 سلطانا ولو كان الشارح يفتقر الى دليل فليفتقر الى دليل المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 اما لو كان الشارح يفتقر الى دليل فليفتقر الى دليل المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 ولا يفتقر الى دليل المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 لان الوجدان لا يفتقر الى دليل حجة والبرهان لا يفتقر الى دليل المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 اذ ليس العلم مستلزما لغيره بل هو مستلزم له المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 نقى الاستدلال وهو استلزام الحجة والبرهان لا يفتقر الى دليل المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 في ان راية التفتيش الذي يفتقر الى دليل المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 يفتقر الى دليل المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 لان الشارح يفتقر الى دليل المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 حرج وان كان يفتقر الى دليل المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 اليها فوجز حرج وان كان لا يفتقر الى دليل المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 هكذا حرجها وان كان مقفلة فان كان يفتقر الى دليل المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 ان يكون مستلزما لغيره المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 مستلزما لغيره المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 كلها وان كانت الانتفاء بها مستلزما لغيره المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 فان كان في البرهان المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 كان الباب مفتوحا فليس حرج لان يكون مستلزما لغيره المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 كان او غير تام وان كانت في جوف اليد فليفتقر الى دليل المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 التفتيش قد صرح في موضع منه بان المراد من يفتقر الى دليل المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 لا يفتقر الى دليل المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 بذلك على التفتيش المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 بالتفتيش المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 التفتيش المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 شرط وان كان مستلزما لغيره المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 لان حجة البرهان المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 بالبرهان المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 من اطلاع عليه ردناه الى العادة وجعلناها قضية يكون ذلك حجة والبرهان لا يفتقر الى دليل

مما حرج

حرجها

التي قطع هذا الحجة على هذه الدلالة المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 قطع هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 الخارج من كتابنا لا يفتقر الى دليل المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 فالباب المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 وفيه شرط في المرأة التي لا يفتقر الى دليل المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 احدها ان يفتقر الى دليل المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 خطاب بل هو خطاب الدين والاجماع وليس كذلك فان ظاهر المتن ان يفتقر الى دليل المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 خيارا لولا فاعلم ان يفتقر الى دليل المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 من اخذ الخطاب وعنده ذلك هذا القول لا يفتقر الى دليل المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 في علوه والعلامة في الاشياء وانما يفتقر الى دليل المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 في المنة الاولى وهو لا يفتقر الى دليل المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 حرجا لغيره المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 في الشارح ويؤيدوه على ذلك المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 الصانع قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 وظاهر التفتيش المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 فلهذا لا دلالة وانما الثاني فلا يفتقر الى دليل المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 اختاره ابن ابي عمير المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 اعتدوا به المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 وبعضها على ان قال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 قائل لا يفتقر الى دليل المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 فلو ان التفتيش المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 بطرفه المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 فان لم يكن التفتيش المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 بن يفتقر الى دليل المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 خاتمة قطع المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 الاعتقاد المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 يكون المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 جعل حرجا المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 ليست من المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 معناه في الظاهر المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 ايضا المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 المرح هذا المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 على ان لا يفتقر الى دليل المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 فلا يفتقر الى دليل المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال
 فبأن الحد والمستدرك قد تقدم هذا الاستدلال المستدرك قد تقدم هذا الاستدلال

بالحقيقة

بالحقيقة

هذا

[illegible]

اشكاله
محلولة

عبد الله بن عبد الرحمن
والأولاد

[illegible]

المستحق

ان سوره جو فضیلت در کتب

نفاذ علی

عليه التعريف ولكن لا بد وان فيه وبين اخر بقدر العصومة فان غير العصومة امر من كونها بالاصل لها
كل شيء والعلم ان كمالها على وجه وجوب القصاص وكذا اراد بالعصومة ما لا يباح انهاءها الحكم بالعدوان
الخارج ما يباح قتله بالنسبة الى شخص دون آخر فان العاش عصوم بالنسبة الى غيره في القصاص وتبين ان
بريد العدو ان يخرج فعل الضرب والمجون فان قتلهما لا يفسد لوجوب عيها القصاص لانه لا يقتل عدو
ان العلم الخلف وان العدو ان هذا يعنى الحرم وهو منى عنهما والاول اخرجهما بقيد العدو وانما
من تفسيره بان قطع قصد الباطل الى المخرج ولو قصد القتل نادرا فانقطع القتل فلا شهيد القصاص وهل
يحقق قصد القتل الى الفعل الذي يحصل منه الموت وان لم يكن فاعلا في الغالب اذا لم يقصد به القتل كما لو ضرب
بمحصول او عود خفيفه روي ان الى اخره لا خلاف في تحقق العمد يقتل بما يقتل غاليا لصدق التهمة فيه
نحو قمرقا وفي معناه الضرب بما يقتل غاليا وان لم يقصد القتل لان القصد الى الفعل لا يقصد الى القتل وانما القصد
في موطنه احد ما اذا قصد القتل بما يقتل نادرا بل بما يقتل الامرين فقتل احد ايضا تحقق القصد الى
القتل فيدخل في العمد وتبين ان خطأ فعل المدمر مصلحية **الآلة** لا يقتل غاليا فلا يفرق القصد بينهما
تأويله الا في الآلة والاول والثاني ما كان الفعل مما لا يحصل القتل غاليا ولا قصد القتل به ولكن قصد الفعل
فانقطع القتل كما ضرب بالحصاة والعدو الخفيف في الجاهل بالعدو في وجوب القودون احد ان احد من
فيه القودون هو اختيار الشيخ في طوالة ابي بصير عن ابي عبد الله قال لو ان سجد ضرب رجلا في فخذه او في
اوعى وضعت فانه يقتل او بغيره من دبر عن بعض اصحابنا من احد عام قال قتل العمد في ما عدا به لغير
قيد القودون رواية الجاهل عن ابي عبد الله قال ان العمد كل من اعتدى شيئا فاصاب به جديدا او جرحا او قودون
وفي التولية لا يوجب ضعف بعين ابي جهم في الثانية ارسال والثاني في طريقه من عيسى بن موسى وهو ضعيف
والثاني وهو الاظهر بان لا يوجب القودون بل يشبهه عدم قصد القتل بالانقضاء اليه ولا القتل
الى الفعل الذي في معناه ويقصر عليه العمد من ابي عبد الله عدا قال ان العمد الجرح الذي لا يقتل غاليا
فان هذا خلافا ثم انحصار صغير في بها قلت ابي الشافعي اصابته وقتل هذا المظالم الذي لا شك فيه
العمد الذي يقرب بالشيء الذي لا يقتل غاليا ورواية يونس عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله قال ان ضرب
رجل رجلا بالعصا او حتى فانه ضربة لعدو فانه يتكلم فهو شبه العمد والدية على القاتل وان علاه ولم عليه
بالعصا او بالجار حتى يقتله فهو عمد يقتل به وان ضربه واحده يتكلم ثم مكث يوما او اكثر من يوم ثم مات فف
شبهة العمد **انما** لو جرح نفسه بغيره لا يقتل غاليا في ارسله فمات ففي القصاص تودد ولا يشهد القصاص
ان قصد القتل والدية ان لم يقصد او عيها القصد فحكم في هذه مترجح على السابق فان هذا الفعل مما لا يقتل غاليا
فان انضم اليه قصد القتل فهو على افع القولين والا فلا على غيرهما **ولو** ضرب بغيره مكررا ما لا
يقتل غاليا بالنسبة الى بده ومنه فمات ففجور ولو ضرب دون ذلك فاعقده بغيره فمات فالجرح لا يقتل
والحكم يكون القتل عدا في الاول وانما لان القريب حبيب حال المصروف يكون صغيرا او ترويض وغيره ويجوز
العوارض الا بعد ما من المصروف ويصير قريبا فاما فيكون عدا كما علم سابقا واما الثاني فلان ضربه وان
لم يكن قاتلا فلا يوجب ولا قصد ولكن اعتبار الموضع الذي يحصل به القصد في المصروف واحد وهو ما يقتل
غاليا وانما ان الضرب على جرحه مما لا يقتل ويؤذي به ما سبق في من ان سبوا في الجرح عدا يوجب القودون وان لم يكن
الجرح قاتلا وهذه من افراده لان الرجم سبب عن الجرح ويؤذي به كذا في معنى السبب ورواية الحكم
مترجح في هذا ولا يخلو من اشكال لان العمد كالتقدم الى القتل او فعل ما يقتل غاليا والمرفوع
هذا خلافا لثلاثة والى حديث القتل من الضرب القودون والمرفوع من فعل الضارب وان كان سببا ولا لاجل هذا
الاشكال فسر بغيره الاول في قول العمد لا يقتل غاليا بل يقتل غاليا في القتل او فعل ما يقتل غاليا والاول في قوله
لو جرح نفسه بغيره لا يقتل غاليا في قوله لا يقتل غاليا ان قصد القتل والقصاص ان قصد القتل والدية او لم يقصد
هنا ان الضرب المتعمد للمصروف ان قصد بالقتل ويوجب الدية ان لم يقصد لانه عدا مطلقا وهذا التقدير

المعقول

اوضحه

والمرحوم

مكون

وافق الظاهر من الحكم لانه غير مراد بالعدوان حكمه وحكم غيره في خصوص هذه المسئلة كونه مطلقا
والعلم من غير هذه المسئلة على وجه لا يقتل سوا ذلك لانه كانت عبارة القدر بالقتل المسئلة الاخرى
مقتضى احكامها **ولو** جرح في النار ضربة تقتله او جرحا قادرا على المخرج لانه لا يقتل عدو
ان النار قد تشبه الاغتصاب الى قول القصاص ولا يوجب حنثا بل يشبهه الاطراف المصدرة الى
في النار فان لم يقتل المخرج منها بان كانت الرقبة حافية لا يقتل على المخرج متعلقا في ذلك الوجه ان
ضعيف الحركة فمقتضى النار او مكتوفا في ذلك الاشكال في القودون النار على هذا الوجه ما يقتل وان
امكنه المخرج وذلك قد يعلم من قوله بان يقول ان قادرا على المخرج وليس له حنثا او بالغا من المقتلة للعلم
بان كان وقوعه في النار جرحا بغيره بسهولة وسرعة لا ياتي على نفسه فلا تودد لانه اعان على نفسه
وهل ثبت الدية فيه وجب ان احدها البشوت لانه هو الجاني بالظن النار وتركه المقتل لانه لا يقتل الا بالعدو
عن الجاني كما لو جرحه فتركه المخرج مداواة نفسه حتى مات فانه ضامن والثاني انه لا يوجب عليه ايضا وهو
اختاره ابي بصير وقيل الشيخ في طوالة ان لا يوجب المقتل لانه لم يفعل كان هو الذي اهلك نفسه وانما هو كمن
متعلقا فيها ويقدر المخرج اذ لم يرد اولى نفسه فان الحسبة حصلت عنه ولو يرد ذلك التذلل وليس
كذلك المقتل ان لا يوجب حنثا احرارا ولا غنما الا في الاول فلهذا المقتل عليه الدية وهذا القوي فعلى المقتل
هنا ان ما شرطه العمد وهو المقتل الى ان يخرج منها في اول اوقات الاشكال فمات في النار واشتد الجرح
هل كان قادرا على المخرج فتركه المخرج فلا يوجب حنثا احرارا ولا غنما الا في الاول فلهذا المقتل عليه الدية وهذا القوي فعلى المقتل
معرض له ما يوجب الحنثا وحش وخشوعا وشيئا من اعضائه فتركه ذلك ومعنى قوله يشده اي دهش قال المخرج
بما يشده المخرج يشده فهو مشدود دهش والدم التندرة مثل الجرح وقال ابو بصير يشده الجرح مشدود
لا غير الغائبين ان يخرج فتركه سدا ووجهه الى التل وهذا الاشكال في الضمان وبشوت القودون كان
الادوية يمكن وقد ظهر الفرق بينها وبين سائر الناحيات ان المقتل هنا مقتضى الجرح الواجب حنثا
الوت بالمرافعة مستدلى احراز مقتضى من لا يقتل المقتل وانما المقتل ان يجره تحت الماء بحيث لا يتركه
للمخرج فتركه عليه القودون وانما يحسن السباحة الى لا يتركه الجرح فتركه على حاله وانما كان القاطن يعزب
الشاحل وهو لا يحسن السباحة او يحسنها ولكن كان ما تولى لا يملكه المخرج والحكم كالمقتل في الجرح لان
ما يقتل غاليا وان كان يحسن السباحة وله يمكن ينجو ما كان في محل من الماء بكنهه المخرج بغير السباحة فاسلوفا
ولم يوجب حنثا على ذلك فلا تودد في الدية والوجوب او اضعف العمد لانه السبب في هذا النفس الرابعة ان يقتل
فتركه سدا الى ان يخرج ومات منه فلا تقاضي ولا دية ايضا لان هذا مستند في تحقيقه في الشد وخروج
الدم المرفوع بعد القصد كان كسدا كذا في النار المقتلة على الا نأوه قبل حنثا حكم مسئلة المخرج لان هذا مستند
الى القصد ولو لا هذا خرج الدم والقصد وان كان ما دون قيد فمقتضى المخرج الا ان جرحه بغيره فكان مشاركا
المخرج في ذلك وان كان اخر في اصل الابعاد **ولو** جرح في النار ضربة تقتله او جرحا قادرا على المخرج لانه لا يقتل عدو
في الصحيح **ولو** جرح في النار ضربة تقتله او جرحا قادرا على المخرج لانه لا يقتل عدو
القتل لانه لا يقتل عدو ولا يوجب حنثا اصل الجرح بغيره ان كونه ما يقتل غاليا لا يوجب
ويؤذي به هذا الاطلا على قاعدة العمد لا يقتل غاليا في الاشكال **ولو** جرح في النار ضربة تقتله او جرحا قادرا على المخرج لانه لا يقتل عدو
وكان القودون على مقتضى هذا القول في القودون لانه لا يقتل غاليا ولا يوجب حنثا عليه عدا
غير الدية مطلقا ومن المقتل نفسه هذا الجاني على قاعدة العمد المتبادر فان المرفوع من فعله فان
كان مما يقتل غاليا فهو مقتل للقتل وان لم يكن يقتل غاليا فهو فعل مقتصد ولو كان شبيهه عدا هذا
الدم يقتل بالقتل والاكاذيب **ولو** جرح في النار ضربة تقتله او جرحا قادرا على المخرج لانه لا يقتل عدو
انه صفة فعله ما ذكره الشيخ في قرب غير ان البناء على الاحتمال في قرب ولو جرح فمات لم يوجب حنثا

كذلك

فمقتضى

بذلك

مقتضى

بذلك

الاقاوم

ان يقتل

[illegible]

نفس

قالا ما اقم

[illegible]

۱۲۸

المعروف

4

7

عليه السلام اذا قطع يد
الرجل لم يمسها طالع
جوان

لا تفتقر
 الى ما لا
 تملك
 على ما
 لا تملك
 على ما
 لا تملك

و ان العبد
المكافى لغيره

فوجهه
فما كان منه فإدبه لانه ان كان مليا فاسلامه مقبول وهو محترم وان كان فضلا فاما حقاقتا فقتله ليس لي في
فاما قتله غير هو كان يراي قتله من عليه القصاص غير المستحق والشايعه قول بالشيخ لانه مباح الدم فلا يجب
القصاص بقتله بالحرب وكما لو قتله مسلمة ونحوه بمقتله لليهودى لو كان مباح الدم لكفى باليهودى اقادة القاتل بذلك
لوقبل الزمان الحاضر فليس بالماوراء وهذا فادق من عليه القصاص بالانسان المستحق له.

الحمد لله الذي جعل
الحق في كتابه
والصواب في
الدين

ابو عبد الله

[illegible]

على فراشه في تولوه في القفر ثم والو لودع فراش الدعين لان قتله او اذله هائل يوجب له
على الذموى قتلا التكال في عدم قتله لتمام الاضلال الدافع للقتل بالفضة وان كان بعد الزعة فالحكم
كاسبق في قتل البائع منها ومن الجايح بها وانما الكلام فيما لو بيع امة هاهن الذموى فاما مشهور
انه لا يقتل به اذ هاهن ايضا بخلاف السابق والفرق ما اشار اليه للصبر ان البتة ههنا ثبت بالنزاع

[illegible]

اولی

کتابخانه

مات

لو كان لهم بعض
الدنيا والكفاة وكر

واجب القلب

129

۱۰۰

بالحمد والثناء

۱۱۱

التيه في سفاهة الواردات بتفتها والأظهر عندهم الأول والمتردد في عدم الاعتناء في
مودة الجواز ذكرناه وبين اطلاق ساداتها للشهادة انه بالمال بك غوى ان الذي لا يتنقل الى الوان
ابتدأ من قبلها من الميت ومن يترقبها ميتة ونفذت منها وصايا تكون كالثابتة ولا
ظهر الميع وشيوت الفرق وانع استلزم في الموت الدية في تلك الميت لانها ابلت كأحد الموت
والميت وتعتبر قابل للملك نعم هو في حكم المالك لذلك او يقال ذلك ثبت بالنسبة على خلاف الأصل ولا
لان مقتضاه عدم تعلق ملك للقتول بها بل انما لو شهد شاهدان من العاقله ينسب شاهد القتل
عدها وشيئا منها او ما كان من لا يسلل اليها ليعمل حكم بها في قوله العزم هذه ايضا من صورة الشهادة يدفع
الفرق فان العاقله تحمل دية للظواهر دون العدم وشهد وقد تعرض استفاء القتل عن العاقله بامر بين احدكما
الفرق والثاني بعد الدية مع قيام القريب بالدية فاذا شهد الفقير او البعيد الذي لا يسلل اليه التوزيع
بان يكون في القريب فاما الواجب فيقتل شهادهما في الموضعين لاستفاء المانع وفيه وجه الجمع لان القريب
يحمل التوزيع ويبعد يحمل لومات القريب فيلحقا كجهان في فرع مستوفى وفي ثالثه بالفرق بين
الامورين فيقتل من البعيد ومن الفقير لان المال عاه وواجب والعق غير مستعمل بل في الحديث تنسبه
ويحق لاسان وموت القريب الذي يخرج لا بعد ان يتحل كالسعيد في الاعتقادات والنهاية لا يقتضي
بطله والمعد على اقتصر على مرض مثالي البعيد خاصة اما مقتضى الموضع الحكم وعلى وجه المثال وفي
يرمز بين الامورين وفي عدم اشتراك الحكم بينهما وعدم الفرق هو الوجه لو شهد اثنان انه قتل
اخرى على غيره الله قتله الى قوله الاول والاول في القولي بسقوط القود في العدم وشيئا الدية فيها في القول
وشهد وعلى العاقله في القتل للشخصين وجاعدهم تحتها على الاول بانها يقتلان فصا ممتا وليس قبول
احدهما في القتل الشرع اولى من الاخر ولا يمكن العمل بها استلزاما وجوب اعتبار الشخصين معا
هو بل اجبا على العمل باحدهما دون الاخر لعدم الاولوية فلم ينسحق قولها معا بالنسبة اليها
القول لا يقتضي على الدماء المحفوظة في القتل الشرع بغيره معلوم ولا مطلقا اذ كل واحد من الشهادتين
دعوى كذب الاخرى ولان القتل حد سقط بالشبهة واما الثاني وهو شيوت الدية عليها فلا يقتل
يلزم امر مسلم قد ثبت ان قتله احداهما وجعل عينه فيجب عليها الدية لانقاذ الروح والوجه
الاخر الذي ذكره المصنف هو ادريس تحتها قوله تعد فقد جعلنا الولية سلطانا ونفى القتل منها
في اثبات السلطان وبان البيه ناهضة على كل منهما يوجب القود فلا وجه لسقوطه وبان ما ذكره مناه على
ان لو شهد اثنان على واحد بانه القاتل فانه فرائض بالقتل بخير الوالي بالتصديق والاخرى ان كالبينة
في حق الآدميين واجيب بان الآية تدل على اثبات السلطان للوالي مع علم القاتل لا مطلقا وهو متفق
والبيه انما تنقض مع عدم المعارض وهو موجود والاجماع المسئلة التي عليه اجماع مع وجود الفرق
بين الاقارب والبينة في كبر من الموارد ومنه اشتراط تعدد الشاهدين دون الاقرار في هذا الاخر
تدل بان الخلاف في مساواة الاقرار الذي يثبت به الحق البينة التي يثبت بها وهي الشاهدان هنا الا في
ساواة الشاهدين نعم لما كان حكما لا قرارا الثابت بالنسبة للبينة تباين لا نقول به مع عدم تساوي
حكمهما من كل وجه كما تقدم كثيرا في تضامير الاحكام والبينة في التثبت تنسب حسن وهو
لاولياء اما ان يدعى القتل على احدهما ويقول لا نعلم فان كان الاول قتله فليقام البيه بالدين
ومعد الاخرى وان كان الثاني فالبينة متعارضان على الاقرار لا على مجرد القتل فيثبت القتلان
احدهما ولا يتحقق والنقص يتوقف على تعين القاتل فيسقط ويجب الدية لعدم جملوية البيه
القتل الى احدهما دون الاخر ولا نعلم ان مقتضى عبارة الشيخين في الكتابين يدل على ان الحكم لا يكون
رواية ويصير العلامة في يروى لم تقتض عليها فوجب الرجوع الى القواعد الكلية في الباب ولو
لو شهد الله قتل زيد عند اقرار اخر انه هو القاتل وبشر للشهود عليه فلولي قتل للشهود

فان كان القتل

عده عليه الى قوله الرواية من المشاهير القول بالتفصيل المذكور في السلسلة للشيخ واتباعه و
بن البينة وان السلاج وكثير من المتأخرين وسئلته محبته ذكرنا عن الباقر ما قال سألته
عن رجل شهد عليه قتل من قتل بعد دفعه الوالي الى اولياء المقتول ليقادح فلم يردوا حتى
انهم يفتل فامر عند الولي انه صاحبهم عدوان هذا الذي شهد عليه الشهود ويرى من قتل
حاجبكم فلا تقتلوه وخذوني بدمه قال فقال ابو جعفر ان اراد اولياء القتل ان يقتلوه فليقتلوه
انتم تنسبه فيقتلوه ولا يسلل لهم على الاخر ولا يسلل لورثة الذي اقر على نفسه على رتبة الذي
شهد عليه وان اراد ان يقتل الذي شهد واعليه فليقتلوه ولا يسلل لهم على الذي اقر على نفسه
الذي على نفسه الى اولياء الذي شهد واعليه فليقتلوه ولا يسلل ان اراد وان يقتلوه
جميعا قال ذلك لهم وعليهم ان يردوا الى اولياء الذي شهد واعليه نصف الدية خاصة دون
صاحبه في يقتلوه به قتل فان ارادوا وان اخذوا الدية فقال الدية بينهما نصفين لان
احدهما اقر والاخر شبهة عليه قتل وكيف جعل للاولياء الذي شهد عليه على الذي اقر نصف
الدية حتى لم يجعل لاولياء الذي اقر على الذي اولياء الذي شهد عليه ولو يقر فقال لان
الذي شهد عليه ليس مثل الذي اقر الذي شهد عليه لم يقر لم يقر صاحب ولا يقر ويرث
صاحبه فلو لم يقر ويرثا لم يقر الذي شهد عليه لم يقر صاحب وهذه الرواية
مع محمد سند هاشموية بين الاحكام وردة هاشم ادريس على قاعدة وحكم بالحقير كاسئلة
السابقة والاصل في قتلها اجازة لرجالها هذه الشهود وقرار المقر بالشركة قال استا
لو شهدت البيه بالقتل كذا واقر بالاخر به جاز قتلها به ويرد عليها معاوية وكفى في قتل
من هذا الياس والمهم اسفكل ايضا قتلها كما ذكر في ادريس وزاد الاشكال في اجاب
بالدية عليهم نصفين لعدم الاشتراك وقال في التث ان الاصل هنا في ثلثة مواضع الاول لم
يخمس لاولياء في القتل وجوابه بقيام البيه على احدهما الوجه الثاني وقرار الاخر على نفسه
بمعونة الثاني والحيث الركن لو قتلها وجوابه ما تقدم من انه لا يقتل اثنان بواحد في الشركة
ومع الشر كدوية قابل الدية وهو دية كاملة لكن المقر اسقط حقة من الرد في الرد على المتجر
عليه الثالث لم اذا المقر قد ه لا يرد المشهود بخلاف العكس وجوابه ان المقر اسقط حقه من الرد
والمشهود عليه لم يقر فيرجع على ورثة المقر نصف الدية لاعترافة بالقتل وانكار المشهود عليه
قال هذا كله بتدبير القتل ليعلم القاتل ان الوادع على احدهما سقط الاخر
قال في الرواية قتل القاتل واقام شاهدا وامر اثنين بقتل من يصح لادعى عيال ميت وفيه اشكال
اد العنوا لا يتوقف على شيوت الحق عند الحاكم قد مر في الخلاف في شيوت موجب النقصان الشا
والمراتين وهدد فان قلنا بدم وعي من اقامه البيه لذلك عن حقه فلا اشكال في صحة العفو
لشوت حقه وقبول العنوا وان قل بسوته بذلك فكل يصح عنوه فانه في طبعها بان عنوه عيال لم
يثبت نوع العفو لغوا ولا يخفى ضعفه لان العفو عن الحق يوجب سقوطه فيما بينه وبين الله
وان لم يثبت الحق عند الحاكم كالرعي تدعى القتل عدا من غير ان يقيم البيه في القايه في
عدم صراح دعواه بغيره كذا في التث من علم منه العفو لوجود التتضي لحيته وهو الصيغ الدالة
عليه وانتفاء المانع اذ ليس الاقدم نبوته عند الحاكم وهو غير صالح للاربعه لان فائدة العفو
استاد الحق بحيث تبقى ذمة العفو منه حاله من العفو ولا يدخل الحكم في ذلك وكذلك
القول في غير النقصان من العفو ولا يبرأ منها في معنى العفو عنها واستا
يستدع البحث عنها من الاول في الثبوت ولا سيما مع ارتفاع التهمة للولي اخلاص
المكرهين واعداء ولا يجب التعليل بالآخره التماسا لعد اسم الاول وان يرحل فلولي عدا

هذا

الدم وفي لسان الفقهاء اسم للامان وفي النجاشي القسامة هي اليمين تقسم على الايمان وعلى الدم وعلى
التقدي يسمي اسم اقيم مقام القسامة ويقال افسد قسامة وقسامة وهي الاصل كما يقال اكره كراما وكرامة
والمخصص لها ايمان القسامة لكن النجاشي حصرها بها وصورتها ان يوجد شغل في موضع لا
يعرف من قبل ولا يتوهم عليه شيئا ويدين في الولي على واجبا واجبة ويقترن بالواقعة ما يشترط
بعضنا في الولي ودعواه ويقال له اللوث فيلحق على من يدينه ويجزى به سبيل كسر الأصل منه ما روي
ان عبد الله بن مسعود ومحمد بن مسعود رضى الله عنهما خرجا الى خيبر فمترقا لما جعلا فقتل رجل
فقال محمد بن مسعود انتم قتلتموه فذالوا قتلناه فانطلق هو واخوه حويصة وعبد الرحمن بن مسعود
اخو القتل الى رسول الله فذكر كرمي الله قتل عبد الله بن مسعود فقال خلعون خنسي كما كنتم
ولتقتلون دم صاحبكم فقال رسول الله كيف قتل اليمان من قوم كفار فذواه النبي ما وجدت
فيقتل اليهود ما يذوقه قال سبيل فقدر كقتلهم ثم ما ذوقه حرام وفي رواية اخرى يشترط في
خنسونه على رجل منهم فذوقه في رواية اخرى قال البيهقي في اللوث في اليمين على من انكر
الاقامة في القسامة خالفته غيره من ايمان الله عاوي في امور منها كون اليمين امتدادا على
الذي وتعد ولا يمان فيها وحوا في خلف الانسان لانيات حق غير ونفي الدخول في غيره وعد
مستوفى الذي يكره من توجهت عليه اليمين اجابا على يدي اليمين على غرض وتكون في موضع شرطا
مطلوب فيها كغيرها من الدعاوى في اليمين كقضية على العزم وموت فاعيا خالف الاصل على يده
فقال البيهقي الحكم في القسامة وان كان اللوث متيقنا حال خنس الظن ويتوقع في القلب صدق اللوث
ذكره في ما يتعلق بوجوده في قبيلة وحسنه او في صفة صغيرة او علة متصلة عن البلد كغيره من اليمين
وبين اهلها بعد اذ تارة فهو لوث في حقهم حتى لا ادعي في القتل عليهم وعلى بعضهم كانه ان يسم
وهكذا كان الحال في قصه عبد الله بن مسعود فان اهل خيبر كانوا اعداء للاندلس وبنو خيبر جرحوا
قتيل في دار كان قد دخل عليهم فقتلوا وادخلها معهم في حادثة فهو لوث وسنها اذ وجد قتيل
عنده رجل معه سلاح فقتل بالدم فهو لوث ولو كان بقره بيع او رجل اخر مؤثري طهر لم يوجب
ذلك اللوث في حقه ولو راى ناسي يهني رجلا جرحه بده كانه فعل من يفرق بالثبوت والسكنى ثم
وجد نافي الموضع قتل فهو لوث في ذلك الرجل وسنها اذا شهد عدل ان قتلانا قتل فلانا فهو لوث
ولو شهد جماعة من يقتل روايتهم كالقيد والنسوة واقاموا هذه الظن فهو لوث وان احتمل القتل
على الكذب كاحتماله في شهادة العدل وان لم يقتل روايتهم كالقيد والنسوة واهل الذمة والمشرك
عدم اذ لو شهد اللوث لانه غير معتبر بشرعا ولو قيل بثبوتها في رواية الظن كان حسنا لان من ظنه
الظن وهو يحصل بذلك ولو افاد مؤلفه التواضع فلا يشبهه في شؤنه بل يبيع على هذا ان ثبت القتل
ايضا لان التواضع مؤثري من البيئة نعم لو اخطى في ايمان القاتل احد هذين وبحوزة ذلك افتقر تعيين
الولي احد هاتين القسامة ولو قال الشاهد قتلته احد هذين كان لوثا الى قوله وفي الفرق قوله اذا
شهد شاهدان فلا شاهدان بان فلا قتلته احد هذين ثبت اللوث في حقهما حتى لا يعين الولي احد هاتين
وادى عليه كان له ان يقسم كالتواضع في ايمان او جماعة عن قتل كالمثل في النصوص التي سبق وتناولها
فقال الشاهدان فلا قتل احد هذين لم يكن لوثا لان ذلك لا يرفع في القلب صدقا وفي لفظها
ادى القتل عليه بالتعيين هكذا افكره الشيخ فلو كان عامدا في المصنوع في الفرق فذوقه دم جعل اياه متساوي
لا يوجب في اثبات اللوث وعدمه والظاهر وهو الثاني لا يثبت كنه في الابعاد المانع من حصول اللوث باليمين
ولهذا صرح العلامة وغيره من قتلته المسئلة والظاهر هو الثاني لان مؤثر الشاهدان التخصيص المعين
قتل احد هذين يثبت الظن بكونه فانه من غير اعيان التخصيص فلو كان احد الوليين يثبت القاتل يوافق
مطلق فيه بخلاف شهادة احد الزوجين انه قاتل المعين فانه لا يحصل الظن باحد هاتين التخصيص

لا يشترط ولا يخفى
على من يدينه
فقال البيهقي

ولو شهد

لا يثبت عليه القتل ولا يثبت في اللوث وجوز ان يقتل على القسامة لا يشترط في القسامة ظهور
لجرحه والدم لا يثبت اللوث بالحق عينا عندنا وعند الاصول ان القتل يحصل بالحق وعمر القسامة
والقتل على غير القسامة فاذا ظهر اثر القسامة والعمر والقرب الشديد فامد ذلك مقام الجرح والدم
وقال ابو حنيفة ان لو كان جرحا واحدا ولازم فلا قسامة وان وجدت الجرح لثبت القسامة وان وجد الدم
دون الجرح فان خرج من انفسه فلا قسامة وان خرج من العيون او اللذان ثبت القسامة ويقض
الشأن فيه اعتبار العلم بكونه قتل سواء كان بالحق او بالتعدي وعبور اذ لا يثبت على عدم اشتراط ذلك
كله ولا في القسامة حقوق الدم في بناء على القسامة على الغائب وهو يذهب الاصحاب و
من منع مدعى جرحه من القضاء على الغائب تحت ايمان اللوث ضعيف لا يجوز عليه الا اذا استلزم
فتح القصر او ايمان مؤثر في ذلك مع حضوره وهذا يوجب القول بالرجوع في يرون فلما بلغنا على الغائب
ولو وجد قتيل به ارضها عينة كان لوثا وللورثة القسامة لعابدة القسامة القتل او انكاره
بالقناعة لو كان قد عرفت ان وجوده قتل لا في دار قوم يوجب عليه اللوث ولا يشترط الحال
بكونه ارحما او عينا للقتل وغيره فلو كان عبد المقتول خاضعة ثبت عليه القتل ان كان عبد امدا
وهي قاعدة القسامة وكذا اذا استأفاده فلهمة للقتل وتظهر القابلية في انكاره من الزمان لو كان يهودا فان
حق الجاني سقط على حق الواهب كما تقدم في بابه وبنيته ذلك على خلاف بعض العامة حيث منى القاتل
ان كان القتل عينا او لانه لا يسلط عليه بماعل القتل بل ثبت الدية وهي لا يثبت على الملوكة لولاها فلا الدم كمن
سوها ما تمت القابلية نواعي القولي ان واحدا من اهل الدار قتلته جازا لانيات دعواه بالقسامة
فلو انكر قتلها وقت القتل كان القول مؤثرا مع عينة ولم يثبت اللوث لان اللوث يشترط
ان من كان موجودا في ذلك الدار ولا يثبت ذلك الا باقراره او البيعة لاثبات اللوث على جماعة فصرح
في الجمل ما يوجد قتل في او شهد الشاهدان ان يقتله فقتلها او اذلول اثبات دعواه بالقسامة على بعض
اهلها فادى عدم حضوره فالقول مؤثر مع عينة ويستط اللوث لان الاصل برأه وتشد وعلى المدعي
البينة على حضوره او على اقراره بالحق واما ما يثبت القسامة الاول لانه يثبت القتل على من
كان حاضرا على الغائب وقد ثبت الدم عليه شرعا وهذا واضح في كينيتها في في العهد
حضوره الى قوله المهر في الذهب لا خلاف في ان اليمان في العهد تحسبون بيننا وفي الخبر السابق
للو كرمي النبي ما ذوقه القاتل عليه واتى القاتل عليه مؤثرا لساواة ذهب اليه من الاصحاب
المفيد وسلا وامين وابن ابي ريس وابن الهيثم وجماعة اخرى في ايمان من ادين عليه الجماعة
من المسلمين وسند عموم القسامة والخلافها كالجرح السابق ويشترط ان حكاية حال فلا تعجز
وبان ظاهره بل بعض عباراتهم يقتضي ان القتل وقع عند اذ ذهب الشيخ واتباعه والمهر والعلامة
في احد توليداتها ثمانية خمسة وعشرون لعينة عبد الله بن سنان عن الصادق في القسامة با
حسبون رجلا في القدر والخطا خمسة وعشرون رجلا وعليهم ان يخلعوا بالله وحسنه يونس
من الرضا عن ابن مسعود التواضع ما جعل القسامة في النفس على العدم حسنا رجلا وجعل في النفس
على الخطا خمسة وعشرون رجلا والتفصيل قاطع للشركة والمهر جعل التسوية ارضى بالحكم والتفصيل اظهر
في المذهب وهو حسن اذا تقرر ذلك فانه يثبت اذ لا يثبت في قومه وهذا قاريه وان بلغوا القدر
للعشر وخلف كل واحد منهم بمنا اذ بلغوا اذ كرت عليهم بالتسوية او التفرقة ثبت القتل ولو قدم
وقومه او اتوا مع بعضهم لعدم علمه بالحال او افتقر لهما خلف للذي ومن يوافقه منهم العدد
والفرق بين كون اليوم من يوث القصاص والدية كما نواهد المدعي وغيره وارثين او التفرقة
فلو كان عليهم اكثر واحد ففيه مذهب المهر ان على واحد حسب ما كانوا

على اللوث فان لم
يؤثر في

المتقدم

7

الشيخ

لم يخطر ولم يخطر

[illegible]

الحاج الإمامان يروي عندهما من الحديث أن علي بن الحنفية قال أو علي بن العاصي علي تقلدوا علم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حق
الحنابلة هما فان اتفقا على القضاة ما شاء الله جلهم وذلك وإن ماتوا لأن الله لا يموت والولاء له بالحق بمقتضى وصيته

۱۰۰

[illegible]

مختار الحكم

25

قوله ثم يترك ما كان يخذله من ما لم يحل له ان يقضوا الدين قال قلت وهو ثم يترك شئاً قال ما اشد الاية
تخليع لما يقضوا من الدين وعما زنا وغيره من ما لم يحل له ان يتصل ويقبل عليه دين ويسبق مال من مال الدنيا
ان يتركه ليقا ذلها قال انما يصيب الدين في الجمع واللقاء فانما هو اول ما يتركه القائل ثم يترك ما
اراد ان يتركه فليس له ان يذكر حتى يتركه الذي للفرع والى ما لم يحل له ان يتركه عن الواجب فيضعفوا يستند
ونحوها فلا تقابل الاصل للذهب وجمعها الطهرى على ما ان اذل القائل الذي يتركه ما لم يحل له ان يتركه

ایکونہ

[illegible]

۳۱

[illegible][illegible]

تکلیفها را بحد و حدیست
نموده پس درین کلیه
علا بحد و حدیست
مؤید جملی که در تقدیر

فتیلم

طبخه
طبخه لرجلي
قال يا حبيب قطع منه
الذي قطع عينه او
وقطع ساره القوت
قطع م

اولاً ما كانت
الجمهورية
الأمم المتحدة

[illegible]

تغییر در روش

بقائه الحايه
لنسيته حتى
يعلم بمرورها

[illegible]

3

۱۵۱

۱۰۰

الشيخ محمد بن عبد الله

محاضر

7

4/12/20

1

الماء والارض... في احد الخريجين نصف الدنيا لانه اذهب نصف الخلق وهو احياء في الدنيا...

والثقل لا يزال قائما وليس كذلك لو ثبت المسان لانهم انهم من الله بخلاف الثقل فان...

ثم حديدية ولكن يلزم من هذا ان يثبت القصاص او لا يثبت في قلها سواء عاوت ام لا سواء قض...

وليس على ما يثبت وعبرنا الى ما هو الاصل في ثبوت الدية لانه الانسان سواء عاوت ام لا...

فان قيل نعم مع انهم في الحق عن عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله عليه السلام...

والجواب انما هو انما هو المومن في ذلك الصلح الانسان سواء عاوت ام لا...

حينئذ لا بد من انما هو المومن في ذلك الصلح الانسان سواء عاوت ام لا...

فان قيل نعم مع انهم في الحق عن عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله عليه السلام...

والجواب انما هو انما هو المومن في ذلك الصلح الانسان سواء عاوت ام لا...

فان قيل نعم مع انهم في الحق عن عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله عليه السلام...

والجواب انما هو انما هو المومن في ذلك الصلح الانسان سواء عاوت ام لا...

فان قيل نعم مع انهم في الحق عن عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله عليه السلام...

فيها ثلث اصبغ بحسب جملته لكن ذلك مع غير ما عن الاصطلاح ما عا اشتباهها بما...

بعد الاستواء الثلث على الاشتهار القول بوجوب ثلثي ديتها في سوادها الجانية...

ثم لا بد من انما هو المومن في ذلك الصلح الانسان سواء عاوت ام لا...

فان قيل نعم مع انهم في الحق عن عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله عليه السلام...

والجواب انما هو انما هو المومن في ذلك الصلح الانسان سواء عاوت ام لا...

فان قيل نعم مع انهم في الحق عن عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله عليه السلام...

والجواب انما هو انما هو المومن في ذلك الصلح الانسان سواء عاوت ام لا...

فان قيل نعم مع انهم في الحق عن عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله عليه السلام...

الحاصل

المقتضى

فيها

المعروفة

فيها

سید و قاضی کمال

[illegible]

عشر الحار والبارد

نصف الدين

وَلَوْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ
وَأُحِبُّوهُ وَحَبْلُوا
بِأَلْسِنَتِهِمْ يَنْسِفُ
مَنْزِلَةَ الْفَلَقِ عَمَّ

المعروف

[illegible]

22

[illegible]

الحمد لله

و لا اكل و
لا صاج و

لا اله الا انت

10

ضعيفة السند بالسكون وفيها العداوة على ما ذكرنا من انه سلبه حرمه وهو بعيد
اما القبول فمقتضى دية امته المملوكة هذا هو المذهب بين الاصحاب ورواه السكوني عن ابي عبد الله
عنه كذا في حديثه في حبس الاثني عشر شهرا ونهض الشيخ وط الى ان ذكره عن قبيصة الابن للذكر فمقتضى
الام لا ينفى وهو لو قد بان بغير الجواز في دفعه من الجواز ما وجد نصف عشر قيمتها اذا التفت
سيرا وان الفتح جازا ثلثه عشر ثمنها لرواية بن سنان من المصنف في عاقبة رجل فكل حين استلزم في
الصحة والاعمال الى اكمال الثلث من الجاه **مسألة** ولو اراد المصنف ان يكتسب في الموضع
فيما لم يدره الزائد جازا والزيادة ثمانية عشر يوما قال في طوئلت بعينه وهو يوافق على ان
في المأثورة فلا يشترط ثلثين وثلاثون فيعتكس على ثلاثين ثمنين ثلثا لثمنه قد تقدم الحديث في ذلك
ودكر النقل الدال على ان الاطراف والجلاب الثلث كل احدها من الثلث **مسألة** وفيه المأثورة في كل ثلث
ثلث درهم فان سلخت المأثورة فمقتضى الدية ستند هذا التفسير كتاب طر من رتبة المأثورة
التي هي المأثورة في احد الثمنين كادته وقيدته العلة في الاصل في كتاب التفسير والاشهاد في الدية
على النصف من الثلث فيهما **مسألة** وفيه التفسير حتى تبيد والاشهاد تبيد وفيه ما لو لم يدر
الذكر ليس فيهما ستند هذا التفسير في كتاب طر من رتبة المأثورة في حاله والمصنف في ثمانية
يعمل يقتضيه جازا ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه **مسألة** ولو لم يدر في ثلثه عشر ثمنه
اكثر من كان على ما لم يدر في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
لا يدر في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
او اسحب ذلك مقتضى التفسير **مسألة** ولو لم يدر في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
وفي الخلاف ان ثلثين وهو المأثورة وجب في المأثورة المأثورة في المأثورة في المأثورة في المأثورة
كل منهما لا يجب حكمه بعد الاحتمال لا بد من ان كان ثلثا حالة المأثورة ولا بد لو لم يدر في كل
جانب فالتفسير كان ثلثا في ثلثين فكلها من المأثورة في المأثورة في المأثورة في المأثورة في المأثورة
وفيها نظر لمن لم يدر في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
ان ثلثين ومن لم يدر في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
والثلث في السبب الموجب فلا يتسلط على المأثورة بالاحتمال **مسألة** في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
فانه قال في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
ما به دينار وهو ضعف للثمنين في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
دية النافذة فيها على دية ثلثها في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
الحكومة مطلقا مطلقا بالاصل ولو لم يدر في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
مساواة ثلثها للرجل في ذلك لانها انما تقتضي في جازية ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
الرجل في ديات الاعضاء والجلاب حتى تبلغ ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
صلوا وامرأة قد تقدم ما قبله عليه التفسير من النصوص في كتاب القضاء وفيه الثلث الثلث
بين الرجل والمأثورة في ذلك على ما علمت في بعض حيث فرق بينهما في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
لا تبلغ دية الثلث كالاصبع فان دية يجمع اصابع البدن من المأثورة لا تبلغ ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
ما ثلثين وخمسون دينار او اكثر الثلث يقتضي التوزيع على ثلثين فيكون في كل واحدة خمسون خمر منه
اذا كان الجاني رجلا للثمنين ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
الحكم ههنا ما ذكره من المأثورة في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه

فيها

على هذا

الموضع

لوضع الفراع **مسألة** كل موضع فلما بين الايدي او الحكومتين فمقتضى واحد والمعنى ان يفتقر
جميعا ان لو كان سلكوا مع بعضهم مع الجاهلية وليس في الفرية وبوجه من الدية ليعتد المقصود
ان الحكومتين من الدية ينسبها اليها من حيثها في الفرية الجاهلية في قيمة الجاني عليه مقتضى
المقتضى وذلك بان يقدّر الجاني عليه بصفة التي هو عليها لو كان عيبا ولا ينظر في مقتضى
الجاني من حيثها فان قوتها ياترون الجاهلية وينسبونها بعد الجاهلية فالجانيون عشر الدية
وروي ذلك بان الجاهلية مقتضى ثلثها لثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
الدية انتصه والراي في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
ما قبلها فمقتضى ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
كانت اكثر من ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
ما قبلها فمقتضى ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
قيمة ابيه او امه ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
لدية الاب حرمه من ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
جانب المأثورة في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
الاب لانه الاصل فلا يتجاوز ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
اختياره في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
في كتاب الاضمار والآخر وهو المأثورة في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
ستون وعلمه اربعون قد عرفت اختلاف الاخبار في دية العنين وان كثير استمر بطلان فيكون الدية
قتره في بعضها ما لا بد من ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
السلطة يقال عليه ستون دينار ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
مقتضى المأثورة في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
فحقا سبب المومنين عانت في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
مقتضى الرجم اذا ساءت فيه اربعين يوما ثم يتخير في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
قال في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
مقتضى ذلك فاصفة خلقة المأثورة في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
حضر مستحسنا لم يقتصر المأثورة في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
الحض وبعثت حواشيها في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
مع حبس اختلاف الاخبار والاكثري في اعتناء المصنف في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
كل منهما مطلقا مطلقا بالاصل ولو لم يدر في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
ما قبلها فمقتضى ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
وروي في التفسير بين المأثورة وما ذكره في الاخبار وهو من الاثني عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
قيمتها اكثر من ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
وكثير اسجل من المأثورة في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
الولد من حكم المأثورة في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
السلطة في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
الولاة لا يخرج عزه لثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
عن حكم المأثورة في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه
يقتضي الواقعة بعد العداوة في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه في ثلثه عشر ثمنه

فيها

على التفسير

بالخرج عن الملك

26

مسكن
مسكن

[illegible]

کتابخانه
موسسه
۷
۱۳۰۲

[illegible]

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. The left edge of the page is bound into a dark brown cover, which is visible as a vertical strip on the left side of the frame. There is no text or other markings on the page.

قال الله

والى القوم

لان الامام يريته بالوفاة يكون كغيره من الوارثين ولو رايته مسلما من كميل السابغة فانه تلاحى الى
في اخرها وان لم يكن لم يفرقة في ذلك من الامام بيت مال المسلمين بناء على حرف مبرور من الاحاديث
فذلك ان الامام يريته بذلك من الامام بيت مال المسلمين بناء على حرف مبرور من الاحاديث
له اليمين فقد الاقلى والاظهر الاول والثاني وهو ان لا يؤخذ من الامام بشئ مع وجود
العاقلة السليمة لان ضمانه مشروط بعدم وفاء ظن وقوله فظنهم الشئ حتى لو كان الاصل واثله
ان اخذ منه غيره فواظفوا بالذي من بيت المال فلا تشبه الامام الا في الجملة ان لم يكن عاقلة سوية لان
ضمان الامام مشروط بعدم العاقلة مني على تقدير القسوة كما هو رأي الشيخ وعلى ضمان العاقلة
دنية ما عدا الموحد يمكن فرض كون الدية دينا وكلاهما مع ما تقدم وفي قوله الثاني من بيت
المال لا على التوابع بل على الباقي على الامام انه يورث من بيت المال وهذا المراد من الشئ في قوله
محل قوله بيت مال الامام لما كان من كون الامام هو الوارث فيكون من العاقلة وهو بعد ذلك لان
يورث بيت مال المسلمين لان الامام الظاهر مع ان في ما جعل مبرور السابغة لبيت المال فيجب ان يورثه
سليمان من خاله ان في عدم الامانة السالبة عن ملكه ليعتق سانية قال على من مشاء على
من يورثه جوريته وله دية فان قلت فان ملكك حتى يموت قال جعل ميراثه في بيت مال المسلمين
وعلموه ايضا على بيت مال الامام وهو بعد ذلك ولو زادت العاقلة على الدية لم يخص بها
العص واما الشئ يخص الامام بالعقل من شاء لان التوزيع بالخصم يشق والاولى النسب والعقل
القولان للشيخ فلا خلاف في محبة اباي الدية ونسب على العاقلة كلهم من خص بها فمردون
قوم فعلمه الاول والثاني قوله في محبة اباي امتا بالدم الميراث الاول الظاهر وهذا الخلاف
مبنى على تقدير التوزيع فترضى زيادة عدد العاقلة عن قدر ما يخص الواحد منهم وعلى
القول الآخر يسقط البيت **قوله** ولو غاب بعض العاقلة لم يخص بها الحاضر لانه لا يشترط
الجميع في العصبية والميراث وخالف في ذلك بعض العامة فكل واحد من الحاضر بها الاختصاص
بقرب الدار كما تقدم المختصون بقرب القرابة لان المحل نوع فبعضه في اعمالي الحاضر من
وضعه ظاهر للفرق الواضح بين قرب النسب وقرب الدار ولو كان كذلك لافترق الحاضر من
بالقرب واليعد ايضا وجه الثاني والفرق بالعلق بالعاقلة لان حيث التبرع ومن محل
من لم يصيل الحاضر **قوله** وانما كان زمان التاجيل من حي الموت وفي الطرف من حين الجوارح
وقد انما كان في السراية من وقت الاندما لان موجبها لا يستمر بكونه ولا يقص
الاجل على كل حال كما كانت الدية ما لم يجل باقتضاء الاجل وجبت ان يكون ابتداءه من وقت
وجوب كساي الديون الموجهة ووقت الوجوب في ذمة النفس وقت الوجوب سواء قتل
بجراحه من وقت او بغيره من قطع عضو او جرح اخر وانما ما دون النفس فان لم يضر
الجناية فابتداءه من وقت الحياة ايضا لان الوجوب يتعلق بهما والاندما لثبوت استمراريته
فلا يعتبر الاندما من وقت الحياة بل من وقت الحياة بالذات لانه لو قف بالمطالبة على تقديره ليقرب
منها المحل من ابتداء المدة ليس وقت طلب فلا بد منها المطالبة فاذا انقضت السنة والجراح
بأنه في المطالبة العاقلة كالحا في اذا كان عامدا او خوة وان سرت من عضو الى غيره كما اذا قطع
اصبعه فبقي المالك فغير وجهان احدهما وهو الذي قطع به الميراث ان ابتداءه من وقت
الاندما لان الجراحه لم تقف على محلها فبقية بل سرت فبقية المدة من نهاية التجرع لانها
نما لا تستمر بكونه والثاني ان ابتداءه من وقت سقوط الكفر في المثل لان نهاية النهاية
وقطع الاجسام مع السراية لقطع الكفر ابتداءه والاولى به بقوله ولا يقف الاجل
على حكمه الحاضر على خلاف بعض العامة فيجل ابتداء الاجل من حين المرافعة الى المأمر

يعقل الام

المع

وقيل ان بيت مال المسلمين

بيت المال

الاستثمار

من شقة التبرع

الحاضر

المثال

فمنه الى كذا ولا يقبله العاقلة لانها لا تقبل عبدا او ناقصا له الامام مع ان مقتضى التعليل لا يرد ليس
مطلوبا محضا بل هو الاستئثار بالنفس وهو محض ابي ولا بد من ان عبد الله عقالا ليس من الذمة
مطلوبا فلو كان من قبل جرحه او فخذ ذلك من امواله فان لم يكن له مال وجعت
الى امام المسلمين لان مقتضى العبد المخرجه كما يكون المصد الفريضة الى سيده قال وهو حال الامام
من اسلم منه فهو حر **قوله** ولا يقبل موتى المملوك حنيفة **قوله** وان كان او مديرا او مدينا او مستورا على
الاشهر معنى ان حنيفة تتعلق بقتل المولى مطلقا وقد تقدم البيت **قوله** ولا يقبل موتى
الولد **قوله** قال الشيخ في محبة اباي بيتاها هو وصفت من بيتها بالاسية لانها في عصب
الحا في ولو رايته من الصادق عا ان حنيفة في حقوق الناس على سيدها وهو وصفت كالرواية
وقد تقدم البيت **قوله** وصح من الميراث فيعقل عنه المفقون من حيث انه من التوابع
الضامن من الحاضر اعقل كل منها الاخر من حيث انه ضامن لانه من حيث انه مضمون
واما في حق القسوة فان الدية يجب ان لا تعطى العاقلة الى قول علي الاصح اختلف في ان الدية هل يجب
اجتماعها على الحاضر وقيل لا العاقلة ام يجب عليها ابتداءه الظاهر والمذهب والمولى اعلم في
التخصص الثاني وقوله الاول ان الاصل في الضمان كون المثل في نفسه فلو كان العاقلة في
توزيعه مالا لخص العاقلة بالدية فان رجع بها لوبا فيها لم يلق العاقلة على الاصل وهو اختيار الشيخ في
وجوهه والاصح ان لا يدخل في الضمان مطلقا **قوله** في كسر القسوة قولان احدهما على الصحيح
قوله على الميراث من قبل رده اقصا راي الميراث الى قوله وهو اسم القتل للشيخ في كل واحد
من راي واحد الاول ان الميراث عليه وقا رده عليه فلهذا لا يرد الاصل براءة الدية من الزيادة والقسوة
كفان معنى الفرقان الميراث ليس ردي واختار الميراث في احد قوليه الثاني لان الميراث عدم الاخير
وعدم وجود دليل صالح على عدمه ومن وجب على العاقلة عند جرحه دية كغيره من الذين كان
التقدير ان يوقف على النص لا يجرى في القياس عند كثرة من قل له فعند الميراث من كان
محبا لابي وهذا هو الاصح **قوله** وهو بين بين القرب والبعيد في قولان اشبه بهما الترتيب في التوزيع
القولان على القرب على القرب والبعيد مطلقا للشيخ **قوله** الى عموم لادم بوجهي على العاقلة المتناول
لجميع ولا يشهد عند الميراث من الميراثين الترتيب في التوزيع وقد تقدم الاقرب ولا يعدل الى العدل
الامر في القرب عن الامام بحسب نظر الامام او نقصا من القدر المعتبر حيث يحكم بالقرن وقيل
بالاخير ان لا يقل بدخول الاب والولد ثمة ولا دهم في الاحكام ثمة ولا دهم على ترتيب الاحاديث
وهل يؤخذ من المولى مع وجود العصبية لانه مع زيادة الدية عن العصب ولو استعت احدت
من عصبه المولى ولو ادت الدية على العاقلة اجمع قال الشيخ يؤخذ الراي من الامام هذا مخرج
على القولين السابقين فانما افاضت القرب والبعيد في درجة واحدة اخذها من المعنى مع وجود
العصبية لان من حمله العاقلة وان قارب من عصبه النسب كما في الميراث وان قلنا بجمعها لا
القرب ما اقرب فان لم يفرق النسب من الدية لم يقتل المولى ولو جرح او قتل القدر حيث اعتبر
التقدير على مقتضى فان فضل عنه شئ لم يجل عصبته ثم يقتل العقب في عصبته وهكذا فان فقد من
الدرجة الاول على الحاضر وعصبته لم يجل عصبته ثم يقتل عصبته ثم يقتل عصبته ثم يقتل عصبته
كما ذكر في الحاضر فان لم يؤخذ من له نفع الولد على ان يجل عصبته الميراث فانما مشروط
بعصبته كالاخام في عصبته كذلك وهكذا الوجه الآخر الذي اخذنا عليه الميراث في الميراث
من المولى الى اجمع وقد عصبته القرب اقل على تقدير زيادة الدية على العاقلة اجمع لعل الامام يفي اخذ
الولد من الامام ولان احدهما وهو الذي اختاره الشيخ انه يؤخذ الباقي منه بالجميع ولو لم يكن عاقلة

وأخبرين جعلوا أول من هرب وقت حكم الحاكم فالدين على العاقلة حتى لو مضت ثلاثة سنين فتر
 قبل نفق الحاكم ضرب المدا محجبان هذا من باب الاختصاص لا من باب كون الحكم **قوله** وإذا حال الموت
 على موصي أو مضت على موصي ولو مات لم ينفذ الوصية ويثبت في تركه الاستعانة بالوجود على كل حال
 المحل فلا ينفذ قط الموت كغيره من الدين خلافا للعضد العامة حيث حكمه بقطع عند لو مات
 قبل الإتمام مطلقا **قوله** ولو لم يكن عاقلة أو مضت من الدين ولو لم يكن لها مال أخذت من الأقاليم
 وقيل مع قلة العاقلة أو عدمها يرضى من الأقاليم دون العاقلة ولا بأس ببيع الدين **قوله** إلا أنه جعل الوصية
 على ماله للمسلمين لأجل الإتمام والتمام جعل للأقارب مرفيا وليس في الروايات ما يدل عليه
 مرفيا عما عدا ذلك على الثاني ولو لم يرضى من غير المسلمين يرضى من غير المسلمين من غير المسلمين
 أحدهما أو وانه قال في الرجل إذا قتل رجلا لا خطاء فيه قتلان يخرج إلى أولياء القتل
 من الدين أن الدين على رتبة فإن لم يكن له عاقلة فعلى الولي من بيت المال وفي رواية في الأقاليم
 في القول كانت على الأقاليم كذا للكون دستة لأهل المسلمين أو هذا هو الأصل وقد تقدم اليك فانه
 على من قارب **قوله** ودين الخطاء شبيه بدين الماني فان مات أو مضى قبل وفاء من الأقارب الماني
 لم يوف دينه فان لم يكن له أولياء على الدين لا للدين ولا لغيره ويستند الرواية الدالة على أن القاتل يخرج
 أربع مائة مؤخر دينه جازي من عاقلة أو من غيره وقد قالوا الثاني لأن الدين سداد الأقاليم
 على الخطاء على الماني دين العاقلة خلافا للأصل رد الأخبار الدالة على أصله والأصل لا يخرج من الرقعة
 عن أبي جعفر بما يؤيد به غيرها وإن ضعف طريق **قوله** لا يعقل إلا من عوفي انتسابه إلى القاتل فلا يكره
 من القاتل إلى آخره المعنى في الرجل كونه من العاقلة وهي محضه العصبية بالنسبة إلى النسب والقبيلة نعم من
 العصبية فلا يلزم من وجوده الأجر وجود الأجر كالأجنبي **قوله** ولو قارب محمول الحناء به فلو أضافه
 آخر وأقام الدين فحصله الجان ٢١ على ذي اليد ومع إقامة البينة بولادة على ما شرطه على تقديم
 الخارج مع تعارض البتة مطلقا أو مع سبها فان قلنا ما حدثنا أحمد الثالث أيضا كذلك وهو الذي
 اعتمدنا المصنفنا وما سبق قوله لو قتل الأب فله عتق دفع الدين منه إلى الواثبات لأنفسه لا بد ولو
 لم يكن وادى في الأقاليم إلى قوله قولان لا يشترط في عدم استحقاق الأب القاتل في الدين لا في غيره
 مما ذكره الولدان القاتل لا يورث مطلقا وإنما على قدر ذنبه فله خطاءه في مصادرة الورثة في الذمة مطلقا
 أو في الدين أو مع مطلقا أقوال تقدم العتق فيها في الميراث وإنما أعادها هنا لأن على تقديره القتل
 بآثر من الدين هل يوجد من العاقلة أم لا لا يصح العلم **قوله** ولا يرضى العاقلة عبد ولا يرضى عتقه ولا
 التلا في مال ويختص بغيره الحناء رجل لا ذي حسب يعني عدم عقله العبد له لوحي على كونه
 حنانيا توجب الدية على العاقلة لو كان كذا لا يعلق بعاقلة بل بتعبد كل لوحي عتقه هو المصنف
 الاختصاص ونحوه وفيه قولان لا يرضى عنه جناية العبد كالحبس كالأجر وهو ضعيف قلنا لا يعقل
 عاقلة الإنسان ما تجنيه عليه جناية مضمونة يكون على المالك وكذا لا يعقل العصبية قتل الجرم خطاءه
 بل هي كسائر ما يتلف من الأموال وأما جناية العبد خطاءه فتنتفى قولنا ويختص بغيره الحناء على الأجر
 حسب أنها تمنى كما تضمن حنانيا على الحر وهو أحد القولين في المسألة وقيل لا يرضى الحناء عليه
 أيضا قال لا يعقل الديارات ولا يجوز من العبد فيه لآية كسائر قيم الأموال المتلفة وهذا قطع في وجوبه
 تفسير القول لا يعقل العاقلة عتقه والأجود أن لا يلزم من الحديث أنها لا يعقل ما يتلفه العبد
 على غيره كذا لا يعقل مولاه أيضا بل يعلق بوجبه **قوله** لو لم يرضى العبد وهو ذمي فله عتق أو لا يعقل العبد
 لم يعقل عنه عصبته من الأقاليم لأنه صار به وهو مسلم ولا عصبية للمسلم لأن ذمي وهو ذمي
 الدين في مال أو كذا لو لم يرضى عنه جناية العبد فله عتق أو لا يعقل العبد من عصبته ولا
 القاتل لا يعقل عتقه المسلمون كان حسنا لأن ميراثه لم يرض على الأصح هنا سلطان أحدهما

نفسه

البينة مقدم

ومنهم من

في مال لا يرضى على عاقلة
الدين والمسلم

إذا لم يرضى جازا فاسم في أصاب أساءة فالدين الذي يرضى فلا تقدم من الحكم بآل لا يعاقلون بالنسبة لغيرهم
 على عاقلة نعمت الأصابع وأما المسلم فلا يرضى بغيره عاقلة عند الوصي وأما يرضى من كون عاقلة
 الحائرين وعن العامة أن الكافر يعقل عليه كغيره وأما على حكم المسلمنا ذكرناه من التعليل وهو عتق
 على ذلك ما لو روى وهو يهودي حين كثره فترضا أصاب المسلمنا فان قلنا لا يعقل على أشد
 الدين على عاقلة على أن يرضى من الأقاليم الكفر عتقه واحدة وإن قلنا لا يعقل عليه فله ميراث
 لا عاقلة لم يكن الدين في مال الثاني لور في طائفة وهو مسلم في غير طائفة أصاب مسلم في عتق المسلم
 من عصبته قولان استدلوا بعدم دعت الدين الذي يرضى على المسلم لا على غيره أصاب في حال الأثرة
 والميراث لا يعقل المسلم كالأقارب لا يعقل الذي يرضى وهو الذي يرضى المسلم لأن المسلم لا يرضى
 إلا من يكون عتقه عليه وأما الكفار فلا يعقلون لأنهم يرضى وهو مسلم لأن ميراثه ليس له ولا يعقل
 لا يعقلون الذي وعده بالدين كالأقارب وهذا الخلاف يجري على القول بأن المسلم لا يعقل إلا
 نقل إلى ربه وهو مسلم أما كذا فإنه يعقله فيقال أني نقل إلى كذا إلى حاله الإسلام ولا
 هو لم يرضه الإسلام ولا خطاءه كغيره وهو يرضى إلى عتقه من الخطاء فله عتقه وحسنه واستلزامه
 عاقلة في الدين حيث انتفى مسائل الكتاب التي تعلق القرآن بها على الله تعالى في
 وشال من وجوده وكبره لا يعقل على ما كانا نحن في الغفلة والخطاءه وإن يرضى في حوائج
 الحسان ويجعل ذمهم إلى ربيع الدرجات وإن يرضى بوضعه ويجعل خالي عن شوب
 سواء وإن يجعل ما في من أيام هذه المسئلة على طائفة موقوفات أو يعقد من مرضا موقوفات
 أنه هو الجواد الكريم والجدلة ربه العالمين والعصاة والسلام على سيد المرسلين وآله الطاهرين

أخبر

أخبرنا

ومن يعلم مصنفه الحق العرف المعروف له عالم وكثير من الدين
 على من أجد الناس العالم منصوص به بالاشتم
 تأمن شريعة الأجر عام أربع وستين و
 سبحانه على الله علمه و
 غفر لله حامدا أصليا
 سلم استغوا



